مركز البحوث العربية والأفريقية



الفيروس الليبرالي
الحرب الدائمة وأمركة العالم

الفيروس الليبرالى

الحرب الدائمة، وأمركة العالم

تأليف: د. سمير أمين

ترجمة: سعـد الطويل

المحتويات

تقـــديـــم: 5

الفيرس الليبرالى- الحرب الدائمة، وأمركة العالم 7

أولاً: الرؤية "الليبرالية للمجتمع 8

ثانياً: الأسس الأيديولوجية وشبه النظرية لليبرالية

1-الرأسمالية الخيالية وشبه نظرية الاقتصاد "المجرد" 11

2-"ما بعد الحداثة"، المصاحب الأيديولوجى لليبرالية 16

ثالثاً: النتائج: الليبرالية المعولمة القائمة بالفعل

1-النتيجة الأولى: الإملاق والاستقطاب العالمى الذى يجرى تجاهله 24

-الرأسمالية والقضية الزراعية الجديدة 24

-المسألة العمالية الجديدة 29

2-النتيجة الثانية: الديمقراطية منخفضة الدرجة 34

رابعاً: البحث عن جذور الليبرالية

1-أيديولوجية الحداثة: الصورة الأوروبية الأصلية 41

2-الأيديولوجية الأمريكية: الليبرالية دون منازع 46

خامساً: التحدى الليبرالى اليوم

1-التحدى الأول: إعادة تعريف مشروع الأوروبيين 68

2-التحدى الثانى: إعادة تضامن شعوب الجنوب 75

3-التحدى الثالث: إعادة بناء التضامن الدولى بين الشعوب 79

الفرض الأول: أصبحت الإمبريالية الآن جماعية (إمبريالية الثالوث) 80
الفرض الثانى: فى نظام الإمبريالية الجماعية، لا تملك الولايات المتحدة أفضلية اقتصادية حاسمة 81
الفرض الثالث: الهدف من مشروع التحكم العسكرى فى الكوكب 83

الفرض الرابع: على الجنوب أن يتحرر من أوهام الليبرالية 83

الفرض الخامس: اختيار الولايات المتحدة عسكرة العولمة 84

الفرض السادس: يجب على أوروبا أن تتخلص من الفيروس الليبرالى 84

الفرض السابع: إن بناء جبهة متماسكة للجنوب يفترض ضمناً مشاركة شعوبه 86

الفرض الثامن: من الممكن قيام تضامن دولى بين شعوب أوروبا 86

الفرض التاسع: يجب مناقشة القضايا المتعلقة بالتنوع الثقافى 87

المراجع 88

قائمة مطبوعات المركز 91

تقـديـم:

فى هذه الدراسة عن الفيرس الليبرالى (الحرب الدائمة وأمركة العالم)، لا يكتفى الـدكتور سمير أمين بالكشف عن طبيعة التوسع المعولم للرأسمالية المعاصرة باعتباره التحدى الأكبـر لكل شعوب الأرض، بل يتابع النتائج المترتبة على هذا التوسع ويبحـث عـن جـذوره فـى الليبرالية الأوروبية بما يجعل **هذه الدراسة أقرب إلى صياغة استراتيجية متكاملة للمواجهـة تنطلق من المعرفة العلمية المتعمقة لهذه الظاهرة ومخاطرها بالنسـبة للشـعوب وكيفيـة مواجهتها.** ويرى الدكتور سمير أمين أن مشروع الرد الإنسانى على تحدى التوسع المعـولم للرأسمالية، ليس "يوطوبيا"، بل هو بالعكس، المشروع الواقعى الوحيد الممكن، وأنه فى تطوره جدير باجتذاب قوى اجتماعية كبيرة قادرة على فرض منطقها. وعندما يناقش الدكتور سـمير أمين خيارات الشعوب المتعددة فى مواجهة الفيرس الليبرالى فإنه ينحاز إلى **"الاختيار الشعبى اليسارى، الوطنى، الديمقراطى، الاجتماعى،** وينتقل بذلك فى معالجتـه للأوضـاع العالميـة المعاصرة من مستوى التحليل الفكرى إلى موقف نضالى محدد، مجسداً بذلك حقيقـة أن **دور الفكر الاشتراكى العلمى ليس فقط فهم الواقع بل السعى من أجل تغييره.** وهنا تكمن القيمـة الحقيقية لهذه الدراسة التى يسعدنا فى مركـز البحـوث العربيـة أن نضـيفها إلـى قائمـة الموضوعات الهامة التى تناولتها حتى الآن سلسلة "كراسات المركز".

عبد الغفار شكر

أبريل 2004

الفيروس الليبرالي
الحرب الدائمة، وأمركة العالم

بقلم سمير أمين
ترجمة: سعد الطويل

قرب نهاية القرن العشرين، تفشى في العالم مرض غامض، وقد أصاب المرض جميع السكان وإن لم يمت الجميع بسبب المرض. وقد أُطلق على الفيروس المسبب للمرض اسم "الفيروس الليبرالي"، وقد ظهر هذا الفيروس لأول مرة في القرن السادس عشر، في داخل المثلث المحدود بباريس، ولندن ، وأمستردام. وبدت الأعراض التي سببها الفيروس، حينئذ، للرجال (وكان الفيروس يصيب الرجال عادة، ونادراً النساء) غير ذات أهمية، وسريعاً ما تعودوا عليها، وكونوا الأجسام المضادة المناسبة، بل إنهم استفادوا من النشاط الذي نتج عن مقاومتهم له. وعبر الفيروس الأطلنطي، ووجد في طائفة المنادين، الأرض الملائمة حيث إن أجسامهم لم تكن مزودة بالأجسام المضادة، مما جعل المرض يتخذ أشكالاً خطيرة.

وظهر الفيروس في أوروبا مرة أخرى في أواخر القرن العشرين عائداً من أمريكا بعد أن تطور وتقوى مما مكنه من القضاء على أغلب الأجسام المضادة التي كونها الأوروبيون خلال القرون الثلاثة الماضية، ونتج عن ذلك وباء كان جديراً بالقضاء على الجنس البشري، لولا أن الأفراد الأكثر قوة من سكان البلدان القديمة، تغلبوا على الوباء، ونجحوا في النهاية في القضاء على المرض.

وقد سبب الفيروس للمصابين به حالة غريبة من انفصام الشخصية، فلم يعد الفرد يعيش بوصفه كائناً متكاملاً، ينظم نفسه لإنتاج ما هو بحاجة إليه (وهو ما يطلق عليه العلماء "الحياة الاقتصادية") ويطور في الوقت نفسه، الهيئات والقواعد والأعراف التي تسمح له بالازدهار

(وهو ما يطلق عليه نفس العلماء "الحياة السياسية")، وهو واعٍ بأن هـذين الـوجهين للحيـاة الاجتماعية لا يمكن فصمهما. ولكنه بدلاً من ذلك، كان يعيش أحياناً بوصفه "إنسانًا اقتصـاديا" (هومو إيكونوميكوس)، تاركاً لما سماه "السوق" مهمة التنظيم التلقائي "للحيـاة الاقتصـادية"، وأحياناً بوصفه "مواطناً" يضع في صندوق، البطاقات التي يختار عن طريقها أولئك المكلفـين بوضع قواعد اللعب "لحياته السياسية".

وتمحورت جميع الأزمات التي حدثت قرب نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحـد والعشرين، والتي خرجنا منها نهائياً لحسن الحظ، اليوم، حول الارتباكات والطرق المسـدودة التي ترتبت على هذا الانفصام في الشخصية، فقد نجح الرشاد – الحقيقي لا الأمريكي – في التغلب عليه في نهاية الأمر. واستمرت جميع الشعوب على قيد الحياة، بمن فيها الأوروبيون، والآسيويون، والأفريقيون، والأمريكان، وحتى أهل تكساس الذين تغيروا كثيراً بعدها، وعادوا بشراً أسوياء مثل الباقين. وقد اخترت هذه النهاية السعيدة لا من باب التفاؤل العنيد، ولكن لأنه في حالة الفرض الثاني لم يكن سيبقى أحد ليحكي القصة، ولكانت نبوءة فوكوياما قد تحققـت، فاللبرالية قد ترتب عليها نهاية التاريخ، وفنيت الإنسانية برمتها في المذبحـة، وأمـا القلائـل الناجون من أهل تكساس، فتحولوا إلى جماعات من البدو الرحل، ثم قُدموا بدورهم ذبائح بأمر زعيم طائفتهم الذي كانوا يعتقدون في قدرته على صنع المعجزات. وكان اسمه بـوش هـو الآخر!

وأعتقد أن هذه القصة تعبر بالتقريب عن تاريخ الحقبة الحالية، وعلى أية حال، فالتحليـل الذي سأقدمه هنا لهذه الأزمات، سيستخدم نفس العبارات تقريباً.

أولاً: الرؤية "الليبرالية" للمجتمع

"الأفكار العامة" التي تحكم الرؤية اللبرالية بسيطة وتتلخص في الفروض الآتية:

1-ترتبط الفاعلية الاجتماعية بالكفاءة الاقتصادية، وترتبط هذه الأخيرة بالربحية الماليـة لرأس المال. وتعبر هذه التبسيطات المتوالية عـن سـيطرة العامـل الاقتصـادي الخـاص بالرأسمالية، ويتخذ الفكر الاجتماعي الضامر الناتج عنها طابعاً اقتصادياً للغاية. والغريـب أن هذا اللوم - الذي يوجه خطأً للماركسية - يعبر في الواقع عن الفكر الليبرالي، وهـو الفكـر الأساسي للرأسمالية.

2-يقال رسمياً إن التوسع الكامل للسوق (مع أقل قـدر مـن التقنـين)، والتوسـع فـي الديمقراطية يتكاملان الواحد مع الآخر. ولا تثار بـالمرة قضـية الصـراع بـين المصـالح الاجتماعية التي تؤثر بتدخلها على السوق، وتلك التي تمنح الديمقراطيـة السياسـية مغزاهـا ومداها. فالاقتصاد والسياسة لا يعتبران البعدين اللذين يكونان الواقع الاجتماعي، ولكل منهما كيانه المستقل، واللذان يتفاعلان جدلياً: والاقتصاد الرأسمالي يسيطر في الواقع على السياسة، ويلغي قدراتها الخاصة الخلاقة.

3-إن البلد الأكثر تطوراً كما يظهر، والذي توضع فيه السياسة وتطبق في خدمة الاقتصاد (الرأسمالي في الواقع) دون غيره - وهو الولايات المتحدة بالطبع - هـو أفضـل نمـوذج "للجميع". ويجب على من يرغبون في البقاء على المسرح العـالمي، أن يقلـدوا مؤسسـاته وممارساته.

4-لا يوجد بديل للنموذج المقترح المبني على الفروض الاقتصـادوية، والتطـابق بـين السوق/الديمقراطية، ووضع السياسة في خدمة الاقتصاد. والبديل الاشتراكي، الذي جرب فـي الاتحاد السوفييتي والصين، قد تبين أنه غير كفء اقتصادياً، ومعادٍ للديمقراطية سياسياً.

وبعبارة أخرى، فالفروض المذكورة أعلاه هي "حقائق أبديـة" ("الرشـاد")، كمـا تبـين تطورات التاريخ المعاصر، وانتصارها محقـق، خاصـة بعـد اختفـاء التجـارب البديلـة "الاشتراكية"، فقد وصلنا فعلاً لنهاية التاريخ كما قيل. لقد انتصر "الرشاد" التـاريخي، وهـذا يعني أننا نعيش في أفضل عالم، على الأقل نظرياً، بمعنى أن ذلك سيتحقق عنـدما يعتـرف

الجميع بالأفكار التي بنيت عليها هذه الافتراضات، وتطبق في كل مكـان. وجميـع العيـوب الموجودة في الواقع اليوم، لا تعود إلا إلى حقيقة أن هذه المبادئ الأبدية "للرشـاد" لا تطبـق بعد، في المجتمعات التي تعاني من هذه العيوب، وخاصة مجتمعات الجنوب.

وهيمنة الولايات المتحدة، وهي التعبير الطبيعي عن وضعها بوصفها طليعة في تطبيـق الرشاد (الليبرالي طبعاً)، هي لهذا السبب، أمر لا يمكن تجنبه، بـل هـي مفيـدة للإنسـانية جمعاء. الأمر لا يتعلق إذن "بإمبريالية أمريكية"، بل بقيادة لطيفة ("حميدة" ـ أي غير مؤلمـة ـ كما يصفها المثقفون اللبراليون الأمريكان).

وفي الواقع، وكما سنرى فيما يلي، فإن هذه "الأفكار" تدعو للسخرية، وهي مبنيـة علـى شبه علم ـ وهو الاقتصاد المسمى "بالمجرد" ـ وأيديولوجية مصاحبة، هي "ما بعد الحداثة".

والاقتصاد "المجرد" ليس نظرية تتعلق بالعالم الحقيقي ـ أي بالرأسمالية القائمة بالفعل ـ ولكن برأسمالية خيالية، بل هي حتى ليست نظرية محكمة لهذه الأخيرة، يمكن وصف أسسها، وعرض حججها، بالتماسك. إنها مجرد شبه علم، أقرب في الواقع إلى أعمال السحر منها إلى "علوم الطبيعة" التي تدعي أنها تتبع نموذجها.

أما ما بعد الحداثة، فلا تعدو أن تكون خطاباً مصاحباً يدعو للتحرك داخل إطـار النظـام الليبرالي و"التكيف" معه.

وإعادة بناء سياسة للمواطنين تقتضي من حركات المقاومة، والاحتجاج، والنضال، ضـد الآثار الحقيقية لتطبيق هذه النظام، أن تتخلص من الفيروس الليبرالي.

ثانياً: الأسس الأيديولوجية وشبه النظرية لليبرالية

1- الرأسمالية الخيالية وشبه نظرية الاقتصاد "المجرد"

- لا يقتصر مفهوم الرأسمالية على فكرة "السوق المعمم"، وإنما يركـز جوهرهـا فـي السلطة فيما وراء السوق. وتختزل المراجع السائدة تحليل الرأسمالية القائم علـى العلاقـات الاجتماعية والسياسة التي تعبر عن طريقها هذه السلطة فيما وراء السـوق، وتضـع مكانـه نظرية نظام خيالي تتحكم فيه "قوانين اقتصادية" (وهو السوق)، تعمل، عندما تتـرك لـذاتها، على تحقيق "التوازن الأفضل". أما في حالة الرأسمالية القائمة بالفعل، فلا يمكن الفصل بـين صراع الطبقات، والسياسة، والدولة، ومنطق التراكم الرأسمالي. فالرأسـمالية إذن بطبيعتهـا نظام تتكرر فيه حالات الاختلال بسبب المواجهات الاجتماعية والسياسية الواقعة فيمـا وراء السوق. والمفهومات التي يقدمها التعبير الاقتصادي الشائع لليبرالية، مثل الأسواق "غير المقننة" المزعومة، ليست حقيقية. فهذه الأسواق "غير المقننة"، هي في الواقع، أسواق تقننها سـلطات الاحتكارات القائمة فيما وراء السوق.

والانحراف السلعي هو الشكل الخاص من الرأسمالية الذي يتحكم في إعادة إنتاج المجتمع بكامله وليس مجرد نظامه الاقتصادي. فقانون القيمة لا يتحكم فقط فـي الحيـاة الاقتصـادية الرأسمالية، وإنما في كل الحياة الاجتماعية لهذا المجتمع، وهذه الصفة هي التي تفسـر لمـاذا يتخذ الاقتصاد في إطار الرأسمالية شكل "العلم"، أي إن القوانين التي تحكم حركتـه تفـرض نفسها على المجتمعات الحديثة (وعلى البشر الذين يكونونها)، بوصـفها "قـوانين للطبيعـة". وبعبارة أخرى، يمحى من الوعي الاجتماعي حقيقة أن هذه القوانين ليست ذات طبيعة عـابرة للتاريخ (الأمر الذي يحدد "الكائن البشري" أمام تحدي "الندرة")، وإنما لهـا طبيعـة تاريخيـة

خاصة (أي علاقات اجتماعية معينة مرتبطة بالرأسمالية). وهذا - في رأيي - تعريف ماركس للاقتصادوية" (الانحراف الاقتصادي)، وهي صفة خاصة بالرأسمالية.

وفضلاً عن ذلك فهذا المجتمع يتحرك بشكل غير مستقر كامن في طبيعته، كما أبرز ماركس، بمعنى أن إعادة إنتاج النظام الاقتصادي لا يتجه أبداً نحو وضع ما للاتزان العام، وإنما ينتقل من وضع غير متزن إلى وضع آخر غير متزن بشكل لا يمكن التنبؤ به مقدماً، وإنما يمكن تقييمه بعد حدوثه. "فالمنافسة" بين رؤوس الأموال - المجزأة بطبيعتها في النظام الرأسمالي - تلغي إمكانية تحقيق توازن عام من أي نوع، وتجعل أي تحليل مبني على افتراض وجود مثل هذا الاتجاه، أمراً خيالياً. فالرأسمالية ترادف إذن حالة من عدم التوازن الدائم. إن التداخل بين أنواع المنطق الذي تنتجه هذه المنافسة بين رؤوس الأموال، وتلك التي تنتج عن تطور علاقات القوى الاجتماعية (بين الرأسماليين، أو بينهم وبين الطبقات المسودة أو المستغَلة، أو بين الدول التي يتكون منها النظام الرأسمالي العالمي)، ينتج حركة النظام من حالة عدم اتزان إلى حالة عدم اتزان أخرى، يمكن تقديرها بعد حدوثها. وبهذا المعنى لا يمكن تصور قيام الرأسمالية خارج إطار صراع الطبقات، أو الصراع بين الدول، أي السياسة. إن فكرة قيام منطق اقتصادي (يمكن لعلم الاقتصاد اكتشافه) يتحكم في تطور الرأسمالية مجرد وهم. فلا توجد نظرية للرأسمالية متميزة عن تاريخها، فنظرية الرأسمالية وتاريخها لا يمكن فصمهما، كما لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة.

لقد أبرزت هنا هذين البعدين الراديكاليين لنقد ماركس للرأسمالية بدقة لأنهما البعدان من الواقع اللذان يتجاهلهما الفكر الاجتماعي البرجوازي، فهذا الفكر، في الحقيقة اقتصادوي منذ نشأته أيام عصر التنوير. "فالرشاد" الذي يستدعيه، ينسب للنظام الرأسمالي، الذي يحل محل "النظام القديم"، شرعية عابرة للتاريخ، تجعل منه "نهاية التاريخ". وهذا الانحراف الاقتصادي الموجود من الأصل، ازداد حدة في محاولة الرد على انتقادات ماركس، فالاقتصاد المجرد

ابتداء من فالراس، يعبر عن هذه المغالاة في "الاقتصادوية" للفكر الاجتماعي للبرجوازية. وبدلاً من تحليل أسلوب العمل الفعلي للرأسمالية، يقدم أسطورة السوق ذاتي التنظيم، الذي يعمل تحت تأثير منطقه الداخلي الذاتي، على تحقيق التوازن العام. ولا يعتبر عدم الاستقرار أو اللاتوازن صفة كامنة في هذا المنطق، وإنما نتيجة لعيوب الأسواق الحقيقية. وهنا يصير الاقتصاد مجرد خطاب لا يهتم بمعرفة الواقع، وتصبح وظيفته مجرد إضفاء الشرعية على الرأسمالية بادعاء صفات كامنة فيها لا وجود لها في الواقع، ويصبح الاقتصاد المجرد نظرية عالم خيالي.

- تسيطر القوى السائدة لأنها نجحت في فرض لغتها على ضحاياها، وهكذا نجح "خبراء" الاقتصاد التقليدي في الادعاء بأن تحليلاتهم، والنتائج التي يستخلصونها منها "علمية" أي إنها موضوعية، ومحايدة، ولا يمكن تجاوزها. وهذا غير صحيح، فالاقتصاد "المجرد" الذي يبنون تحليلاتهم عليه لا يمت للواقع بصلة، وهو يتعلق بنظام خيالي ليس فقط لا يقترب من الواقع، وإنما هو على النقيض منه تماماً. فالرأسمالية القائمة بالفعل شيء مختلف تماماً.

وهذا الاقتصاد الخيالي يخلط المفاهيم، ويساوي بين التقدم والتوسع الرأسمالي، وبين السوق والرأسمالية. ولكي تنجح الحركات الاجتماعية في وضع استراتيجيات فعالة، عليها أن تتحرر من هذه التخليطات.

يؤدي الخلط بين مفهومين، وهما الحقيقة (التوسع الرأسمالي) من جهة، والأمر المرغوب فيه (التقدم في اتجاه معين) من الجهة الأخرى، كثيراً إلى خيبة الأمل لدى منتقدي السياسات التي يجري تنفيذها. والخطاب السائد يقوم بهذا الخلط في كثير من الأحوال: فهو يقترح وسائل تؤدي لتوسع رأس المال، ويسمي ما ينتج عنها، أو ما قد ينتج عنها، "تنمية". ولكن منطق توسع رأس المال لا يفترض أي شيء يمكن وصفه بالتنمية، فهو لا يفترض مثلاً، العمالة الكاملة، ولا جرعة مقدرة سلفاً من اللامساواة (أو المساواة) في توزيع الدخل. إن منطق هذا التوسع يسير وفقاً لرغبة الشركات في تحقيق الربح، وهو قد يؤدي في بعض الظروف إلى

النمو، وفي ظروف أخرى إلى الركود، أو قد يؤدي للتوسع في العمالة أو للحد منها، أو للتقليل من اللامساواة في توزيع الدخل، أو لزيادتها، حسب الأحوال.

وهنا أيضاً، يؤدي الخلط بين مفهومي "اقتصاد السوق"، و"الاقتصاد الرأسمالي"، إلى إضعاف الانتقاد الموجه للسياسات القائمة. فالسوق الذي يشير بطبيعته للمنافسة ليس "رأس المال" الذي يتحدد مضمونه بالضبط بالحد من المنافسة المتضمن في احتكار الملكية الخاصة، بما فيها الملكية الاحتكارية (للبعض وبالتالي باستبعاد الآخرين). و"السوق" والرأسمالية مفهومان متميزان، فالرأسمالية القائمة بالفعل، هي النقيض للسوق الخيالي، كما عبر عن ذلك بدقة، برودل.

وفضلاً عن ذلك، فالرأسمالية القائمة بالفعل، لا تعمل كنظام للمنافسة بين المستفيدين من احتكار الملكية - المنافسة بينهم، وضد الآخرين. فعمل النظام يقتضي تدخل سلطة جماعية تمثل رأس المال في مجموعه، فالدولة لا تنفصل إذن عن الرأسمالية. ولكن سياسات رأس المال، وبالتالي سياسات الدولة بصفتها ممثل رأس المال، وبقدر ما تكون كذلك، لها منطقها (الملموس) بمراحله الخاصة. وهذا المنطق هو الذي يفسر لماذا يؤدي توسع رأس المال في بعض الأوقات، لزيادة العمالة، وفي أوقات أخرى، لتراجعها. فهذا المنطق ليس إذن التعبير عن "قوانين السوق"، كما توضع كقوانين مجردة، وإنما التعبير عن متطلبات ربحية رأس المال في أوضاع تاريخية معينة.

فلا توجد إذن "قوانين للتوسع الرأسمالي"، تفرض نفسها كما لو كانت قوى خارقة، لا توجد حتمية تاريخية سابقة على التاريخ. وتصطدم الاتجاهات الكامنة في المنطق الرأسمالي دائماً بمقاومة القوى التي لا تقبل نتائجها، فالتاريخ الفعلي هو إذن ناتج هذا الصراع بين منطق التوسع الرأسمالي، وبين مقاومة القوى الاجتماعية الرافضة لهذا التوسع. وفي هذا الخصوص

فالدولة نادراً ما تكون مجرد دولة رأس المال، فهي تقع عادة في قلب الصراع بين رأس المال والمجتمع.

وعلى سبيل المثال، فتصنيع بلدان التخوم في فترة ما بعد الحرب (1945-90)، لم يكـن الناتج الطبيعي للتوسع الرأسمالي، وإنما نتيجة للأوضاع التي فرضها عليها انتصار حركـات التحرر القومي التي فرضت هذا التصنيع، والذي تكيف معه رأس المال العالمي. وعلى سبيل المثال، فتدهور فاعلية الدولة الوطنية تحت تأثير العولمة الرأسمالية، ليس محدداً غير عكوس للمستقبل بل يمكن، بالعكس أن تؤدي ردود الأفعال الوطنية على هذه العولمة، إلـى فـرض اتجاهات غير متوقعة على التوسع العالمي للأفضل أو الأسوأ، حسب الظروف. وعلى سـبيل المثال، فالمشاغل المتعلقة بالبيئة والراجعة للتناقض بينها وبين منطق رأس المال (حيث إنـه بالضرورة منطق قصير المدى)، يمكن أن تفرض على رأس المال تغيرات كبيـرة للتكيـف معها. وتتعدد الأمثلة من هذا النوع.

ولا يمكن الوصول إلى الرد الفعال على التحديات إلا إذا فهمنا أن التاريخ لا تتحكم فيـه قوانين الاقتصاد التي لا تحتمل الخطأ، بل هي تنتج عـن ردود الأفعـال الاجتماعيـة علـى الاتجاهات التي تشير إليها هذه القوانين، والتي تحدد بدورها العلاقات الاجتماعية التي تعمـل هذه القوانين في نطاقها. والقوى "المعادية للنظام" ـ إذا ما أطلقنا هذه التسمية على الـرفض المنظم، والمتماسك، والفعال، للخضوع الكامل لمتطلبات هذه القوانين المزعومـة (وبالـذات قانون الربح الخاص بالرأسمالية كنظام) ـ تشكل المستقبل الفعلي مثلها مثل المنطق "المجرد" للتراكم الرأسمالي. وهذه القوى تتحكم في إمكانيات التوسع الرأسمالي وأشكاله التـي تحـدث عندئذ داخل الإطار الذي تفرضه هذه القوى.

والطريقة التي نعرضها هنا تستبعد وضع "وصفات" جاهزة مقدماً تسمح بتشكيل المستقبل، فالتاريخ ينتج عن التحولات في علاقات القوى الاجتماعية والسياسية، وهي بدورها تنتج عـن الصراعات التي لا يمكن التنبؤ بنتائجها مقدماً. ولكن يمكن مع ذلـك، التأمـل فيهـا بهـدف

المساهمة في بلورة مشاريع متماسكة وممكنة، ويمكن بذلك مساعدة الحركة الاجتماعية على تجاوز "الحلول الخاطئة" التي يمكن الانزلاق إليها في غياب هذه التأملات.

إن مشروع الرد الإنساني على تحدي التوسع المعولم للرأسمالية، ليس "يوطوبياً"، بل هو بالعكس، المشروع الواقعي الوحيد الممكن، بمعنى أن بداية تطور في اتجاهه، جدير باجتذاب قوى اجتماعية كبيرة قادرة على فرض منطقها. فإذا كانت هناك يوطوبيا بالمعنى السلبي الشائع للكلمة، فهو المشروع لإدارة النظام عن طريق تقنينه بوساطة السوق.

2-"ما بعد الحداثة"، المصاحب الأيديولوجي لليبرالية

خطاب ما بعد الحداثة هو خطاب أيديولوجي مصاحب، يحاول تأكيد مشروعية اللبرالية، ويدعو للخضوع لها.

والانتصار الظاهري للبرالية - في شكلها الأمريكي الأكثر بساطة ووحشية - لا يعبر عن حركة "عودة للشباب" للرأسمالية، تعيد لها حيويتها الأمريكية، التي أضعفتها ممارسات دولة الرفاهية "لأوروبا العجوز". والمقابلة بين "أمريكا الفتية" (التي لها المستقبل)، و"أوروبا العجوز"، هي النغمة المفضلة للخطاب الممالئ لأمريكا.

وفي الواقع، فإن الهدف من الهجوم الليبرالي هو التغلب بالوسائل الوحشية، على التناقضات المتزايدة للرأسمالية، التي انقضى وقتها، ولم تعد لهذا، تقدم للإنسانية من مستقبل سوى التدمير الذاتي.

ولا يعبر عن هذه الشيخوخة في مجالات إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي وحدهما، بل يضاف فوق هذا الأساس التحتي الحاسم، مظاهر أخرى متعددة مثل تراجع الفكر العالمي البرجوازي (الذي يقدم الخطاب الجديد بدلاً منه، المرقعات لما بعد الحداثة)، وتراجع ممارسات الإدارة السياسية (الأمر الذي يهدد التقاليد الديمقراطية للبرجوازية).

ويتغذى الخطاب الأيديولوجي لما بعد الحداثة على هذه التراجعات. فهو يجمع كل التحيزات الشائعة الناتجة عن الفوضى الخاصة بلحظات مثل التي نمر بها، دون الاهتمام بإضفاء أي تماسك عام على الدعوات للشك في مفاهيم التقدم والعالمية. ولكن عوضاً عن تعميق الانتقاد الجدي لمحدودية التعبير عن ثقافة التنوير، وتاريخ البرجوازية، وبعيداً عن تحليل تناقضاتها الفعلية التي تزيدها الشيخوخة، فإن هذا الخطاب يكتفي باستبدالها بالأفكار المحلية للفكر الليبرالي الأمريكي، مثل "نعيش حياتنا"، و"التكيف"، و"الإدارة اليومية"، أي الامتناع عن التأمل في طبيعة النظام، وخاصة التساؤل حول اختياراته الآنية.

وتقديم المديح للتنوع الموروث بدلاً من بذل الجهد اللازم لتجاوز حدود العالمية البرجوازية، يتفق تماماً مع متطلبات مشروع العولمة للإمبريالية المعاصرة. وهو مشروع لا يمكن إلا أن يحقق نظاماً للأبارتهيد على المستوى العالمي، تغذيه الأيديولوجيات "الطائفية" الرجعية وفقاً لتقاليد أمريكا الشمالية. وهذا الذي أعتبره تراجعاً "ثقافوياً"، ويحتل واجهة المسرح اليوم، لا يلبث أن يفَعله سادة النظام ويتلاعبون به، كما أنه كثيراً ما تعيد الشعوب المقهورة استخدامه في ارتباكها (في شكل نوع من الأصولية المزعومة الدينية أو العرقية). وكما يقول جيلبير أشقر، فهي "صدمة البربرية" التي تمنح نظرية هنتينجتون شكل التحقق الذاتي.

ويؤدي اجتماع عاملي الارتباك، مع التراجع بالنسبة للفكر البرجوازي السابق إلى تدهور في الممارسة السياسية. تقوم الديمقراطية على مبدأ إمكانية وجود اختيارات بديلة، ومجرد قبول الأيديولوجية لفكرة "لا يوجد بديل"، لأن الانصياع إلى فكرة قيام رشاد أعلى، ما بعد اجتماعي، يستبعد ضرورة الاختيار أو إمكانيته، يلغي أسس الديمقراطية. ويقوم المبدأ المزعوم عن رشاد "السوق" بهذه الوظيفة بالضبط في أيديولوجية الرأسمالية الشائخة، وهنا تُفرغ الممارسة الديمقراطية من أي مضمون، وينفتح الطريق أمام ما أسميه "الديمقراطية ذات المستوى المنخفض" حيث تحل الاستعراضات شبه العسكرية للفئات محل برامج الأحزاب،

وذات "مجتمعات المسرح". وتتآكل السياسة التي أفقدتها هذه الممارسات الشرعية، وتتخبط، وتفقد القدرة على إسباغ معنى وتماسك على المشروعات المجتمعية البديلة.

أليست البرجوازية ذاتها، بوصفها طبقة مسيطرة، في طريقها "لتغيير شكلها"؟ وطوال مرحلة الصعود من تاريخها، كادت البرجوازية تكّون العنصر المحدد للمجتمع المدني، ولم يكن هذا يعني بالدرجة الأولى ثباتاً في رجالها (وكانت النساء قليلات في تلك الحقبة)، أو على الأقل في العائلات المرموقة من الرأسماليين/أصحاب المشاريع (فقد كانت المنافسة تؤدي دائماً لقدر من الحركية داخل الطبقة، فالمفلسون وحديثو الثراء كانوا يتجاورون دوماً)، وإنما يعني ارتباطاً قوياً للطبقة حول نظام للقيم والسلوك. وكانت الطبقة تستطيع أيامها أن تستند إلى شرف أعضائها لتبرير شرعية المزايا التي تستحوذ عليها. وهذه الأوضاع تنحسر اليوم شيئاً فشيئاً، إذ يحل نموذج يقترب من طبيعة رجال المافيا سواء في مجال رجال الأعمال أو السياسيين محل النموذج القديم. كذلك تأخذ في الاختفاء الفوارق بين هذين المجالين، والتي كانت تفرق بينهما، بصفة عامة، في التاريخ السابق للرأسمالية. ولا يقتصر هذا النموذج على بلدان العالم الثالث، أو بلدان الشرق (الاشتراكي) السابق، بل إنه صار القاعدة في قلب المراكز الرأسمالية. وإلا فكيف نفسر ظهور شخصيات مثل بيرلوسكوني في إيطاليا، أو بوش في أمريكا (الذي مسته فضيحة شركة إنرون).

ولكن النظام الشائخ لا يقضي أيامه الأخيرة في دعة وسلام، بل بالعكس، تدفعه الشيخوخة إلى مضاعفة العنف.

والنظام العالمي لم يدخل مرحلة جديدة "لا إمبريالية"، يمكن وصفها "بما بعد الإمبريالية"، ولكنه بالعكس يمر بمرحلة إمبريالية أشد عنفاً بكثير (امتصاص الثروات دون إعطاء شيء في المقابل). والتحليل الذي يقدمه نيجري وهاردت بالقول بقيام "إمبراطورية" (دون إمبريالية)، أو بعبارة أخرى، إمبراطورية تقتصر على الثالوث، وتتجاهل بقية العالم، يعود مع الأسف، لتقاليد

الروح الغربية من جهة، وكذلك للخطاب الخالي من المضمون. والفـرق بـين الإمبرياليـة الجديدة والقديمة يكمن في حقيقة أخرى، فالإمبريالية في الماضي كانـت متعـددة الأقطـاب (الإمبرياليات المتصارعة)، أما الجديدة فجماعية (الثالوث، حتى إن سارت في ذيل الولايـات المتحدة). ومن هنا فالصراعات بين الشركاء تتوارى إلى المستوى الخلفـي، أمـا المسـتوى الأمامي فيحتله الصراع بين الثالوث وبقية العالم، ونجد هنـا التفسـير لتـواري المشـروع الأوروبي في مواجهة الهيمنة الأمريكية. والتراكم في المرحلة الإمبريالية السابقة كان يقـوم على أساس المزدوج مراكز مصنعة/تخوم غير مصنعة، في حين أنه في الظـروف الجديـدة للنظام تقوم المواجهة بين المستفيدين من الاحتكارات الجديدة للمركز (التكنولوجيا، والسيطرة على الموارد الطبيعية، والاتصالات، وأسلحة الدمار الشامل)، وبين التخوم المصنعة ولكنهـا تابعة لهذه الاحتكارات (بفضل ما للأخيرة من وسائل للسيطرة). وقد اضطر نيجري وهاردت إلى استخدام تعريف ضيق جداً للظاهرة الإمبريالية ليقدما فرضيتهما ("امتداد السلطة الوطنيـة إلى خارج الحدود")، دون أية إشارة إلى تراكم رأس المال أو إعادة إنتاجه. وهذا التعريـف، وهو الشائع في العلوم السياسية الجامعية، خاصة في الولايات المتحدة، يفرغ القضايا الحقيقية من المضمون. والخطاب الذي يستخدمونه يتحدث عن "إمبراطورية"خارج التـاريخ، ويخلـط بذلك ببساطة بين الإمبراطوريات الرومانية، أو العثمانية، أو النمسوية المجرية، أو الروسية، أو الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، دون الاهتمام بأخذ الفروق بين هذه الأبنية التاريخية التي لا وجه للمقارنة فيما بينها، في الاعتبار.

وفي الواقع، فإن التوسع العالمي للرأسمالية، يعني دائماً بسـبب طبيعتـه الاسـتقطابية، ضرورة تدخل السلطات المسيطرة، أي سلطات الدول (لمراكز النظام) في مجتمعات التخـوم المسودة. فهذا التوسع لا يمكن أن يجري بقوة القوانين الاقتصادية وحدها، بـل يحتـاج إلـى التأييد المكمل للدعم السياسي (والعسكري إذا لزم)، للدول الخادمة لرأس المـال المسـيطر. وبهذا المعنى، يكون هذا التوسع دائماً إمبريالياً حتى بمقتضى تعريف نيجري للكلمة ("امتـداد

السلطة الوطنية إلى خارج الحدود"، بشرط تحديد أن هذه السلطة هي سلطة رأس المال). وبهذا المعنى فإن التدخل المعاصر للولايات المتحدة لا يقل في إمبرياليته عن الغزو الاستعماري في القرن التاسع عشر. فهدف الولايات المتحدة من غزو العراق على سبيل المثال، هو إقامة دكتاتورية في خدمة رأس المال الأمريكي (وليس إقامة "ديمقراطية") تسمح بنهب موارد البلاد ليس إلا. والنظام الاقتصادي الليبرالي المعولم يحتاج إلى الحرب الدائمة - أي تدخلات عسكرية الواحد تلو الآخر - وهي الوسيلة الوحيدة لإخضاع شعوب التخوم لمتطلباتها.

ويعرف النموذج الجديد للإمبراطورية بسذاجة على أنه "شبكة من السلطات" ذات مراكز متعددة ولكنها غير محددة الموقع، وهذا يخفف من أهمية سلطة الدولة القومية. ويرجعون هذا التحول في الأساس إلى تطور قوى الإنتاج (الثورة التكنولوجية)، وهو تحليل تبسيطي يعزل سلطة التكنولوجيا عن إطار العلاقات الاجتماعية التي تعمل في نطاقها. ومرة أخرى نلتقي هنا مع معطيات الخطاب المسيطر الشائع على لسان رولز، وكاستلز، وتورين، وريفكين، وغيرهم من ممثلي الفكر السياسي الليبرالي لأمريكا الشمالية.

وهكذا يجري التهرب من القضايا الحقيقية التي تنتج عن الارتباط بين السلطة السياسية (الدولة)، وحقيقة العولمة، والتي يجب أن تكون مركز التحليل لما هو "جديد" في تطور النظام الرأسمالي، بمجرد التأكيد، بدون أي أساس، بأن الدولة لم تعد موجودة تقريباً. وفي الواقع، فحتى في المراحل السابقة للرأسمالية المعولمة دائماً، لم تكن الدولة أبداً "كلية السلطة"، فقد كانت سلطتها دائما محددة طبقاً للمنطق السائد في المرحلة. بل قد بلغ الأمر بفالرشتاين أن يعزو للمحددات العالمية الدور الحاسم في تحديد مصير الدول. والأمر لم يتغير اليوم، فالفرق بين العولمة (الإمبريالية) اليوم، وتلك بالأمس يوجد في موضع آخر.

والإمبريالية اليوم لها في الواقع مركز - هو الثالوث - ومركز للمراكز يعمل على فرض هيمنته - الولايات المتحدة. وهو يفرض سيطرته الجماعية على مجموع التخوم في

العالم (أي ثلاثة أرباع الإنسانية)، عن طريق المؤسسات المخصصة لـذلك والتـي يـديرها المركز. وبعض هذه المؤسسات مكلفة بإدارة النظام الإمبريالي العـالمي، وأهمهـا منظمـة التجارة العالمية، ومهمتها الرئيسية ليست ضمان "حرية السوق" كما تـدعي، وإنمـا ضـمان الحماية المفرطة للاحتكارات (للمراكز)، وتشكيل نظم الإنتاج فـي التخـوم لتحقيـق ذلـك. وصندوق النقد الدولي، الذي لا يتدخل لتنظيم العلاقة بين العملات الأساسية الثلاث (الـدولار، واليورو، والين)، يعمل كسلطة نقدية استعمارية جماعية (للثالوث). والبنك الدولي الذي يكـاد يكون وزارة دعاية لجماعة السبعة الكبار. والمؤسسات الأخرى مخصصة للإدارة السياسـية للنظام، وأهمها حلف الأطلنطي الذي يحل محل الأمم المتحدة للتحدث باسم الجماعة العالميـة! ويعبر تزايد التحكم العسكري للولايات المتحدة في العالم، بمنتهى الوحشية عن هذه الحقيقـة. ولا يناقش كتاب نيجري وهاردت القضايا المتعلقة بوظائف هذه المؤسسات، كما لا يذكر تعدد الوقائع التي أثارت الفرضية الساذجة عن "شبكة السلطة"، وهي القواعد العسكرية، والتـدخل بالقوة، ودور وكالة المخابرات المركزية.

وتكذب وحشية التدخل الأمريكي في العراق، كل ما يحاول الخطاب حول "الإمبراطورية الخيرة للرأسمالية" الإقناع به.

وبنفس الطريقة، تفرغ القضايا الحقيقية التي تثيرها الثورة التكنولوجية بالنسـبة لطبيعـة الطبقات في النظام من مضمونها لمصلحة التعبير المبهم عن "الجمهور" المقابل لتعبير "الناس" لدى علم الاجتماع الشائع. أما القضايا الحقيقية فمختلفة: كيف تحطم الثورة التكنولوجية الحالية (وهي حقيقة لا يمكن الشك في وجودها)، مثلها مثل جميع الثورات التكنولوجية، بعنف الهياكل القديمة لتنظيم العمل والطبقات، وذلك قبل أن تتبلور الأشكال الجديدة لهذا التنظيم.

ولإضفاء شكل من الشرعية على الممارسات الإمبريالية للثـالوث، ولهيمنـة الولايـات المتحدة، أنتج النظام خطابه الأيديولوجي الخاص المتسق مع المهمات العدوانية الجديدة. وهذا الخطاب عن "صراع الحضارات" موجه فعلاً لتدعيم العنصرية "الغربية"، وإقناع الرأي العـام

الغربي بنظام الأبارتهيد على المستوى العالمي. وفي رأيي أن هذا الخطاب ذو أهميـة تفـوق بكثير الغنائيات الشعرية عن مجتمع الشبكات المزعوم.

ويعود القبول الذي تحظى به نظرية "الإمبراطورية" لدى أجزاء من اليسار الغربي، ولدى الشباب، في رأيي، إلى الحديث الصارم الذي توجهه للدولة والأمة. فالدولـة (البرجوازيـة) والوطنية (الشوفينية) كانا دائما موضعا للرفض بحق من اليسار الراديكالي، والمنـاداة بـأن الرأسمالية الحديثة تعمل على اختفائهما، تلقى قبولاً حسناً. ولكن هذا الفرض ليس صحيحاً مع الأسف، فالرأسمالية المتأخرة تضع فعلاً على جدول الأعمال الضرورة الموضوعية، وإمكانية فناء قانون القيمة، والثورة التكنولوجية تجعل من الممكن في هذا الإطار قيـام مجتمـع مـن الشبكات، وتعميق العولمة يتحدى فعلاً الأمم. ولكن الرأسمالية الشائخة تعمـل عـن طريـق الإمبريالية المصاحبة على إلغاء جميع هذه الإمكانيات للتحرر. إن فكرة أن الرأسـمالية قـد تتأقلم مع تحولات تحريرية - أي أن تنتج، حتى دون رغبة في ذلك، تغيرات ديمقراطية، قد تصل للاشتراكية - هو أمر من صميم الأيديولوجية اللبرالية الأمريكية، ومهمتهـا التخـدير، وتغييب التقدير الصحيح للتحديات الحقيقية، والنضـال الـلازم لمواجهتهـا. والاسـتراتيجية المعادية للدولة التي يقترحها العمل تتسق تماماً مع استراتيجية رأس المال الذي يعمـل علـى "الحد من تدخل السلطات" (أي إلغاء التقنين) لمصلحته الخاصة، وبذلك يحصر دور الدولة في مهامها البوليسية (دون إلغائها بالكامل، والاكتفاء بتصفية الممارسات السياسية التـي تمنحهـا وظائف أخرى). وكذلك يقبل الخطاب المعادي للأمة دور الولايات المتحـدة كقـوة عظمـى عسكرية، وشرطي عالمي.

وهناك حاجة لوضع آخر، وهو تقوية الممارسة الديمقراطية، ومنحها مجالهـا الكامـل، وتعزيز الديمقراطية الاجتماعية والمواطنية، ومنح الشعوب والأمم هامشاً أكبر للتحـرك فـي إطار العولمة. ومن المتفق عليه أن الأشكال المطبقة في الماضي قـد فقـدت فاعليتهـا فـي

الظروف الجديدة، وأن بعض خصوم الأوضاع النيولبرالية والإمبريالية لا يرون ذلـك حتـى الآن، ويشعرون بالحنين للماضي، ولكن التحديات تبقى مع ذلك قائمة.

ثالثاً: النتائج: الليبرالية المعولمة القائمة بالفعل

تَعِد شبه النظرية اللبرالية، والخطاب الأيديولوجي المصـاحب لهـا البشـرية بأكملهـا بالخلاص، وهذا الوعد يتجاهل جميع دروس التاريخ. واللبرالية المعولمة القائمـة بالفعـل، لا يمكن أن تقدم سوى المزيد من اللامساواة بين الشعوب (زيادة في الاستقطاب العالمي)، وفـي داخل الشعوب (سواء في الجنوب أو الشمال). وهذا الإفقار الشديد، وهـو مـرتبط بطبيعـة التراكم الرأسمالي، يجعل الديمقراطية مستحيلة، ملغياً قدرتها علـى الابتكـار فـي المراكـز المتقدمة (فتحل ديمقراطية منخفضة المستوى محل التقدم فـي السـيطرة الاجتماعيـة علـى التحول)، ويحول تبني التخوم لأشكال سياسية ذات مظهر ديمقراطي، إلى مهزلة.

والاستقطاب يحتل مكاناً مركزياً في تاريخ التوسع العالمي للرأسمالية القائمة بالفعل.

وأعني بهذا، التعميق المستمر - على مستوى التنمية المادية - للفجوة بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي وتخومه، وهي ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، حيث بلغت هـذه الفجـوة خلال قرنين من الزمن أبعاداً لم تعرفها خلال الآلاف من السنوات من تاريخها السابق. وهي ظاهرة لا بد من العمل على اختفائها، عن طريق البناء التدريجي لمجتمع ما بعد الرأسـمالية مجتمع أفضل فعلاً لجميع الشعوب.

لقد طورت الرأسمالية القوى الإنتاجية بمعدلات وبمستوى لم يسبق لهما مثيل في التاريخ، ولكنها خلقت في الوقت نفسه، فجوة بين ما يمكن أن يحققه هذا التطور، وبين كيفية استخدامه لم تحدث في أي نظام سابق. والمستوى الحالي للمعارف العلمية والتقنية يسمح بحـل جميـع المشاكل المادية للإنسانية جمعاء، ولكن المنطق الذي حول الوسيلة (قانون الربح، والتـراكم) إلى هدف في حد ذاته، قد أدى إلى عملية تبديد خطيرة لهذه الإمكانية، وكذلك لامسـاواة لـم

يسبق لها مثيل في التاريخ في الوصول إلى هذه المنافع. وحتى القرن التاسع عشـر، كانـت الفجوة بين إمكانية التنمية التي تسمح بها المعارف، وبين مستوى التنمية المتحقق لا تذكر. ولا يعني هذا أي قدر من الحنين للماضي، فقد كانت الرأسمالية مرحلة سابقة ضـرورية لتحقيـق إمكانية التنمية التي تحققت اليوم، ولكن أوانها قد فات اليوم، بمعنى أنها لم تعد تنـتج سـوى التبذير واللامساواة. وفي هذا الصدد، يتأكد "قانون الإفقار" الذي ينتجه التـراكم الرأسـمالي، والذي عرفه ماركس، على نطاق العالم كل يوم بشكل صارخ ومنذ قرنين. ولهذا لا ينـدهش المرء، عندما يجد أنه في الوقت الذي تبدو فيه الرأسمالية منتصرة على طول الخط، تصـبح "الحرب ضد الفقر" ضرورة ملحة في خطاب الأجهزة المسيطرة.

وهذا التبذير، وهذه اللامساواة، يكونان الوجـه الآخـر للعملـة، أو "الكتـاب الأسـود للرأسمالية"، وهما يذكراننا بأن الرأسمالية لا تعدو أن تكون مرحلة عابرة من التاريخ وليست نهايته. وإذا لم يجر تجاوزها ببناء نظام يضـع حـداً للاسـتقطاب العـالمي، والانحـراف الاقتصادي، فإنها لن تحقق إلا التدمير الذاتي للعالم.

إن بناء ديمقراطية المواطن، يعني ضمناً، بناء التقدم الاجتماعي على أساس الديمقراطيـة وليس على أساس السوق ـ الاستبعادي ـ والذي تُنتظر منه منافع لم يحققها أبداً.

1- النتيجة الأولى: الإملاق والاستقطاب العالمي الذي يجري تجاهله

هل هو إفقار وإملاق نتيجة لعملية التراكم الرأسمالي؟

الخطاب الشائع اليوم، عن "الفقر" وضرورة القضاء عليه، أو على الأقل التقليل من حجمه، هو خطاب الإحسان بأسلوب القرن التاسع عشر، الذي لا يتصدى للسؤال عن الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج "الفقر" في حقبة يسمح فيها التقدم العلمي والتقني المتوفر لدى البشرية بالقضاء عليه نهائياً.

= الرأسمالية والقضية الزراعية الجديدة

كانت جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية مجتمعات فلاحيـة، وكانـت زراعتهـا تحكمها أشكال مختلفة من المنطق، ولكن جميعها تختلف عن منطق الرأسمالية (تحقيق أقصى ربح لرأس المال). وتستعد الزراعة الرأسمالية، ممثلـة فـي أغنيـاء الفلاحـين الجـدد، أو الإقطاعيين الذين يستخدمون الأساليب الحديثة، أو المزارع الشاسعة للشركات متعدية الجنسية أو رأس المال الزراعي، للهجوم على الزراعة الفلاحية، وقد تلقت الضوء الأخضر لذلك من منظمة التجارة العالمية في الدوحة. ومع أن عالم الزراعة والفلاحين يضـم اليـوم نصـف الإنسانية، إلا أن إنتاجه يتقسم بين جزءين يتميزان تماماً اقتصادياً واجتماعيـاً الواحـد عـن الآخر.

فالزراعة الرأسمالية التي تخضع لمبدأ ربحية رأس المال، والتي توجد بالكامل تقريباً، في أمريكا الشمالية، وأوروبا، والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، وأستراليا، لا تستخدم سـوى بضع عشرات الملايين من الزارعين، الذين لم يعودوا "فلاحين" تقريباً. ولكن إنتاجيتهم، بفضل استخدام الآلات (وهم يكادون يحتكرونها على مستوى العالم)، والمساحة الراجعة لكل مـنهم، تتراوح ما بين 10 آلاف، و20 ألف قنطار مكافئ من الحبوب للفرد في العام.

وفي المقابل، تشمل الزراعة الفلاحية حوالي نصف الإنسانية ـ 3 مليارات من البشـر. وتنقسم هذه الزراعات بدورها بين تلك التي انتفعت بالثورة الخضراء (الأسـمدة، وقـاتلات الآفات، والبذور المنتقاة)، ولكنها لا تستخدم إلا القليل من الآلات، وتتراوح إنتاجيتها ما بـين 100، و500 قنطار مكافئ للفرد، وتلك التي لم تلحق بالثورة الخضراء، وتتـراوح إنتاجيـة الفرد فيها حول 10 قناطير فقط.

وهكذا ارتفعت النسبة بين إنتاجية الزراعة الأفضل تجهيزاً وتلـك الراجعـة للفلاحـين الفقراء، من 10 إلى 1 قبل عام 1940، إلى 2000 إلى 1 اليوم. وبعبارة أخرى، فإن معـدل

ارتفاع الإنتاجية في الزراعة قد فاق معدلها في الأنشطة الأخرى بمراحل، الأمر الـذي أدى لتخفيض في الأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية بنسبة 5 إلى 1.

جمعت الرأسمالية دائماً، بين بعدها البناء (التراكم الرأسمالي، وتقدم قوى الإنتاج)، وبـين أبعاد مدمرة تجعل من الإنسان مجرد الحامل لقوة العمل، والتـي صـارت بـدورها سـلعة، ودمرت بذلك في المدى الطويل، بعض القواعد الطبيعية لإعـادة إنتـاج القـدرة الإنتاجيـة، والحياة، حيث دمرت أجزاء من المجتمعات السابقة عليها، وأحياناً شعوباً بأكملها مثل هنـود أمريكا الشمالية. وكانت الرأسمالية على الدوام، "تضم" (العمال الذين أخضعتهم لمختلف أشكال الاستغلال الرأسمالي المتوسع عن طريق "التشغيل" المباشر)، وتستبعد (أولئك الـذين فقـدوا مكانهم في الأنظمة السابقة ولم يجدوا مكاناً في النظام الجديد). ولكنها في المرحلة الصـاعدة، وبالتالي التقدمية من تاريخها كانت تضم أكثر مما تستبعد.

ولم يعد الوضع كذلك اليوم، كما يمكن أن نرى وبشكل مأسـاوي فـي حالـة المسـألة الزراعية الجديدة. ففي الواقع، إذا أُدخلت الزراعة ضمن قواعد "المنافسة" العامـة وعوملـت المنتجات الزراعية والغذائية "مثلها مثل بقية السلع"، كما قررت منظمة التجارة العالميـة فـي مؤتمر الدوحة (نوفمبر 2001)، فلا شك في نوع النتائج المؤكدة بالنظر للفوارق الخطيرة بين الزراعة الرأسمالية الكبيرة من جهة، وبين الإنتاج الفلاحي من الجهة الأخرى.

يستطيع حوالي عشرين مليوناً من المزارع الحديثة الإضافية، إذا ما حصلت علـى مـا تحتاجه من الأراضي الإضافية (التي ستقتطع بالطبع من مزارع صغار الفلاحين، مع اختيار أجود الأراضي)، وإذا حصلت على رؤوس الأموال اللازمة لتزويدها بالمعدات الآلية الحديثة، أن تنتج ما يكفي لسد احتياجات جميع سكان المدن القادرين، والتي يحصلون عليها حالياً مـن إنتاج الريف. فماذا إذن سيكون مصير هذه المليارات من المنتجين الريفيين غير القادرين على المنافسة؟ لا شك أنهم سيستبعدون خلال بضع عشرات من السنين. فماذا إذن سـيحدث لهـذه المليارات من البشر، وهم اليوم من أفقر الفقراء، ولكنهم يطعمون أنفسهم كيفما اتفق، وبشـكل

سيئ لما يقرب من ثلثهم تقريباً (ثلاثة أرباع من يعانون من سوء التغذية في العالم ريفيـون)؟ أية تنمية صناعية منافسة بدرجة أو بأخرى، منتظرة خلال السنوات الخمسين القادمة، حتـى مع افتراض معدل نمو خيالي مستمر قدره 7% سنويا لثلاثة أرباع الإنسـانية، لا يمكـن أن يستوعب حتى ثلث هذا الاحتياطي. وهذا معناه أن الرأسمالية بطبيعتها غير قادرة على حـل المسألة الزراعية، وأن المستقبل الوحيد الذي تَعِد به هو تحول الكوكب إلى مجموعة من المدن العشوائية، وخمسة مليارات من البشر "فائضون عن الحاجة".

أي إننا وصلنا إلى مرحلة يؤدي فيها فتح مجال جديد للتوسع الرأسمالي ("تحديث الإنتاج الزراعي")، إلى القضاء على مجتمعات بأكملها من البشر. وهكذا يقف عشرون مليونـاً مـن المنتجين الأكفاء الجدد (لنقل خمسين مليوناً مع عائلاتهم)، في مواجهة خمسة مليـارات مـن المستبعدين. وهكذا لا يمثل البعد البناء للعملية نقطة في المحيط من التدمير الـذي سـتحدثه. وأصل من هذا إلى أن الرأسمالية قد دخلت مرحلتها الشائخة الهابطة، حيث لم يعـد المنطـق الذي يتحكم في هذا النظام قادراً على ضمان مجرد العيش لنصف الإنسـانية. لقـد صـارت الرأسمالية بربرية، وتدفع مباشرة إلى الإبادة الجماعية، وصار من الضروري أكثر مـن أي وقت مضى، أن يحل محلها منطق آخر للتنمية أرقى منها رشاداً.

ويجادل المدافعون عن الرأسمالية قائلين إن المسألة الزراعية في أوروبا قد وجدت الحـل في الهجرة من الريف، فلماذا لا تكرر بلدان الجنوب هذا النموذج بفارق زمني قدره قـرن أو قرنان؟ وهم ينسون أن الصناعة والخدمات الحضرية في القرن التاسع عشر كانت تحتاج إلى أيدٍ عاملة أكثر، وأن الفائض عن حاجتها قد هاجر إلى الأمريكتين. والعالم الثالـث اليـوم لا يملك هذه الفرصة، وإذا كان عليه أن يكون منافساً كما يفرضون عليه، فإن عليه اللجوء إلـى التقنيات الحديثة التي لا تحتاج لأيدٍ عاملة كثيرة. إن الاستقطاب الناتج عن التوسـع العـالمي لرأس المال، يمنع الجنوب من تكرار نموذج الشمال بفارق زمني.

لقد كان لهذه الحجة دائماً - وهي أن الرأسمالية قد تمكنت من حل المسألة الزراعية في مراكز النظام - جاذبية كبيرة بما في ذلك لدى الماركسية التاريخية، والشاهد على ذلك كتاب كاوتسكي الشهير "المسألة الزراعية"، الصادر قبل الحرب العالمية الأولى، والمرجع الأساسي للاشتراكية الديمقراطية في هذا المجال. وقد ورثت اللينينية هذا المفهوم وطبقته - بالنتائج المشكوك فيها المعروفة - عبر سياسة "تحديث" الزراعة الجماعية للمرحلة الستالينية. والواقع أن الرأسمالية، لأنها لا تنفصل عن الإمبريالية، وإن كانت قد "حلت" المسألة الزراعية في مراكز النظام، قد خلقت مسألة زراعية جديدة ذات حجم هائل، لا تستطيع حلها (إلا بالإبادة الجماعية لنصف الإنسانية) في التخوم. وفي معسكر الماركسية التاريخية، كانت الماوية وحدها التي قدرت الحجم الصحيح لهذا التحدي. وهذا دليل على أن من يتهمون الماوية "بالانحراف الفلاحي"، إنما يثبتون بذلك أنهم لا يمتلكون الأساس لفهم ماهية الرأسمالية القائمة بالفعل (وهي إمبريالية دائماً)، لأنهم يكتفون بخطاب مجرد عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي في عمومه.

فما العمل إذن؟

لا مناص من قبول استمرار الزراعة الفلاحية طوال المستقبل المنظور في القرن الواحد والعشرين، لا بسبب الحنين الرومانسي للماضي، وإنما ببساطة لأن حل المسألة يكمن في تجاوز منطق الرأسمالية، ويندرج في مرحلة الانتقال الطويلة (القرنية) نحو الاشتراكية العالمية. فيجب إذن، اكتشاف سياسات لتقنين العلاقات بين "السوق" والزراعة الفلاحية. وهذه التقنينات المختلفة والمتوافقة مع الظروف المحلية للبلدان أو الأقاليم المختلفة، يجب أن تحمي الإنتاج الوطني لضمان الأمن الغذائي الحيوي للأمم، ومقاومة السلاح الغذائي للإمبريالية. أي بعبارة أخرى، عزل الأسعار المحلية عن "السوق" المسمى بالعالمي - كما هو الواجب - لحين ما يسمح التقدم البطيء ولكن المستمر لإنتاجية الزراعة الفلاحية، بالتحكم في انتقال

سكان الريف إلى المدن. وعلى مستوى ما يسمى بالسوق العالمي، قد يكون التقنين المناسـب هو إجراء اتفاقيات إقليمية بين أوروبا من جهة، وبين أفريقيـا، والعـالم العربـي، والهنـد، والصين، من جهة أخرى، وبذلك تستجيب لمتطلبات تنمية تجمع بدلاً من أن تستبعد.

- المسألة العمالية الجديدة

يصل سكان الحضر في الوقت الحالي إلى حوالي نصف البشرية، أي ثلاثة مليارات مـن الأفراد، والنصف الباقي يضم الفلاحين. والأرقام الواردة بالجدول تسمح بتحديد تقسيم هـؤلاء السكان إلى ما يمكن تسميته بالطبقات المتوسطة والطبقات الشعبية.

وفي المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية، لا تمثل الطبقـات المسـيطرة، أي المـالكين لأدوات الإنتاج الرئيسية، وكبار المديرين القائمين على تشغيلها، سوى جـزء صـغير مـن مجموع السكان، وإن كانوا يستحوذون على أغلبية الدخل المتاح لمجتمعاتهم. ويضاف لـذلك الطبقات المتوسطة بالمعنى التقليدي، أي غير الأجراء، المالكين للمنشآت الصغيرة (ومتوسطي الموظفين)، وهي ليست طبقات في انخفاض بالضرورة.

ولكن الكتلة العظمى من العاملين في قطاعات الإنتاج الحديثة، تتكون من الأجراء الـذين تزيد نسبتهم عن أربعة أخماس سكان المدن في المراكز المتقدمة. وتنقسم هـذه الكتلـة إلـى قسمين على الأقل، يظهر الفرق بينهما للمراقب الخارجي، كما يعيشها كـل قسـم، ويعيهـا بوضوح.

فهناك قسم يمكن أن يوصف بـ "ذوي الأوضاع المستقرة" بمعنى أنهم مستقرون نسبياً في أعمالهم، بفضل مؤهلاتهم الفنية (ضمن أشياء أخرى) التي تعطيهم قدرة على التفـاوض مـع

أصحاب العمل، وتسمح لهم بالتنظيم في نقابات قوية، في بعض البلدان على الأقل. وفي جميع الحالات تمثل هذه الكتلة وزناً سياسياً كبيراً يزيد من قدرتها التفاوضية.

وتتكون بقية الطبقات الشعبية "غير المستقرة" من الأجراء ذوي الأوضاع الضعيفة لضعف قدرتهم التفاوضية (لضعف مؤهلاتهم الفنية، أو وضعهم كغير مواطنين، أو نوعهم الاجتماعي كنساء)، أو من غير الأجراء (العاطلين رسمياً، أو العاملين في القطاع غير الرسمي الفقير). ونصف هذا الجزء الثاني من الطبقات الشعبية "بغير المستقرين" بدلاً من التعبير "غير المنتمين" (ومن باب أولى "المهمشين")، لأنهم يكونون جزءاً منتمياً تماماً لمنطق النظام الذي يتحكم في تراكم رأس المال.

وبتجميع البيانات المتوفرة من البلدان المتقدمة، وبعض بلدان الجنوب (مع استكمال البيانات بالاستقراء)، يمكن الوصول إلى النسبة بين حجم كل من الطبقات التي عددناها أعلاه إلى مجموع سكان الحضر، كما تظهر في الجدول التالي الذي يمثل النسب المئوية لسكان الحضر:

	المراكز	التخوم	العالم
الطبقات الغنية والمتوسطة	11	13	25
الطبقات الشعبية	24	54	75
المستقرة	(13)	(11)	(25)
غير المستقرة	(9)	(43)	(50)
الإجمالي	33	67	100
عدد السكان (بالمليون)	1000	2000	3000

وعلى الرغم من أن المراكز لا تضم سوى 18% من سكان العالم، فإن سكان الحضر منهم يكونون ثلث سكان الحضر في العالم؛ لأن 90% منهم يسكنون المدن.

وإذا كانت الطبقات الشعبية تضم ثلاثة أرباع سكان الحضر في العالم، فغير المسـتقرين منهم يكونون اليوم 40% في المراكز، و80% في التخوم، أي حوالي ثلثي الطبقات الشـعبية على مستوى العالم. كما يمكن القول بعبارة أخرى إن الطبقات الشعبية غير المستقرة تكـون اليوم نصف (على الأقل) عدد سكان الحضر في العالم، أكثر من 80% منهم في التخوم، حيث يكونون الثلثين من سكان الحضر في التخوم، والربع من سكان الحضر في المراكز.

وعند المقارنة مع سكان الحضر منذ نصف قرن، أي عند نهاية الحرب العالمية الثانيـة، يتبين أن تغيراً كبيراً قد أصاب تركيب الطبقات الشعبية بالمقارنة بوضعها اليوم.

فالعالم الثالث لم يكن يومها يحتوي سوى نصف سكان الحضر في العالم (وكانوا يبلغـون أيامها حوالي المليار نسمة). ولم تكن توجد حينئذ مدن عظمى مثل التي نراها اليوم في أغلب بلدان الجنوب. فلم يكن هناك سوى بعض المدن الكبرى في الصين، والهند، وأمريكا اللاتينية.

وفي المراكز، استفادت الطبقات الشعبية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من وضع خاص ترتب على الحل الوسط التاريخي الذي فرضته الطبقات العاملة على رأس المال، ممـا سمح بتثبيت أغلبية العمال العاملين تحت الأشكال المسماة بالفوردية في المصانع الكبرى. أما فـي التخوم، فلم تتجاوز نسبة غير المستقرين نصف الطبقات الشعبية (في مقابل أكثـر مـن 70% اليوم)، وكان النصف الباقي من هذه الطبقات يتكون جزئياً من الأجراء المستقرين فـي الأشكال الجديدة من الاقتصاد الاستعماري، والمجتمع الحديث، وجزئياً في الأشكال التقليديـة من النشاط الحرفي.

والتحول الرئيسي الذي ميز النصف الثاني من القرن العشرين يعبر عنه رقـم واحـد ذو مغزى، وهو أن نسبة الطبقات الشعبية غير المستقرة قد زادت من أقل من الربع لأكثر مـن النصف من سكان الحضر في العالم. وعادت ظاهرة الإفقار هذه إلى الظهـور بنسـب ذات مغزى في المراكز المتقدمة ذاتها. وزاد عدد هؤلاء السكان الحضريين غير المسـتقرين مـن

أقل من ربع مليار من الأفراد، إلى أكثر من مليار ونصف خلال نصف قرن، وهي زيادة تفوق أية زيادة في معدلات التوسع الاقتصادي، أو الزيادة السكانية، أو زيادة سكان الحضر.

ولا توجد صفة تعبر عن الاتجاه العام طويل المدى أكثر من تعبير "الإفقار".

وهذه حقيقة صارت معترفاً بها في الحديث الجديد السائد، فقد صار "تخفيض الفقر" السائد بين الأهداف التي تدعي السلطات العمل على تحقيقها. ولكن "الفقر" المعني لا يقدم إلا كظاهرة تقدر جزافياً إما عن طريق توزيع الدخل ("عتبة الفقر")، أو عن طريق المؤشرات المركبة عن التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دون أية إشارة للمنطق أو الآليات التي تنتج هذا الفقر.

أما عرضنا لذات الظاهرة فيتجاوز ذلك لأنه يسمح بالتعرف على تفسير الظاهرة وتطورها. والفئات المتوسطة، والفئات الشعبية المستقرة، والفئات الشعبية غير المستقرة، تساهم جميعاً في نفس نظام الإنتاج الاجتماعي، ولكن كل منها تقوم بدور متميز. فبعضها "يستبعد" إذن، من منافع "الوفرة"، ولكن هذا لا يعني أنها مهمشة بمعنى أنها ليست داخلة وظيفياً في صلب النظام.

إن الإفقار ظاهرة حديثة (والواجب الحديث لا عن الفقر، وإنما عن "تحديث الفقر")، لا تُختصر في "عدم كفاية الدخل للإبقاء على الحياة"، ولها آثار مدمرة على جميع أبعاد الحياة الاجتماعية. ففي حالة المهاجرين الذين اندرجوا في الطبقات الشعبية المستقرة (فقد عملوا في المصانع) خلال السنوات الثلاثين المجيدة (1945-75)، ولكن أبناءهم والوافدين الجدد، يبقون على هامش الأنظمة الإنتاجية الرئيسية، وهذا يخلق بدوره ظروفاً تجعل التضامن على أساس العلاقات "الفئوية" تحل محل الوعي الطبقي. كذلك لها تأثير على النساء اللاتي يتعرضن لعدم الاستقرار أكثر من الرجال، فتزيد من تدهور أوضاعهن المادية والاجتماعية. وإذا كانت الحركات النسائية قد حققت الكثير من التقدم في مجالات الفكر والتصرفات، فإن المنتفعات من هذا التقدم في الغالب من الطبقات المتوسطة، وهن لسن بالتأكيد من الطبقات الشعبية الفقيرة.

ولها تأثير كذلك على الديمقراطية، التي تتأثر مصداقيتها، وبالتالي شرعيتها، بعجزها عن منع التدهور في أوضاع أجزاء متزايدة من الطبقات الشعبية.

والإفقار ظاهرة لا تنفصل عن الاستقطاب على المستوى العالمي، وهو الناتج الكامن في توسع الرأسمالية القائمة بالفعل، والتي يجب وصفها لهذا السبب، بأنها إمبريالية بطبيعتها.

إن إفقار الطبقات الشعبية في الحضر، مرتبط تماماً بالتطورات التي تحـدث لمجتمعـات الفلاحين بالعالم الثالث، وخضوع هذه المجتمعات لمتطلبات توسع الأسواق الرأسمالية، يعـزز أشكالاً جديدة من الاستقطاب الاجتماعي تستبعد نسبة أكبر من الفلاحين مـن حـق الانتفـاع بالأرض. وهؤلاء الفلاحين الفقراء حديثاً، أو المحرومين من الأرض، يغذون - بدرجة أكبر من النمو السكاني - الهجرة نحو المدن العشوائية. وتزداد جميع هذه الظواهر سوءا طالما لم يطعن في المعتقدات اللبرالية، وأية سياسة تصحيحية لن تنجح في وقف سريانها.

والإفقار يتحدى نظريات الاقتصاد، واستراتيجيات النضال الاجتماعي في الوقت نفسه.

ونظرية الاقتصاد الشائعة التقليدية، تفرغ القضايا الحقيقية التي يثيرها توسع الرأسـمالية من مضمونها، لأنها تستبدل بتحليل الرأسمالية القائمة بالفعل البناء النظري لرأسمالية خياليـة تُعتبر امتداداً بسيطاً ومباشراً لعلاقات التبادل (السوق)، في حين أن النظام يعمل، ويعيد إنتاج نفسه على أساس علاقات الإنتاج والتبادل الرأسمالية (وليس التجارية فحسـب). ومـع هـذا الاستبدال تأتي ببساطة بدهية لا يؤيدها لا التاريخ ولا التفكير المنطقي، تقـول بـأن السـوق بطبيعته ينظم ذاته، وينتج الوضع "الأفضل اجتماعياً". وهنا لا يمكن تفسير الفقر إلا بأسـباب خارجية بالنسبة للمنطق الاقتصادي، مثل زيادة السكان أو "أخطاء" السياسات. وتستبعد العلاقة بينها وبين منطق التراكم الرأسمالي من النظرية الاقتصادية. وهذا الفيروس الذي يلوث الفكر الاجتماعي المعاصر، ويلغي قدرته على فهم العالم، ومن باب أولى القدرة على تغييـره، قـد تغلغل بعمق في مجموع "اليسار التاريخي" لما بعد الحرب العالميـة الثانيـة. ولـن تـتمكن

الحركات المشاركة حالياً في النضال من أجل عالم جديد (أفضل)، وعولمة بديلة، من تحقيق تقدم اجتماعي ذي مغزى، إلا إذا تخلصت من هذا الفيروس، لتفتح الباب أمام حوار نظري جاد. وطالما لم تتخلص من هذا الفيروس، فإن الحركات الاجتماعية ذات أحسن النوايا، لن تخرج من أسر الفكر الأحادي، وتبقى لهذا أسيرة الاقتراحات "التصحيحية" غير الفاعلة، النابعة من الطنطنة حول "تخفيض الفقر".

ويجب أن يساهم التحليل الذي رسمنا خطوطه العامة أعلاه، في فتح هذا الحوار؛ لأنه يؤكد العلاقة بين التراكم الرأسمالي من جانب، وظواهر الإفقار الاجتماعي من الجانب الآخر، وهو ارتباط بدأ ماركس في تحليل آلياته منذ 150 عام، ولكن أحداً لم يتابعه منذ ذلك الوقت.

2- النتيجة الثانية: الديمقراطية منخفضة الدرجة – الجماعية عن طريق السوق أو طريق الديمقراطية؟

الديمقراطية أحد الشروط الحتمية للتقدم الاجتماعي، ويقتضي الأمر تفسير ضرورة تلك الحتمية، وبيان شروط ذلك، إذ لم يتم قبول هذه الفكرة بصفة عامة إلا منذ وقت قريب. فمنذ وقت ليس ببعيد، كان الاعتقاد السائد في الغرب، والشرق، وكذلك في الجنوب، هو أن الديمقراطية نوع من الرفاهية لا يأتي إلا بعد أن تحل "التنمية" المشاكل المادية للمجتمع. وكان هذا المبدأ السائد في الدوائر الحاكمة في العالم الرأسمالي (الأمر الذي برر تأييدهم للدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية، وللأنظمة الاستبدادية في أفريقيا)، وفي العالم الثالث (فقد عبرت عنه صراحة نظرية الإحلال محل الواردات الأجنبية في أمريكا اللاتينية، ولم يكن نظام الحزب الواحد وقفاً على الدول الاشتراكية)، وفي دول النظام السوفييتي.

وها هي النظرية قد انقلبت ظهراً على عقب، في يوم وليلة، فقد أصبحت الديمقراطية هدف الخطاب الرسمي اليومي للجميع تقريباً، وصارت الشهادة الرسمية بممارسة الديمقراطية، "شرطاً" لاستمرار معونة الديمقراطيات الكبيرة الثرية. وهو خطاب تعوزه

المصداقية عندما نلاحظ كيف يطبق مبدأ "الكيل بمكيالين" بشكل مكشوف يفضح الأولوية الحقيقية لأهداف أخرى غير معترف بها، والتي تحرك أساليب التلاعب المفضوحة.

والديمقراطية مفهوم حديث بمعنى أنه يحدد معنى الحداثة إذ قصدنا بها أن البشر كأفراد وجماعات (أي المجتمعات) مسئولون عن تاريخهم. وللوصول لهذا المفهوم، كان من الضروري التحرر من الانحرافات الخاصة بأنظمة السلطة السابقة على الرأسمالية، سواء أكانت ذات طبيعة دينية، أو "تقليدية" من نوع آخر، أي إنها دائمة وعابرة للتاريخ. فالحداثة نشأت إذن، مع الرأسمالية، والديمقراطية التي أنتجتها محدودة مثلها، وهي لا تُكون في أشكالها التاريخية البرجوازية - وهي الوحيدة المعروفة والممارسة حتى اليوم - سوى مرحلة. فلم تصل الحداثة، ولا الديمقراطية لنهاية تطورهما الممكن، وهما لا تمثلان حالة اجتماعية مستقرة، بل هما عملية مستمرة لا تنتهي بطبيعتها. ولهذا فمن الأفضل التحدث عن المقرطة - وبذلك نؤكد الطبيعة الديناميكية لعملية لا تنتهي - بدلاً من الديمقراطية، وهو التعبير الذي يوحي بوهم أن هناك وصفة نهائية تعبر عنها.

يقوم الفكر الاجتماعي البرجوازي منذ بداياته، أي منذ عصر التنوير، على الفصل بين المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية، بما في ذلك الفصل بين إدارتها الاقتصادية وإدارتها الاجتماعية، واتخاذ مبادئ متميزة تعبر عن متطلبات "الرشاد" في كل من هذه المجالات.

وبهذه الروح فإن الديمقراطية هي المبدأ المعقول للإدارة السياسية الجيدة، لأن الرجال (ولم يكن أحد يذكر النساء في تلك الأيام)، أو بتعبير أكثر دقة بعضهم (على درجة معقولة من العلم والثروة)، راشدون، ويجب أن يكون من حقهم أن يضعوا القوانين التي تحكم حياتهم، ويختارون (بالانتخاب) من يتولون مسئولية تنفيذ تلك القوانين. أما الحياة الاقتصادية فتحكمها، في المقابل، مبادئ أخرى، تعتبر هي الأخرى من متطلبات الرشاد (المرادف للطبيعة الإنسانية) وهي: الملكية الخاصة، وحق إقامة المشروعات، والمنافسة في الأسواق. وهنا نجد مجموعة من المبادئ هي مبادئ الرأسمالية، ولكنها في حد ذاتها، لا علاقة لها بمبادئ

الديمقراطية، وخاصة إذا تذكرنا أن هذه الأخيرة تعني ضمناً المساواة، بين الجميع رجالاً ونساء (مع تذكر أن الديمقراطية الأمريكية نسيت العبيد حتى عام 1865، وأبسط الحقوق المدنية لأحفادهم حتى عام 1960!) من الملاك وغير الملاك (ونلاحظ هنا أن الملكية الخاصة لا توجد إلا عندما تكون استبعادية، أي عندما يكون هناك من **لا** يملكون!)

ويثير الانفصال بين المراجع الاقتصادية والسياسية قضية الالتقاء أو الابتعاد بين ناتج المنطق الخاص الذي يحكم كل منهما.

وتؤكد الفرضية التي تقدم كحقيقة واضحة بدرجة تجعل من مناقشتها أمراً غير ضروري، والتي على أساسها يقوم الخطاب السائد في ذلك العصر، الالتقاء بين المنطقين. فالديمقراطية والسوق يتداخلان معاً، فالديمقراطية تقتضي وجود السوق، وبالعكس. ولا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا التأكيد، كما يثبت التاريخ الفعلي.

وكان المفكرون في عصر التنوير أكثر تشدداً من المفكرين الشائعين في أيامنا، فقد فحصوا السؤال المزدوج المتعلق بأسباب هذا الالتقاء، وشروط حدوثه. وكانت إجابتهم على السؤال الأول مأخوذة من إدراكهم لمفهوم "الرشاد" بوصفه القاسم المشترك لأسلوبي الإدارة هنا وهناك. فإذا كان الرجال راشدين، فإن اختيارهم السياسي لا بد أن يتوافق مع الاختيارات التي ينتجها السوق من جانبه، بشرط أن تقتصر ممارسة الحقوق الديمقراطية طبعاً على الأفراد الذين يمتلكون الرشاد، أي بعض الرجال، وليس النساء (فالمعروف أنهن عاطفيات ولا يمتلكن الرشاد)، ولا العبيد بالطبع، ولا الفقراء، ولا من لا يملكون (البروليتاريون) فهؤلاء لا يتبعون إلا غرائزهم. والديمقراطية لذلك، لا يمكن إلا أن تكون مقصورة على من يدفعون الحد الأدنى من الضرائب، أي على المواطنين وأرباب الأعمال، وهنا يصبح مفهوماً أن اختيارهم الانتخابي سيكون دائماً، أو في الأغلب، متسقاً مع مصالحهم كرأسماليين. ولكن هذا

معناه أن تفقد السياسة استقلالها بالنسبة للاقتصاد في هذا الالتقاء، إن لم نقل خضـوعها لـه. وهنا يلعب الانحراف الاقتصادي دوره الكامل لإخفاء هذا الغياب لاستقلال السياسة.

والتوسع التالي للحقوق الديمقراطية لتشمل من ليسوا مواطنين/أرباب عمل، لم ينتج عـن التطور التلقائي للرأسمالية، ولا التعبير عن متطلباتها. بل بالعكس، فقد اكتسبه بالتدريج ضحايا النظام، أي الطبقة العاملة، وبعدها النساء، وكان نتيجة لنضال طويل ضد النظـام. لأن هـذا التوسع يكشف، وفقاً لطبيعة الأشياء، التباين بين إرادة الأغلبية - وهم بالطبع مـن يسـتغلهم النظام - كما تعبر عنها نتيجة التصويت الديمقراطي، وبين المصير الذي يحدده لهم السـوق. وهنا يتعرض النظام لعدم الاستقرار بل لقابلية الانفجار، أو على الأقل، يتعرض لمخاطرة بل لإمكانية، أن يخضع السوق للتعبير عن مصالح اجتماعية لا تلتقي مع الأولوية التي يضـفيها الاقتصاد على تحقيق أقصى ربح لرأس المال. أو بعبارة أخـرى، يتعـرض الـبعض (رأس المال) لمخاطرة، والآخرون (العمال/المواطنون) لفرصة أن يجري تقنين السوق بوسائل غير تطبيق منطقه الأحادي الخاص. وهذا الأمر ممكن، وقد حدث فعلاً، في دولة الرفاهية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن هذه ليست الطريقة الوحيدة لإخماد صوت التباين الديمقراطية/السـوق،فإذا كانـت الأوضاع التاريخية الملموسة سمحت في لحظة معينة بتفتت الانتقـاد الاجتمـاعي، وبالتـالي عجزه مما يوحي بألا بديل هناك للأيديولوجية السائدة، فهنا يمكن تفريـغ الديمقراطيـة مـن مضمونها الضار والمهدد للسوق، وتتحول ممارستها إلى "ديمقراطيـة منخفضـة الدرجـة". فيمكنكم أن تنتخبوا من تشاءون: الأبيض، أو الأزرق، أو الأخضر، أو الوردي، أو الأحمـر، ولكن هذا لن يكون له أي تأثير، فمصيركم يتحدد في مكان آخر، في السوق، خارج البرلمان. ويجد خضوع الديمقراطية للسوق (وليس التقاؤهما)، التعبير عنه فـي "تـداول السـلطة"، أي تغيير الأشخاص في الحكومة (وليس في السلطة)، الـذين يقومـون بتنفيـذ نفـس السياسـة (الخضوع للسوق)، الذي حل محل تبادل السلطة، أي الاختيار الواعي بين اختيـارات ورؤى

مجتمعية مختلفة. وجميع ما قيل أو كتب بشأن الضياع المزدوج للمواطنة والوعي الطبقي في مسرحية المهزلة السياسية، والاستهلاك للسلع، متضمن في هذا الانفصال السياسة/الاقتصاد.

وقد بلغنا هذه المرحلة اليوم، والموقف خطير لأنه يحتمل، مع تآكل مصداقية ومشروعية الممارسات الديمقراطية، أن يؤدي لتراجعات أكثر عنفاً في اتجاه إلغائها ببساطة، ليحل محلها توافق آراء وهمي مبني على الدين أو الشوفينية الإثنية مثلاً. وفي تخوم النظام حيـث تكـون الديمقراطية عاجزة لخضوعها لمتطلبات رأس المال المتوحشة، تصبح مهزلـة مأسـاوية، أو ديمقراطية مزيفة (فيحل محل موبوتو مائتا حزب مثل موبوتو!)

ويحمل الفكر الاجتماعي البرجوازي الأساسي – الـذي يفتـرض الالتقـاء "الطبيعـي" الديمقراطية/ السوق – منذ ظهوره، خطر التدهور الذي بلغناه اليوم، فهو يفترض مجتمعاً في وفاق مع ذاته دون صراعات من التي تتوقعها بعض التفسيرات لما بعد الحداثـة. ويصـبح الالتقاء عقيدة، لا يمكن التشكيك فيها، ولا تواجهنا حينئذ محاولة لفهم السياسـة فـي العـالم الواقعي بأكبر قدر من العلمية، وإنما في مواجهة نظرية سياسية خيالية. وهذه هي المقابل في مجالها، "للاقتصاد المجرد" وهو ليس نظرية الرأسمالية القائمة بالفعل، وإنما نظرية اقتصـاد خيالي. وبمجرد التخلي عن فرضية "الرشاد" كما تشكلت في عصر التنوير، وإحلال النسـبية التاريخية للمنطق الاجتماعي مكانها، يصبح من المتعين رفض المبدأ السائد اليوم بشأن الالتقاء الديمقراطية/ الرأسمالية.

وبالعكس، سنعي بإمكانية الاستبداد الكامنة في الرأسمالية، فإجابة الرأسمالية على التحدي الكامن في العلاقة الجدلية الفرد/الجماعة (الاجتماعية)، تحمل بالفعل هذه الإمكانية الخطيرة.

لقد أمكن التغلب على التناقض الفرد/الجماعة، الكامن في جميع المجتمعات علـى جميـع مستويات حقيقتها، في جميع المجتمعات السابقة على الحداثة، بنفي الشطر الأول من التناقض، أي بتدجين الفرد على يد الجماعة. وبذلك لم يعد الفرد يعرف إلا عن طريـق وضـعه فـي العائلة، أو العشيرة، أو المجتمع. وينعكس النفي في أيديولوجية العالم الحديث (الرأسـمالي)،

فالحداثة تتأكد بحقوق الفرد، حتى لو كان ذلك ضد المجتمع. وهذا الانقلاب هو مجرد الشرط المسبق لعملية تحرير، أو لبدايتها، لأنها تحرر إمكانيات العدوانية الدائمة في العلاقات بين الأفراد. وتعبر الأيديولوجية الرأسمالية عن تلك الحقيقة بشعارها الأخلاقي الملتبس: "لتحيا المنافسة، ولينتصر الأقوى". وفي بعض الأحيان يجري تحجيم النتائج المدمرة لهذه الأيديولوجية، بوجود مبادئ أخلاقية أخرى إلى جانبها، غالباً ما تكون دينية، أو موروثة من الأشكال الاجتماعية السابقة، فإذا ما انهارت هذه السدود، فلن تفرز أيديولوجية حقوق الفرد الأحادية سوى الأهوال. وهنا نلاحظ تبايناً كاشفاً بين الأيديولوجية الأمريكية التي تعطي الأولوية المطلقة لحرية الفرد على المساواة الاجتماعية (وبذلك تقبل اللامساواة المفرطة)، والأيديولوجية الأوروبية في المقابل، التي تحاول الجمع بين الاثنتين، دون أن تتمكن - في إطار الرأسمالية - من حل هذا التناقض. ويعبر تمسك مواطني الولايات المتحدة بحرية حمل السلاح - بما يؤدي إليه ذلك من النتائج المدمرة المعروفة - عن هذا الإدراك لمفهوم الحرية المتوحشة في أحد صوره.

فكيف إذن، يمكن للجمعية الجدلية، فيما بعد الرأسمالية، أن تحل هذا التناقض بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة؟ وكيف يمكن لهذا الحل في المستقبل أن يمنح مزيداً من الشفافية للحياة الفردية وحياة المجتمع؟

لقد اتخذت الاجتماعية، بمعنى حل التناقض الفرد/المجتمع، عبر التاريخ، أشكالاً متميزة ومختلفة. وفي المجتمعات السابقة على الرأسمالية، قامت على الارتباط، رضاء أو قسراً، بمعتقدات دينية الطابع، مثل الولاء الشخصي للعائلات الإقطاعية أو الملكية. أما الاجتماعية في العالم الحديث فتقوم على أساس التوسع في العلاقات الرأسمالية السلعية، التي تستولي تدريجياً على جميع مجالات الحياة الاجتماعية، وتلغي، أو على الأقل تسيطر على جميع أشكال التضامن الأخرى (الوطنية، أو العائلية، أو الطائفية). وهذا الشكل من الاجتماعية "عن طريق السوق"، قد سمح بتنمية جبارة لقوى الإنتاج، ولكنها زادت من طبيعتها المدمرة. وهي

تعمل على تحويل البشر إلى "أناس" دون أية هوية سوى أنهم "مستهلكون" سـلبيون بوصـفهم كائنات اقتصادية، أو متفرجون، سلبيون كذلك (وليسوا مواطنين) بوصفهم كائنـات سياسـية. والديمقراطية، التي لا يمكن إلا أن تكون جنينية في ظل هذه الظروف، تستطيع، ويجـب أن تصير الأساس لاجتماعية من نوع مختلف تماماً، قادرة على إعادة المسئولية للفرد المتكامـل في إدارة مجموع أوجه الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وإذا كانت الاشتراكية، وهي التعبير عن هذه الرؤية المستقبلية، لا يمكن تصورها بـدون الديمقراطية، فإن المقرطة بدورها تعني أن صراعها مع المنطق الرأسمالي، يعني التقدم فـي إطار رؤية اشتراكية. لا توجد اشتراكية دون الديمقراطية، ولا يوجد تقدم ديمقراطي إلا فـي إطار رؤية اشتراكية.

ولا بد أن يلاحظ القارئ التشابه - وليس التناقض - بـين تفعيـل العلاقـة الليبراليـة اليوطوبية/ الإدارة البراجماتية في حالة الرأسمالية التاريخية، وتفعيل العلاقـة الأيديولوجيـة الاشتراكية/ الإدارة الفعلية للمجتمع السوفيتي. والأيديولوجية الاشتراكية التي نتحدث عنها هي البلشفية، التي تتبع (ولا تختلف حول هذه النقطة الحيوية) الاشتراكية الديمقراطية قبـل عـام 1914، فلا تشكك في الالتقاء "الطبيعي" بين منطق المرجعيات المختلفة للحيـاة الاجتماعيـة، وتعطي "معنى للتاريخ" في تفسير مستقيم واضح لمساره "الحتمي". ويجري التعبير عن الالتقاء هنا بنفس الشكل: إدارة الاقتصاد عن طريق الخطة (البديل عن السوق) تحقق طبعاً، وفقاً لهذه الرؤية الدوجماطيقية، الاحتياجات، والديمقراطية لا يمكـن إلا أن تخـدم قـرارات الخطـة، ومعارضتها أمر غير عقلاني. وهنا أيضا، تصطدم الاشتراكية الخيالية مـع متطلبـات إدارة الاشتراكية القائمة بالفعل، التي تواجهها مشاكل حقيقية وخطيرة، مثل تنميـة قـوى الإنتـاج "للحاق". وتلجأ السلطة للوصول لذلك لإجراءات لا يصح الاعتراف بها، ولا يعتـرف بهـا. وهكذا نجد الشمولية مشتركة بين النظامين، ويجري التعبير عنها بنفس الطريقة، أي الكـذب المنتظم. وإذا كانت هذه الظواهر قد اتخذت شكلاً أكثر عنفاً في الاتحاد السـوفييتي، فالسـبب

واضح، وهو التأخر الكبير في التنمية الواجب تعويضه، في حين أن تقدم بلدان الغرب يعطي هذه المجتمعات قدراً من الفرصة لالتقاط الأنفاس (ومن هنا فشموليتها كثيراً ما تكون "لينـة" كما في مجتمعات الاستهلاك في مراحل النمو المنتظم).

يستحيل بناء مجتمع من المواطنين، أو سياسة مواطنية قادرة على منح الديمقراطية معنى حقيقي، دون الانفصال عن عقيدة اللبرالية. فالتخلص من الفيروس الليبرالـي هـو الشـرط الحتمي وإلا تصبح الديمقراطية مهزلة، الأمر الذي تتمناه دكتاتورية رأس المال.

إن التخلي عن نظرية الالتقاء، أو "ما فوق الحتمية"، والقبـول بالصـراع بـين منطـق المرجعيات، أو ما تحت الحتمية، هو الشرط، لا فقط، لتفسير للتاريخ يسمح بالتقـاء النظريـة والواقع، وإنما لاختراع استراتيجيات تعطي التحـرك فاعليـة حقيقيـة، أي تسـمح بالتقـدم الاجتماعي في جميع أبعاده.

رابعاً . البحث عن جذور الليبرالية

1 - أيديولوجية الحداثة: الصورة الأوروبية الأصلية

نشأت الأيديولوجية اللبرالية، والحداثة التي تنتظم فيها، والرأسمالية التي تواكب تبلورها، في أوروبا خلال القرون الثلاثة الممتدة بين النهضة والثورة الفرنسية.

والحداثة هي ناتج الانقطاع الذي حدث في تاريخ الإنسانية، والذي حدث في أوروبا خلال القرون السادس عشر حتى الثامن عشر، ولكنها لم "تُنجز" أبداً لا في أوروبا، ولا في أي مكان آخر. والأوجه المتعددة للحداثة تمثل مجموعاً متماسكاً مع متطلبات إعادة إنتاج طريقة الإنتاج الرأسمالي، ولكنها تسمح في الوقت نفسه بتجاوزها.

وتقوم الحداثة على مطلب تحرير البشر، انطلاقاً من تحريرهم من نير الحتمية الاجتماعية في أشكالها التقليدية السابقة. ودعا هذا التحرر للتخلص من الأشكال المسيطرة لمنح الشـرعية

للسلطات ـ في العائلة، أو في الجماعة التي تنظم في إطارها أساليب الحياة والإنتـاج داخـل الدولة ـ والتي كانت حتى ذلك الوقت، تقوم على أساس ميتافيزيقي ذي تعبيـر دينـي فـي المعتاد. والحداثة لذلك، تعني ضمناً الفصل بين الدولة والدين، والعلمانية الراديكاليـة، وهـي الشرط لممارسة الأشكال الحديثة للسياسة.

وليس من قبيل الصدفة تواكب ظهور الحداثة والرأسمالية، وتطورهما معـاً. فالعلاقـات الاجتماعية المرتبطة بنظام الإنتاج الجديد وهو الرأسمالية، كانت تعني ضمناً حرية المشروع، وحرية الوصول إلى الأسواق، وإعلان الحق في المِلكية الخاصة (المقدسة). وهكـذا فالحيـاة الاقتصادية التي تحررت بهذه الطريقة من وصاية السلطة السياسية التـي ميـزت الأنظمـة السياسية السابقة على الحداثة، تقف كمجال مستقل من الحيـاة الاجتماعيـة، لا تحركهـا إلا قوانينها الخاصة. فالرأسمالية تستبدل بالأسلوب القديم لتحديد الثروة عن طريق السلطة، علاقة سببية معاكسة تتمثل في جعل الثروة مصدر السلطة. ولكن الحداثة القائمة بالفعل حتى اليـوم، أي تلك المحصورة في إطار الرأسمالية، تظل ملتبسة بشأن قضية العلاقة السلطة/الثروة. فهي تقوم في الواقع، على أساس الفصل بين مجالين من الحياة الاجتماعيـة، وهمـا مجـال إدارة الاقتصاد، التي تتركها للمنطق الخاص بتراكم رأس المال (الملكية الخاصة، وحرية المشروع، والمنافسة)، ومجال إدارة سلطة الدولة بممارسة الديمقراطية عن طريق المؤسسـات (حقـوق المواطن، ومبدأ التعدد الحزبي، إلخ.). وهذا الفصل الاعتباطي يفرغ الإمكانية التحريرية التي تدعيها الحداثة من أي مضمون.

وهكذا تقع الحداثة الواقعة تحت قيود الرأسمالية في تناقض، حيث تعد بأكثر مما تستطيع أن تحقق، وبهذا تخلق آمالاً محبطة.

والحداثة تبدأ إمكانية ضخمة للتقدم الاجتماعي، تتلخص في مفهوم التحرير، ويشهد علـى ذلك التقدم الذي حققته الديمقراطية السياسية، مهما كان محدوداً. لقد منحت الشرعية لنضـال الطبقات المسودة، والمستغَلة، والمضطهدة، وسمحت لهذه الطبقات بأن تنتزع تـدريجياً، مـن

رأس المال المسيطر حقوقاً ديمقراطية لم يفرزها تلقائياً منطق التوسع والتراكم الرأسمالي. لقد حررت إمكانية التحول السياسي الذي سمح بازدهار صراع الطبقات، وأقام بـين التعبيـرين، السياسة وصراع الطبقات، التناظر الذي أعطاهما القوة الكامنة. ولكنها خلقت في نفس الوقت، وطورت الوسائل التي سمحت لها بإضعاف القوة المحتملة للديمقراطية المحررة.

وفي الوقت نفسه، فالرأسمالية التي واكبت الحداثة، قد أنتجت تنمية لقوى الإنتاج بمعدلات لم يعرفها التاريخ من قبل. وخلقت هذه التنمية إمكانية حل جميع المشـاكل الماديـة الكبـرى للبشرية بأسرها، ولكن المنطق الذي يحكم التراكم الرأسمالي يمنع ذلك، فيزيد باستمرار مـن عمق استقطاب الثروة بمعدلات لم يعرفها تاريخ العالم.

وهكذا تواجه الشعوب اليوم التحديات التي تمثلها الرأسمالية، والحداثة القائمـة بالفعـل، والأيديولوجية السائدة تعمل جهدها على تجاهل هذا التحدي. ويعبـر المنظـرون الأمريكـان لليبرالية عن هذا التجاهل بشكل ساذج، وإن كانوا يستخدمون عبارات طنانة للتعبير عن ذلـك. وهذا الخطاب لا يعترف إلا بقيمة إنسانية واحدة وهي الحرية الفردية التـي يختصـر فيهـا الحداثة. وفي مقابل ذلك، يتجاهل أن هذه الحرية هي التي تسمح، في إطار الرأسمالية للأقوى أن يفرضوا قوانينهم على الآخرين، وأن هذه الحرية وهم كامل للأغلبيـة السـاحقة (تـدعي النظرية الليبرالية أن أي فرد يمكنه أن يصبح روكفلر، كما كانوا يقولون إن أي جندي يحمـل في كيس معداته عصا الماريشالية)، وأنها تصدم مباشرة الأمل في المسـاواة، وهـو أسـاس الديمقراطية.

ويشترك جميع المدافعين عن النظام في تبني هذه الأيديولوجية الأساسية، وهم يرون فـي الرأسمالية الأفق الذي لا شيء وراءه، أي "نهاية التاريخ". والأكثر تطرفـاً مـنهم، يقبلـون ببساطة أن المجتمع عبارة عن غابة من "الأفراد"، ويتخلون عـن الـدور المهـدئ للدولـة، لمصلحة أساليب إدارة تضع السلطات العامة في خدمة الطرف "المنتصر" لا غير. ويحـاول آخرون إعطاء وجه إنساني لهذه الدكتاتورية، ويعملون على تخفيف تطـرف مبـدأ الحريـة

الفردية المنفرد، بأن يضيفوا إليه بعض الاعتبارات العملية الخاصـة بالعدالـة الاجتماعيـة، و"الاعتراف بالاختلافات" بما فيها الاختلافات بين الطوائف. وتعمل ما بعد الحداثة باستعدادها "لقبول" الواقع المعاصر، و"التأقلم" معه، وإدارته على قدر الإمكان فـي حـدود الاحتياجـات المباشرة، في إطار نفس هذه الرؤية التي تنفي وجود التحدي.

أما بالنسبة للأغلبية العظمى، فهذه الحداثة كريهة بكل بساطة، فهي منافقة، وتكيل بكيلين، وهي لذلك ترفضها بعنف، وهو أمر مبرر تماماً. فالرأسمالية القائمة بالفعل، والحداثـة التـي تواكبها، لا يقدمان أي شيء لهذه الأغلبية.

- تعتري الرأسمالية منذ نشأتها، وباستمرار، تناقضات لا يمكن التغلب عليها، الأمر الذي يدفع إلى البحث في ضرورة تجاوزها.

وقد ظهرت هذه الحاجة الاجتماعية مبكراً جداً في تاريخها، وفي جميع اللحظات الفاصلة في التاريخ الحديث، وظهرت بشكل عملي في الثورات الكبرى الثلاث، الفرنسية، والروسية، والصينية. وتحتل الثورة الفرنسية من هذه الناحية، موقعاً فريداً في التاريخ الحديث، فقد أحس الجناح اليعقوبي الراديكالي مبكراً بالتناقضات في المشروع البرجوازي، وعبر عن طبيعتهـا بوضوح، وهي أن الليبرالية الاقتصادية هي عدو الديمقراطية. وحاول هـذا الجنـاح تحقيـق انتصار مفهوم للثورة الشعبية يتجاوز "المتطلبات الموضوعية" للحظة، أي تحقيـق الأهـداف البرجوازية الصرفة. وهكذا خرج من هذا التيار أول جيل من النقاد الشـيوعيين للرأسـمالية البازغة (البابوفيين). وبنفس الطريقة، تجاوزت الثورتان الروسية والصينية الأهداف المباشرة التي كانت تواجه مجتمعيهما، ووضعتا أمامهما هدف الشيوعية الذي يتجاوزها بكثير. ولـذلك فليس من قبيل الصدفة أن كلاً من هذه الثورات الكبرى تبعتها ردة، بعكس الثورات الأخرى. ومع ذلك، تبقى الإنجازات التي تحققت في اللحظات المجيدة لكل منها، رموزاً حية للمستقبل، حيث وضعت في قلب مشروعها المساواة بين البشر، وتحريرهم من الانحراف السلعي، وكان ذلك مبكراً جداً فيما يختص بالثورة الفرنسية.

وبصفة عامة، فقد ساعدت الظروف التاريخية التي واكبت تطور الرأسمالية في أوروبـا، على إنضاج الوعي الطبقي السياسي لدى الطبقات المسودة. وظهر هذا الوعي مبكراً، خـلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، تحت تأثير المنجزات الراديكالية للثورة الفرنسية، وعند نهاية القرن، أدت لقيام الأحزاب العمالية الكبيرة التي أرغمـت رأس المـال خـلال القـرن العشرين، على "التأقلم" مع مطالب اجتماعية لا تنتج عن المنطق الخاص بتراكم رأس المـال. وهنا تقف قيمة "المساواة" كمكمل في تصارع مع قيمة "الحرية".

والانحراف السلعي يعطي أولوية للحرية من بين القيم الإنسانية، ويقصد بها الحرية لجميع الأفراد طبعاً، ولكن بصفة خاصة، حرية صاحب المشروع الرأسمالي، وهي تحـرر طاقتـه، وتضاعف قدرته الاقتصادية. وفي المقابل، فالمساواة لا تنتج مباشرة من متطلبات الرأسمالية، إلا في بعدها المباشر المتعلق بالمساواة (الجزئية) في الحقوق، التي تسمح من جهة، بازدهـار حرية المشروع، ومن جهة أخرى، للعامل الحر بالخضوع لوضع الأجير، الذي يبيع قوة عمله التي صارت سلعة. وعند المستوى الأعلى، تدخل قيمة "المساواة" فـي صـراع مـع قيمـة "الحرية". ولكن في تاريخ أجزاء من أوروبا، وفرنسا بصفة خاصة، تعامل القيمتان على قـدم المساواة، كما هو ظاهر على نقود الجمهورية، وهذه ليست صدفة. وأساس هذه الازدواجيـة مركب، فهناك بالتأكيد حدة صراع الطبقات الشعبية، التي تحاول أن تستقل بالنسبة لطموحات البرجوازية (وفي حالة فرنسا، الأمر واضح)، فالجبليون يعبرون عن هذا التناقض بوضـوح وصراحة، الذين يقولون بحق، بأن "اللبرالية الاقتصادية" (أي اللبرالية بـالمفهوم الأمريكـي الكامل للكلمة) هي عدو الديمقراطية (إذا كانت هذه تعني شيئاً للطبقات الشعبية).

وبناء على هذه الملاحظة، يمكننا تفسير أحد أوجه الاختلاف التي تبدو ظاهرة اليوم، بين المجتمع والثقافة الأمريكية من جانب، ونظيرتها الأوروبية من الجانب الآخر. ولعل مصـالح رأس المال المسيطر في الولايات المتحدة وأوروبا، وأسلوب عمله، ليست مختلفـة بالدرجـة التي قد تشير إليها المواجهة الشائعة بين "الرأسـمالية الأنجلوساكسـونية" و"رأسـمالية نهـر

الراين". والارتباط بين هذه المصالح يؤكد متانة الثـالوث (الولايـات المتحـدة، وأوروبـا، واليابان). ولكن هناك اختلافات بين تقديرات المجتمع، والمشروعات المجتمعية التـي تمـر بالخواطر، حتى بشكل ضمني. ففي الولايات المتحدة تسيطر قيمة الحرية على جميع المجالات دون تردد، في حين أن هذه القيمة توازنها في أوروبا باستمرار قيمة المساواة.

والمجتمع الأمريكي يحتقر المساواة، وهو لا يكتفي بالتسامح مع اللامساواة فـي أقصـى أشكالها، بل إنه يعتبرها رمز "النجاح" الذي تحققه الحرية، مع أن الحرية دون المساواة تعنـي الوحشية. والعنف بجميع أشكاله الذي تنتجه هذه الأيديولوجية الأحادية ليس من قبيل الصدفة، ولا يدفع إلى الراديكالية، بل بالعكس. أما الثقافة السائدة في المجتمعات الأوروبية فقد وازنـت حتى اليوم بقدر من النجاح بين قيمتي الحرية والمساواة، وهذه الموازنة هي التي قـام عليهـا الحل الوسط التاريخي للاشتراكية الديمقراطية. ومن المؤسف أن التطـور الحـالي لأوروبـا المعاصرة، يميل نحو التقريب بين مجتمعات هذه القارة وثقافتها، وبين نظيراتها في الولايـات المتحدة، التي ينظر إليها كنموذج يحظى بالإعجاب ودون انتقاد.

ويؤدي التاريخ الأوروبي المعقد، في نهاية المطاف، إلى مفهـوم مـزدوج يـربط بـين الاقتصاد من جانب، والسياسة من الجانب الآخر، في علاقة جدلية تحترم استقلال كـل مـن المفهومين.

ولكن الأيديولوجية الأمريكية لا تقدر هذه الاختلافات الدقيقة في الرؤية.

2- الأيديولوجية الأمريكية: الليبرالية دون منازع

- ليس هنا مجال دراسة العلاقات المعقدة بين الديانات وتفسيراتها مـن جهـة، وبـين تطورات الحداثة والديمقراطية، والعلمانية، من الجانب الآخر، والتي شرحناها فـي مواضـع أخرى. لذا سنكتفي هنا بإيجاز النتائج الرئيسية المستخلصة في الفرضيات الأربع التالية:

أ-الحداثة، والعلمانية، والديمقراطية، ليست نتيجة تطور التفسيرات الدينية (ولا ثورتها)، بل بالعكس، لقد اضطرت هذه الأخيرة إلى التأقلم مع متطلباتها بدرجة أو بأخرى من النجاح. وهذا التأقلم لم يجر في حالة البروتستانتية وحدها، فقد حدث في العالم الكاثوليكي، بأسلوب آخر بالتأكيد، ولكن بفعالية مشابهة. وخلق في جميع الحالات، روحاً دينية جديدة، متحررة من العقائد الجامدة.

ب-وبهذا المعنى، "فالإصلاح الديني" لم يكن الشرط لازدهار الرأسمالية، رغم ما تلقاه هذه الفرضية (لفيبير) من قبول في المجتمعات التي تمتدحها (في أوروبا البروتستانتية). بل إن الإصلاح لم يكن الشكل الأكثر راديكالية للانفصال الأيديولوجي عن الماضي الأوروبي وأيديولوجياته "الإقطاعية"، ومن بينها تفسيره السابق للمسيحية، وبالعكس، كان الشكل الأكثر إبهاماً وبدائية.

ج-كانت هناك "إصلاحات للطبقات المسيطرة" انتهت بخلق كنائس وطنية (الأنجليكانية، واللوثرية)، تخضع لهذه الطبقات، وتعبر عن الحل الوسط بين البرجوازية البازغة، والملكية، وكبار الملاك الزراعيين، لاستبعاد التهديد الصادر عن الطبقات الشعبية، والفلاحين المستغَلين. وهذا الحل الوسط – الذي عبر عنه لوثر، ووصفه ماركس وإنجلز بالرجعية – قد سمح لبرجوازيات البلدان المعنية بتجنب ما حدث في فرنسا، أي الثورة الراديكالية. ولهذا بقيت العلمانية التي نشأت في هذه البلدان، جبانة حتى يومنا هذا. لقد أدى تراجع فكرة العالمية الكاثوليكية الذي ترتب على قيام كنائس وطنية، إلى شيء واحد، وهو تدعيم سلطة الملكية، ودورها كحكم بين قوى النظام السابق، وبين البرجوازية الصاعدة، وإلى تقوية الشعور الوطني، وتأخير تقدم الأشكال الجديدة للعالمية التي اقترحتها الاشتراكية الدولية فيما بعد.

د-كذلك كانت هناك حركات إصلاحية استولت على الطبقات الشعبية التي أضيرت من التحولات الاجتماعية التي نتجت عن ظهور الرأسمالية. وهذه الحركات التي كررت أساليب

قديمة للصراع – منقولة عن الألفيين في العصور الوسطى – لم تكن متقدمة بالنسبة لعصرها، وإنما متأخرة عن متطلباتها. ولذلك كان لا بد من انتظار الثورة الفرنسية – بتعبئتها الشعبية العلمانية والديمقراطية الراديكالية – ثم الاشتراكية، لكي تتعلم الطبقات المضطهدة كيف تعبر عن نفسها بفاعلية في الظروف الجديدة. أما الطوائف البروتستانتية فقد أغرقت نفسها في أوهام ذات طابع أصولي، وخلقت الأرضية التي تسمح بتكرار الطوائف ذات الرؤية المرتبطة بالنهاية المأساوية للعالم كالتي نراها تزدهر في الولايات المتحدة.

– والثقافة السياسية في الولايات المتحدة ليست تلك التي ظهرت في فرنسا بعد عصر التنوير، وخاصة بعد الثورة الفرنسية، والتي أثرت بدرجات متفاوتة على تاريخ الجزء الأكبر من القارة الأوروبية. والاختلافات بين هاتين الثقافتين أكثر من واضحة، وهي تنفجر في أوقات الأزمات على شكل مواقف متعارضة بعنف (في صف أو ضد الشرعية الدولية، بشأن حرب العراق، مثلاً).

والثقافة السياسية هي نتاج التاريخ على المدى الطويل، لكل بلد بالطبع، وهي في حالة الولايات المتحدة، ذات سمات تختلف بوضوح عن تلك الخاصة بالقارة الأوروبية. ومنها قيام نيو إنجلاند علي يد طوائف بروتستانتية متطرفة، والإبادة الجماعية للهنود الأمريكيين، واستعباد السود، وظهور الطائفية المرتبطة بموجات الهجرة المتتالية خلال القرن التاسع عشر.

والطوائف البروتستانتية التي اضطرت للهجرة من إنجلترا في القرن السابع عشر، كانت قد طورت تفسيراً خاصاً جداً للمسيحية، لا يتفق معها فيه لا الكاثوليك، ولا الأرثوذكس، ولا حتى – على الأقل بنفس درجة التطرف – البروتستانت الأوروبيين، بمن فيهم الأنجليكان المسيطرين على الطبقات الحاكمة في إنجلترا. والإصلاح قد أعاد بصفة عامة، العهد القديم، الذي كانت الكاثوليكية والأرثوذكسية قد همشاه في تفسير للمسيحية لا يعتبر المسيحية امتداداً لليهودية، وإنما انفصالاً عنها. وأحيل هنا إلى ما كتبته في أماكن أخرى بشأن الاختلافات

الحقيقية أو المزعومة بين المسيحية والإسلام واليهودية. والاستخدام الشائع اليوم، للتعبير "اليهودي- المسيحي" الذي ذاع بفضل الخطاب الأمريكي البروتستانتي، يدل على الانقلاب الذي حدث في رؤية العلاقات بين هاتين الديانتين الموحدتين، والذي انضم إليه الكاثوليك (ولكن ليس الأرثوذكس) بدون اقتناع كبير، ولكن من باب الانتهازية السياسية أساساً.

والإصلاح، كما هو معروف، قد ربط بالرأسمالية بعلاقة سببية تُفسر بطرق مختلفة في الفكر الاجتماعي الحديث. وقد تقدم فيبير بفرضية أصبحت مشهورة جداً، وسائدة بالتأكيد في العالم الأنجلو ساكسوني البروتستانتي، تقول بأن الإصلاح هو الذي سمح بظهور الرأسمالية. وهي فرضية تتعارض - بوعي كما أظن - مع ماركس الذي يعتبر الإصلاح نتيجة للتحولات التي نتجت عن ظهور الرأسمالية. ومن هنا تنوع الطوائف البروتستانتية حسبما تكون معبرة عن الطبقات الشعبية ضحية الرأسمالية البازغة، أو عن استراتيجيات الطبقات السائدة.

ومن جهة أخرى، فإن أجزاء الأيديولوجية، ونظم القيم التي يعبر عنها في هذا المجال الديني، تحتفظ بجميع علامات الأشكال البدائية لردود الأفعال المتحدية للرأسمالية. وكانت النهضة أكثر تقدماً من بعض جوانبها (ومكيافللي أحد الشهود الأكثر صراحة على ذلك). ولكن النهضة كانت تجري على أرضية كاثوليكية (إيطاليا)، وإدارة بعض المدن الإيطالية كشركات تجارية تديرها نقابات المساهمين الأكثر غنى (وكانت فينيسيا المثال الأول على ذلك)، تدل على علاقة مع الرأسمالية أكثر صراحة من العلاقة البروتستانتية/الرأسمالية. وفيما بعد، يرتبط التنوير، الذي يجري في بلدان كاثوليكية (فرنسا)، وأخرى بروتستانتية (إنجلترا، وهولندا، وألمانيا)، بالتقاليد العلمانية للنهضة، أكثر من ارتباطه بالإصلاح الديني. وأخيراً، أعطت الثورة الفرنسية بطبيعتها الراديكالية، للعلمانية قوتها الكاملة، تاركة بوعي، أرضية التفسيرات الدينية، لترتكز على أرضية السياسة الحديثة، وهي التي كانت من اختراعاتها أساساً.

ولكن الشكل الخاص للبروتستانتية التي زرعت في نيو إنجلاند قد فرضت طابعها القوي على الأيديولوجية الأمريكية حتى يومنا هذا. فقد كانت الوسيلة التي اتبعها المجتمع الأمريكـي الجديد في سعيه لغزو القارة، مستخدماً تعبيرات مأخوذة من الكتاب المقدس لإسباغ الشـرعية على هذا الغزو (فيتكرر باستمرار في الخطاب الأمريكي، الحديث عن استيلاء بني إسـرائيل على الأرض الموعودة بالعنف). وفيما بعد، يحاول الأمريكيون توسيع المهمة التـي "أمـرهم ا " بالقيام بها لتشمل الكرة الأرضية بأسرها. فشعب الولايات المتحدة يعتبر نفسه "شـعب ا المختار"، وهو ما يساوي في الواقع تعبير "الشعب السيد" الذي اتخذه النازيون فـي ظـروف مماثلة. لقد وصلنا لهذا اليوم، ولهذا السبب فالإمبريالية الأمريكية (ولـيس الإمبراطوريـة)، مدعوة لاتخاذ مواقف أكثر توحشاً من سابقاتها (التي لم تدعِ لنفسها مأمورية إلهية).

ومن المفهوم أن الأيديولوجية الأمريكية المعنية ليست هي السبب في التوسع الإمبريـالي للولايات المتحدة، فهذه الأيديولوجية تسير وفق منطق تراكم رأس المال الذي تخدم مصـالحه (المادية أساساً)، ولكنها تناسبه تماماً، فهي تخلط الأوراق.

ويتميز المجتمع الأمريكي حتى يومنا هذا بسيطرة هذه البروتسـتانتية الطائفيـة. وهـذا المجتمع المتدين جداً كما يلاحظ جميع المراقبين، وحتى بشكل ساذج في بعض الحالات، لـم يستطع أن يرتفع، لهذا السبب، إلى مستوى مفهوم العلمانية القوي، والذي ينحدر لديـه إلـى مجرد "التسامح مع جميع الأديان".

ـ ولست ممن يعتقدون بأن الماضي يؤدي بطبيعة الأشياء إلى "ارتداد صفات الأسلاف"، فالتاريخ يغير الشعوب، وهذا هو ما حدث في أوروبا. ولسوء الحظ، فتاريخ الولايات المتحدة، بدلاً من أن يمحو الوحشية الأصلية، قد ساعد على اسـتمرار التعبيـر عنهـا، وكـذلك دوام نتائجها، سواء تعلق ذلك "بالثورة الأمريكية"، أو بموجات الهجرة المتتالية التي تكـون منهـا شعبها.

"والثورة الأمريكية" التي قدرها الكثير من ثوار 1789، والتي يتغنى بها البعض حتى اليوم، لم تزد عن أن تكون حرب استقلال محدودة بلا نتائج اجتماعية. فالمستعمرون الأمريكان عندما هبوا ضد العرش الإنجليزي لم يكونوا يريدون إحداث أي تغيير في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وإنما مجرد رفض مشاركة الطبقة الحاكمة في الوطن الأم المكاسب التي يحققونها. لقد كانوا يريدون الاستئثار بالسلطة، لا ليعملوا أي شيء يختلف عما كانوا يفعلونه في المرحلة الاستعمارية، ولكن ليستمروا في فعله لحسابهم الخاص. لقد كان هدفهم الاستمرار في التوسع في اتجاه الغرب بما يعنيه ذلك من إبادة الهنود. كذلك لم يثر على الإطلاق في هذا الإطار، موضوع استعباد السود. وكان آباء الثورة الأمريكية الكبار جميعهم تقريباً من ملاك العبيد، وكانت تحيزاتهم في هذا المجال بعيدة عن أن تُمس.

ودخلت مهمة إبادة الهنود بشكل طبيعي في سياق المهمة الإلهية لشعب الجديد، ولا يعتقدن أحد أن الأمر يتعلق بماضٍ عفا عليه الزمن، فحتى ستينيات القرن العشرين، كانت هذه الإبادة تُذكر بفخر (حيث كانت أفلام هوليوود تقدم "الكاوبوي" رمز الخير، في مواجهة الهندي المتوحش، رمز الشر)، وتكون عنصراً مهماً في "تعليم" الأجيال المتتالية.

وينطبق نفس الوضع في حالة العبيد، فقد مر ما يقرب من قرن كامل قبل إلغاء الرق، ولم يجر ذلك لأسباب أخلاقية مثلما حدث في الثورة الفرنسية، وإنما لمجرد أن ذلك لم يكن يناسب التوسع الرأسمالي. ومر قرن آخر قبل أن يعترف للأمريكيين السود بحد أدنى من الحقوق المدنية، وذلك دون المساس بالعنصرية المطلقة للثقافة السائدة. فحتى الستينيات من القرن الماضي كانت الاغتيالات الجماعية تحدث علناً، وتخرج العائلات لقضاء وقت ممتع في المشاركة فيها، وتبادل الضحكات والصور التذكارية. ويستمر نفس الشيء اليوم ولكن بقدر من التخفي، أو بشكل غير مباشر، عن طريق "العدالة" التي ترسل الآلاف للإعدام، وأغلبهم من السود، ومن المعروف أن نصفهم على الأقل، أبرياء، ولكن الرأي العام لا يهتز لذلك.

ولعبت الموجات المتتالية من الهجـرة دورهـا فـي تقويـة الأيديولوجيـة الأمريكيـة. والمهاجرون لم يكونوا مسئولين عن البؤس والاضطهاد الذي تعرضوا له ودفعهم للهجرة، بل كانوا الضحايا له. ولكن الظروف ـ أي هجرتهم ذاتها ـ دفعتهم للتخلي عن النضال الجماعي لتغيير الأوضاع المشتركة لطبقتهم أو طائفتهم في بلادهم الأصلي، والتمسك بأيديولوجية النجاح الفردي في المهجر. والنظام الأمريكي يشجع هذا التمسك الذي يخدمه تماماً، فهو يؤخر نمـو الوعي الطبقي، الذي ما يكاد يقترب من النضج، حتى يفاجأ بموجة تالية من الهجرة تجهـض تبلوره السياسي. وفي الوقت ذاته، تشجع الهجرة تدعيم "الطائفية" في المجتمع الأمريكي، لأن النجاح الفردي لا يستبعد الاندماج في طائفة تنتمي لأصل ما (كالأيرلنديين، أو الإيطـاليين)، فبدون ذلك تكون العزلة الفردية عبئاً لا يطاق. وهنا أيضاً، نجد أن هذه الهوية، التي يشـجعها النظام الأمريكي، تتعزز على حساب الوعي الطبقي، وتكوين المواطن.

وفي حين كان الشعب في فرنسا يستعد للهجوم على السماء (في كومونـة بـاريس عـام 1871)، كانت العصابات التي تنتمي لموجات المهاجرين المختلفة، تتقاتل فيما بينها، لحسـاب الطبقات المسيطرة التي تتلاعب بها بأعصاب باردة.

وهنا يكمن الفرق بين أيديولوجية الولايات المتحدة، وتلك الخاصة بإنجلترا أو كندا مثلاً.

وكانت بلدان أوروبا البروتستانتية، كإنجلترا، وألمانيا، وهولندا، والبلـدان الإسـكندنافية، تشترك في بعض مكونات أيديولوجية مشابهة لتلك الأمريكية، وإن لم تكن بدرجـة التطـرف التي كانت عليه الطوائف التي هاجرت لنيو إنجلاند. ولكن في هذه البلدان، تمكنـت الطبقـة العاملة من أن ترتفع بنفسها لدرجة من الوعي الطبقي الثابت، بعكس الولايات المتحدة حيـث قضت موجات الهجرة المتتابعة على الوعي الطبقي. وحدث الاختلاف بظهور حزب الطبقـة العاملة، فقد أدى ظهوره في أوروبا إلى فرض توليف الأيديولوجية اللبرالية مع نظـام للقـيم (من بينها المساواة) ليس غريباً عنها فحسب، بل متصادماً معها. وكان لهذه التوليفات تاريخها

الخاص، الذي يختلف من بلد لآخر، ومن عصر لآخر. ولكنها حافظت على استقلالية السياسة في مقابل الاقتصاد المسيطر.

وإذا كانت كندا، وهي بلد جديد من المهاجرين أيضاً، لا تشارك الولايات المتحدة (أو ليس بعد) أيديولوجيتها، فذلك لأنها لم تعرف موجات متتالية من الهجرة بدرجة قادرة علـى خنـق الوعي الطبقي.

ولا يوجد في الولايات المتحدة حزب عمالي، ولم يظهر هناك أبداً مثـل هـذا الحـزب. والنقابات العمالية القوية هناك لا سياسية، وذلك بكل معاني الكلمة، فهـي لا تـرتبط بحـزب يكون قريباً منها بطبيعته، كما لم تستطع أن تنتج لنفسها في غياب هذا الحـزب، أيديولوجيـة اشتراكية. وهي تشارك المجتمع بكامله الأيديولوجية اللبرالية التي تسيطر بلا منافس، وتستمر في النضال في الميدان المحدود للمطالب التي لا تمس اللبرالية. وهي تعتبر بشكل ما مؤمنـة "بما بعد الحداثة"، وكانت دوماً كذلك.

ـ والأيديولوجيات الطائفية لا يمكن أن تحل محل غياب الأيديولوجية الاشتراكية للطبقـة العاملة. و حتى أكثرها راديكالية، وهي الخاصة بالسود، وذلك لأن الطائفية تندرج بطبيعتهـا في إطار العنصرية الموسعة التي تحاول مصارعتها فوق أرضها الخاصة ليس إلا.

ـ وأدت التركيبة التاريخية الخاصة لمجتمع الولايات المتحدة ـ الأيديولوجيـة الدينيـة "الكتابية" المسيطرة، وغياب الحزب العمالي ـ لوضع ليس له مثيل، وهو، بحكم الأمر الواقع، وجود حزب وحيد، هو حزب رأس المال.

ويتقاسم المكونان لهذا الحزب الوحيد، نفس اللبرالية الأساسية، وكل منهما يتجـه لـنفس الأقلية ـ 40% من الناخبين ـ التي تشارك في هذه الديمقراطية المنقوصة والعـاجزة التـي تُقدم لها. وكل منهما له جمهوره الخاص ـ من الطبقات المتوسطة، حيث إن الطبقات الشعبية لا تدلي بصوتها ـ وقد وفق خطابه بما يرضي هذا الجمهور. وكل منهما يبلور فـي داخلـه مجموعة من المصالح الرأسمالية القطاعية (اللوبي)، أو تأييد بعض "الطوائف".

وتمثل الديمقراطية الأمريكية النموذج المتقدم لما أدعوه "الديمقراطية المنخفضة المستوى". وهي تعمل على أساس الفصل التام بين إدارة الحياة السياسية، القائمة على أساس الديمقراطية الانتخابية، وإدارة الحياة الاقتصادية، التي تتحكم فيها قوانين تراكم رأس المال. وعلاوة علـى ذلك، فهذا الانفصال ليس محل أي تساؤل جذري، بل هو جزء مما يسمى التوافق العام. وهذا الانفصال يلغي بالكامل أية إمكانية خلاقة للديمقراطية السياسية، وهو يلغي فاعلية المؤسسـات النيابية (البرلمانات وأمثالها)، التي تقف عاجزة في مواجهة "السوق" الذي تقبل ما يفرضه. ولا يعني التصويت للديمقراطيين أو الجمهوريين فرقاً كبيراً، ما دام المصير لا يتوقف على نتيجة الاقتراع، وإنما على ظروف السوق.

وكما هو واضح فأوروبا ليست بمنأى عن التخبطات المماثلة، وقد أخذت هـذا الطريـق فعلاً بتحول أحزابها الاشتراكية إلى اللبرالية، والأزمة التي يعاني منها عالم العمل. ولكنه من الممكن لها أن تتخلص من هذا الوضع.

والدولة الأمريكية لهذا مخصصة لخدمة الاقتصاد دون غيره (أي رأس المال، فهي خادمه الأمين، ولا تهتم بأية مصالح اجتماعية أخرى). وهي قادرة على ذلك لأن التكوين التـاريخي للمجتمع الأمريكي قد أوقف ـ لدى الطبقات الشعبية ـ نضج الوعي الطبقي السياسي.

وفي المقابل، كانت الدولة في أوروبا (ويمكنها أن تعود ثانية) نقطة التقابـل الإجباريـة للمصالح الاجتماعية، وبالتالي تسمح بالوصول للحل الوسط التاريخي الـذي يعطـي معنـى للممارسة الديمقراطية، ويوفر لها حيزاً حقيقياً. وإذا لم يفرض صـراع الطبقـات، وكـذلك الصراع السياسي المستقل عن المنطق الأحادي لتراكم رأس المال، على الدولة أن تؤدي هذه الوظيفة، تصير الديمقراطية مسخاً هزيلاً، وهو الحال في الولايات المتحدة.

وعلينا أن ندرس في هذا الإطار كيفية عمل هذه "الديمقراطية" العجيبة، التي يزعم أنهـا "الأقدم" (!)، والأكثر "تقدماً" (!!).

ـ لقد اخترعت الولايات المتحدة النظام الرئاسي، ولعل هذا كان أمراً طبيعيا في تلك الحقبة، فقد كان وجود ملك (حتى لو كان منتخباً) يبدو أمراً ضرورياً. ومع ذلك فقد استغنت الثورة الفرنسية عنه دون مشاكل في الفترة من 1793 إلى 1798. وقد تبين أن النظام الرئاسي كان كارثياً بالنسبة لتجذير الديمقراطية، والأمر كذلك اليوم أكثر من البارحة.

ويساهم النظام الرئاسي في حرف الجدل السياسي، وإضعافه لاستبداله بمناقشة الأفكار ـ أو البرامج ـ الأفراد، حتى لو افترضنا أن هؤلاء الأفراد "يجسدون" هذه الأفكار/البرامج. وفضلاً عن ذلك، فتركيز الاختيار بين فردين، وهو أمر شبه حتمي، يفرض على كل منهما الجري وراء أكبر توافق ممكن (المعركة لكسب الوسط من المترددين، والأقل تسييساً)، لغير مصلحة تجذير الاختيارات، وهذا يعطي ميزة للاتجاهات المحافظة.

وقد صدرت الولايات المتحدة هذا النظام الرئاسي المحافظ بطبيعته، إلى جميع بلدان أمريكا اللاتينية دون صعوبة، لأن هذه البلدان كانت قد عرفت في أوائل القرن التاسع عشر، ثورات سياسية محدودة المدى ذات طبيعة مشابهة، ناسبها النظام الرئاسي تماماً. وقد امتد هذا النظام ليشمل بلدان أفريقيا والكثير من بلدان آسيا، لنفس الأسباب التي تعود للطبيعة المحدودة لحركات التحرر الوطني اليوم.

ولكن هذا النظام في طريقه ليغزو أوروبا، مع أنه يرتبط في أذهان الديمقراطيين بالديماجوجية الشعبوية للبونابارتية. وقد قادت فرنسا مع الأسف، الحركة بإقامة جمهورية ديجول، التي لم تمثل خطوة للأمام في طريق الديمقراطية، وإنما تراجعاً يبدو أن المجتمع الفرنسي قد استقر فيه. والحجج التي قُدمت عن "عدم استقرار الحكومات" في النظام البرلماني لم تكن سوى نوع من الانتهازية.

والنظام الرئاسي يعطي ميزة لبلورة المصالح المختلفة ـ ويا حبذا إن كانت اثنتان ترتبطان بالمتنافسين الممكنين ـ ضد تبلور أحزاب سياسية حقيقية، (من بينها الأحزاب الاشتراكية) التي يمكن أن تعبر عن مشروعات مجتمعية بديلة فعلاً. وهنا أيضاً نجد النظام

الأمريكي معبراً جيداً، فلا توجد به أحزاب ديمقراطية وجمهورية وكما قال جوليوس نيريري ضاحكاً إنهما "حزبان واحدان"، وهو تعريف مناسب للديمقراطية منخفضة المستوى. وهو مـا تشعر به الطبقات الشعبية في الولايات المتحدة، التي لا تشارك في الانتخابات التي تعـرف، وبحق، أنها لا تؤدي لأية نتيجة.

وبعيداً عن مؤازرة الراديكالية الاجتماعية، فإن الديمقراطية الأمريكية كانت، ولا تـزال، الشكل الأكثر مناسبة للمحافظة.

وفي ظل هذه الظروف، تتحول الأبعاد الأخرى للديمقراطية الأمريكية، التي كثيـراً مـا تعتبر إيجابية، إلى نقيضها.

فاللامركزية مثلاً، بما يرتبط بها من تعدد المرجعيات التي تعود إلـى سـلطات محليـة منتخبة، تساعد على تقوية سلطة الأعيان المحليين، وتعزز روح "الطائفية". ومن المعروف أنه في فرنسا كذلك، اتجهت سلطات المناطق الجديدة، في أغلب الأحيان إلى اليمين من تلك التي يعبر عنها على المستوى القومي، وذلك ليس من قبيل الصدفة.

وغياب بيروقراطية أمريكية دائمة، والتـي يعتبرهـا الليبراليـون ميـزة فـي مواجهـة البيروقراطية القوية الجذور في أوروبا، تصير الوسيلة التي تسـتخدمها السـلطة السياسـية المحافظة لتنفيذ برامجها عن طريق عملاء مؤقتين لا يشعرون بالمسئولية، ومختـارين فـي الأغلب مباشرة من بين دوائر الأعمال (وبذلك يكونون الخصم والحكم في الوقت ذاته). فهـل هذه ميزة حقيقية؟ وما القول في خريجي مدرسة الإدارة العليا في فرنسا – والكثير من النقد الموجه إليهم في محله – أليست البيروقراطية المختارة بطريقة ديمقراطية حقـاً، أفضـل (أو أقل سوءاً) لحين الوصول (ربما) إلى المثل الأعلى البعيـد وهـو مجتمـع لا يحتـاج إلـى البيروقراطية؟

والانتقاد دون روية "للبيروقراطية" الذي شاع هذه الأيام، هـو الـذي يغـذي الحمـلات المنتظمة ضد فكرة خدمة القطاع العام ذاتها، ويريد أن يستبدل بها خدمـة القطـاع الخـاص

التجارية. والنظرة الموضوعية إلى العالم الحقيقي، تدل على أن خدمة القطاع العام المدعى ببيروقراطيتها، ليست على هذه الدرجة من عدم الكفاءة كما يدعون، كما تبين بوضوح تام المقارنة بين الخدمات الصحية بين الولايات المتحدة وأوروبا. فالخدمات الصحية (وهي خاصة في الأغلب) تكلف الولايات المتحدة 14% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل 7% من الناتج المحلي الإجمالي تتكلفها الخدمات الصحية في أوروبا (وهي تتبع القطاع العام بصفة غالبة)، ومقارنة النتائج (الحالة الصحية) تأتي في صالح أوروبا. ولكن الأرباح التي تحققها احتكارات الأدوية وشركات التأمين في الولايات المتحدة تفوق بكثير ما تحققه نظيراتها الأوروبية بالطبع. وفضلاً عن ذلك، ففي البلدان الديمقراطية، تكون هناك فرص أكبر للشفافية، أما خدمة القطاع الخاص، فتبقى في حماية السرية التي تميز "قطاع الأعمال". واستبدال خدمة القطاع الخاص (أي الخدمة الجماعية عن طريق السوق)، بخدمة القطاع العام (أي الخدمة الجماعية عن الطريق الديمقراطي)، يعني تعزيز الوفاق الذي يقول بالفصل الكامل بين السياسة والاقتصاد بوصفهما مجالين منفصلين تماماً الواحد عن الآخر. ولكن هذا الوفاق يقضي على أية إمكانية لتجذير الديمقراطية.

أما العدالة "المستقلة"، ومبدأ انتخاب القضاة، فقد ساعدا كذلك على تعزيز التحيزات، المحافظة بل الرجعية، ووقفا عثرة في سبيل الراديكالية. والمؤسف أن هناك محاولات لتقليد هذا النظام في أماكن أخرى (فرنسا مثلاً)، ولن أعلق على النتائج المباشرة لهذه المحاولات.

وملف العدالة الأمريكية قائم ليثبت الطبيعة الهزلية للديمقراطية المفروض أنها تخدمها. فالعدالة الأمريكية مرتفعة التكلفة جداً، وهي عدالة حسب الطلب، تفسر "القانون العام" الذي ورثته عن النظام الإنجليزي على هوى مبادئ الليبرالية (أي لمصلحة الأغنياء). وهي عدالة عنصرية بشكل جوهري (50% من السود يحكم عليهم رغم براءتهم دون أن يهتم أحد)، وهي عدالة قاسية للغاية (فنسبة نزلاء السجون في الولايات المتحدة هي الأعلى في العالم).

لقد حركت قضية دريفوس المجتمع الفرنسي وعالم السياسة بها، وقسمتهما، أما في الولايات المتحدة، فإعدام ساكو وفانزيتي، أو آل روزنبرج، والكثير ممن أقل شهرة، لم يحرك الرأي العام. ولا تعاد أية محاكمة، ولا يحق لأحد أن يشكك - ولا أن يفكر - في نزاهة القضاة "المستقلين عن الدولة"، وإن كانوا خاضعين لناخبين يسهل التلاعب بهم. وفضلاً عن ذلك، فالقضاة غير ملزمين بتطبيق قوانين محددة مكتوبة، كما هو الحال في أوروبا، وفي بقية دول العالم، نظرياً على الأقل. فالقضاة هم الذين "يصنعون القانون" وهو مبدأ مستمد من "القانون العام"، الذي يميز العدالة في المجتمعات البدائية التي عفا عليها الزمن. وفي هذه الظروف، يمكن التنبؤ بقرارات المحاكم في أغلب الحالات، وقد كان من المعروف أن المحكمة العليا ستقر التزوير الانتخابي الذي أتى ببوش الابن إلى رئاسة الولايات المتحدة، لأن أغلبية أعضائها كانت من الجمهوريين "الذين يحكّمون ضمائرهم" (!) دون أن تكون هناك نصوص قانونية تفرض عليهم مراجعة عد الأصوات بعد اكتشاف صناديق جديدة في أثناء المعركة الانتخابية! ومثل هذه الممارسات في "العدالة"، توصف بأنها محاباة عندما تحدث في الأنظمة التي لا تنتسب للديمقراطية.

فما الذي يحسد المرء هذا النظام عليه؟

- ويعطي تجمع التدين المبالغ فيه، واستغلال الدين لحساب الخطاب الأصولي، وغياب الوعي السياسي لدى الطبقات المسودة، مجالاً واسعاً للمناورة أمام السلطات في الولايات المتحدة لا مثيل له، يلغي أية فرصة للممارسات الديمقراطية، ويحولها إلى طقوس تافهة (سياسة العروض شبه المسرحية، وافتتاح المعارك الانتخابية باستعراضات الفتيات، إلخ.)

ولكن حذار من إساءة فهم الأوضاع، فالأيديولوجية الأصولية الدينية ليست هي المتحكمة في أصحاب القرار الحقيقيين - رأس المال وخدمه في الدولة - وتفرض عليهم منطقها. فرأس المال هو الذي يتخذ جميع القرارات التي تناسبه، ثم يعبئ الأيديولوجية الأمريكية المعنية ليضعها في خدمة مصالحه. والوسائل المتبعة بهذا الشأن - تزوير الإعلام بشكل

منتظم لا مثيل له – فعالة تماماً، وتعزل جميع المنتقدين وتعرضهم لابتزاز كريه ومستمر. وهنا تنجح السلطة في التلاعب بسهولة "بالرأي العام" الغارق في أكاذيبها.

وفي ظل هذه الظروف، تظهر الطبقة الحاكمة الأمريكية قدراً كبيراً من التبجح المغلف بالنفاق الذي يكشفه أي مراقب أجنبي، ولكن الشعب الأمريكي لا يشعر به أبداً! ويستخدم العنف في أشكاله المفرطة عند ما يحتاج الأمر لذاك، ويعرف المناضلون الراديكاليون أن الخيار الوحيد أمامهم هو أن يبيعوا أنفسهم أو يقتلوا.

وتتعرض الأيديولوجية الأمريكية كغيرها لعوادي الزمن، ففي المراحل الهادئة من التاريخ، التي تميزها مراحل نمو اقتصادي وافر، ينتج مكاسب اجتماعية معقولة، يخف ضغط الطبقة الحاكمة الأمريكية على شعبها. ولكن الأمر يحتاج من وقت لآخر لإعادة تنشيط الأيديولوجية الأمريكية بوسائل لا تتغير: فيجري تخصيص عدو (خارجي طبعاً، فالمجتمع الأمريكي خير بطبيعته)، مثل إمبراطورية الشر، أو محور الشر، مما يسمح "بالتعبئة الكاملة" لكل القوى من أجل إبادته. وكان هذا العدو بالأمس الشيوعية، الذي قامت الحرب الباردة باستخدام المكارثية (التي ينساها أصدقاء الولايات المتحدة اليوم) لمحاربته، واضعة أوروبا في دور التابع. واليوم يقوم "الإرهاب" كمبرر واضح (و11 سبتمبر يذكرنا كثيراً بحريق الرايخستاج) لتغطية الهدف الحقيقي للطبقة الحاكمة الأمريكية، ألا وهو السيطرة العسكرية على الكوكب.

والهدف المعلن لاستراتيجية الهيمنة الجديدة للولايات المتحدة هو عدم السماح بوجود أية قوة قادرة على الوقوف أمام رغبات واشنطن. وفي هذا السبيل، محاولة تفكيك أية دولة ينظر إليها أنها "أكبر مما يجب"، وخلق أكبر عدد من الدول التابعة التي يسهل إقامة قواعد أمريكية فيها "لحمايتها". فهناك دولة واحدة مسموح لها بأن تكون "عظمى"، وهي الولايات المتحدة، وذلك على حد قول آخر ثلاثة رؤساء (بوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن).

وليس من العسير معرفة أهداف مشروع واشنطن، ووسائل تحقيقه، فهي محل استعراض واسع النطاق، يتميز بالصراحة، ويغرق في خطاب أخلاقي المظهر على الطريقة الأمريكيـة في محاولة لإسباغ الشرعية على أهدافه المعلنة. وتعمل الاستراتيجية الكوكبية الأمريكية على تحقيق خمسة أهداف: 1) تحييد وإخضاع شركائها في الثالوث (أوروبا واليابان)، والتقليل من قدرة هذه الدول على التحرك خارج نطاق الحضانة الأمريكية؛ 2) تعزيز الـتحكم العسـكري لحلف شمال الأطلنطي، وفرض علاقات لاتينية أمريكية على أجزاء العالم السوفييتي السابق؛ 3) التحكم دون شريك في الشرق الأوسط، وبلدان وسط آسيا، ومواردها البترولية؛ 4)تفكيـك الصين، وفرض التبعية على البلدان الكبيرة الأخرى (الهند والبرازيل)، ومنـع تكـوين كتـل إقليمية تستطيع التفاوض على شروط العولمة؛ 5) تهميش مناطق الجنوب التي لا تتمتع بقيمة استراتيجية.

وهكذا فهيمنة الولايات المتحدة ترتكز أساساً على التفوق الكاسح لقوتها العسكرية، لا على "مزايا" نظامها الاقتصادي. ولذلك سأكتفي بتلخيص الاستنتاجات التي يؤدي إليها العرض الذي قدمته لهذه القضية، بالتركيز على الميزة السياسية الحقيقية التي تتمتع بها الولايات المتحـدة، وهي: أنها دولة واحدة بعكس أوروبا، وهي تستطيع لذلك أن تفرض نفسها كالزعيم بلا منافس للثالوث، مستفيدة من قوتها العسكرية، ومن قوة حلف الأطلنطي الذي تسيطر عليه، بوصـفها "القبضة الحديدية" الظاهرة التي تهدد كل من يجرؤ على معارضة النظام الإمبريالي الجديد.

ومنذ 1945، بنت الولايات المتحدة قوتها العسكرية التي باتت تغطي الكوكب الذي قسمته إلى قيادات تتبع القيادة العسكرية للولايات المتحدة. وحتى عـام 1990، كانـت هـذه القـوة الهيمنية مضطرة لقبول التعايش السلمي الذي فرضته عليها القوة العسكرية السوفييتية، ولم يعد الأمر كذلك اليوم. ولا يسعنا هنا إلا إبراز التباين بين الدور الكوكبي للاستراتيجية العسـكرية للولايات المتحدة منذ عام 1945، وإقامة حلف الأطلنطي، وبين الاستراتيجية الدفاعية للاتحاد

السوفييتي، التي لم تكن هجومية في يوم من الأيام، تعمل على "غزو العالم لنشر الشـيوعية"، كما حاولت الدعاية الغربية أن تقنع به الجميع، ونجحت في ذلك لحد كبير، مع الأسف.

ـ وهكذا فالوضع اليوم يتميز بتراجع الديمقراطية، لا تقدمها.

وعلى المستوى الكوكبي، فمنذ الثمانينيات عندما بـدا واضـحاً قـرب انهيـار النظـام السوفييتي، استحوذت فرصة الهيمنة على مجموع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة. وتحت تأثير نشوة قوتها العسكرية التي أصبحت بلا منافس، اختارت الولايـات المتحـدة أن تؤكـد سيطرتها بتبني استراتيجية عسكرية صِرفة "للسيطرة على العالم".

وكان على الاستراتيجية السياسية المواكبة لها أن تجد المبررات، سواء أكانت الإرهـاب، أم محاربة تجارة المخدرات، أم الاتهام بصناعة أسلحة الدمار الشامل.

و"الحرب الاستباقية" التي تدعي واشنطن "الحق" في القيام بها، تلغي القانون الدولي مـن أساسه، فميثاق الأمم المتحدة يمنع الالتجاء إلى الحرب إلا في حالة الدفاع الشرعي، وتخضـع تدخلها العسكري عند الضرورة لشروط قاسية، إذ يجب أن يكون هذا التـدخل فـي أضـيق الحدود، ومؤقتاً. وأي متخصص في القانون يعرف أن جميع الحروب التي حدثت بعـد عـام 1990، كانت غير شرعية، وأن من قاموا بها يعتبرون، بالتالي، مجرمي حـرب. وتعامـل الولايات المتحدة فعلاً، الأمم المتحدة كما كانت الدول الفاشية تعامل عصـبة الأمـم، ولكـن الآخرين يعطونها الفرصة لتفعل ذلك.

وإلغاء حق الشعوب، الذي صار حقيقة واقعة، يضع مكان المساواة بين الشعوب، تمييـز "الشعب السيد" (وهو شعب الولايات المتحدة، وإلى جانبه شعب إسرائيل)، الـذي مـن حقـه الحصول على "المجال الحيوي" الذي يرى نفسه بحاجة إليه، أما الآخرون، فإن وجودهم نفسه لا يسمح به إلا بقدر ما لا يتعارض مع تحقيق مشروعات من ينظر إليهم على أنهـم "سـادة العالم". وهكذا صرنا جميعاً، من وجهة نظر حكام واشنطن، هنوداً حمر، أي شعوباً ليس لهـا الحق في الحياة إلا بقدر عدم إعاقتها لتوسع رأس المال متعدي الجنسية للولايات المتحدة.

فما هي إذن تلك المصالح "القومية" التي يمكن للطبقة الحاكمة في الولايـات المتحـدة أن تلجأ إليها كلما ارتأت ذلك؟ وفي الواقع، لا تعرف تلك الطبقة لنفسها سوى هدف واحد، وهـو "كسب الأموال"، فهي قد وضعت نفسها صراحة في خدمة متطلبات القطاع المسيطر لـ رأس المال للشركات متعدية الجنسية للولايات المتحدة.

وهذا المشروع بالتأكيد مشروع إمبريالي بالمعنى الأكثر وحشية للكلمـة، ولكنـه لـيس مشروع إمبراطورية، بالمعنى الذي يعطيه نيجري لهذا التعبير، لأن الأمر لا يتعلـق بـإدارة جميع مجتمعات الكوكب لضمها في نظام رأسمالي متماسك، وإنما مجـرد نهـب مواردهـا. والمسئول عن هذا التوجه المتوحش لرأس المال، هو اختزال الفكر الاجتماعي فـي المبـادئ الأساسية لفكر الاقتصاد الشائع، والاهتمام المركز بالكامل نحو تعظيم الربحيـة الماليـة فـي المدى القصير، مع تدعيم ذلك بالوسائل العسكرية المعروفة، في الوقت الذي يتخفف فيه رأس المال من أية نظم للقيم الإنسانية، بعد أن وضع مكانها الخضوع المطلـق لقـوانين السـوق المزعومة.

والمشروع لا يهتم بالمرة بالتوسع في الديمقراطية (حتى في شكلها الأمريكي) إلى بقيـة العالم، كما تحاول وسائل الإعلام المسيطرة إقناعنا به، والأمر لا يتعلق بإقامة الديمقراطية لا في العراق، ولا في أي بلد آخر في المنطقة (وهو الأمر الذي لا تريده إسرائيل). والولايـات المتحدة تحتل الكويت منذ اثني عشر عاماً، فهل ساعدت على قيام الديمقراطية هنـاك؟ لقـد كانت المبادرة التشريعية الوحيدة للكويت الأمريكي هي مزيد من التضييق على حرية التعبير بمنع أي انتقاد للولايات المتحدة، بكل بساطة!

ولا يتضمن المشروع الأمريكي للبلدان العربية أي تقدم على طريق الديمقراطية، بل على العكس، استبدال أنظمة "إسلامية" بالأنظمة القائمة حالياً، وهي أنظمة لن تقل عنها عنفاً، ولكنها ستكون أنظمة صديقة وخاضعة. أو بشكل ما، التوفيق بين المشروع السعودي وواشنطن. وقد

تقوم هذه الأنظمة بدورها بمحاولة كسب بعض الشعبية بتأييد بعض الأعمال الإرهابية، ولكن الموجهة في الاتجاه الصحيح (ضد فرنسا أو روسيا مثلاً).

ويعرف الجميع أن هذه الاستراتيجية تخدم مصالح إسرائيل التي ترفض قيام ديمقراطيات عربية حقيقية، تؤيدها شعوبها، لأن وجود بلدان عربية ديمقراطية سيغير من توازنات القـوى في المنطقة لصالح القضية الفلسطينية. أما بالنسبة لوعود بوش الابن "بحل القضية الفلسطينية، بعد الانتصار في العراق" فتذكرنا بوعود مشابهة من بـوش الأب، عـام 1991، ولا يمكـن أخذها بأية جدية.

وتراجع الديمقراطية في الداخل ليس أقل وضـوحاً، فالمباحـث الفدراليـة/المخـابرات المركزية/الجستابو مسموح لها اليوم بانتهاك أبسط حقوق الإنسـان فـي مراكـز الاعتقـال والتعذيب في جوانتانامو وبرمك، وغداً في غيرها.

وفي لحظات مثل التي نعيشها حالياً، يغوص مجتمع الولايات المتحدة فـي تقاليـده ذات الرؤى عن قرب نهاية العالم، فتزدهر "الفرق" التي نعرف خطابها، وممارساتها التـي تعبـئ الجماهير على الطريقة الفاشية، "فجمعية الوطنيين" التي تضم قرابة 30 مليون عضـو هـي أقوى تنظيم في "المجتمع المدني الأمريكي". وهنا تتكامل الأصولية الدينيـة مـع الأصـولية المتعلقة بالسوق بكل بساطة، بربط الهوس الديني بالهوس بالسوق.

ـ ولكن لا هذا المشروع للطبقة الحاكمة الأمريكيـة، ولا الأيديولوجيـة الأمريكيـة، "لا يقهران".

ولو استمر هذا المشروع لبعض الوقت، فإنه سينتج ولا شك حالة من الفوضى المتزايدة، التي ستقود إلى إدارة متزايدة الوحشية، من ضربة لأخرى، دون رؤيـة اسـتراتيجية بعيـدة المدى. وفي النهاية لن تبحث واشنطن عن حلفاء أقوياء (الأمر الذي يفـرض دائمـاً بعـض التنازلات)، وستكتفي بحكومات ألعوبة من عينة حكومة قرضاي في أفغانستان، طالما اسـتمر

الافتتان بالقوة العسكرية، يوحي بأن الولايات المتحدة "لا تُقهر". وهتلر كـان يفكـر بـنفس الطريقة.

وبتعبير أكثر دقة، نقول إن إحدى نقط الضعف الرئيسية في "الفكر الأمريكي" الناتجة عن تاريخها وأيديولوجيتها، هي أنه غير مجهز للنظر في المدى البعيد، فهذا الفكر يغـوص فـي الحاضر المباشر الذي يجمع له كميات مهولة من "المعطيات". وهو يتصور أنه من الممكـن تحديد الاختيارات العاجلة بتحليل "الحاضر" فحسب، باعتبار أن "الماضي" هو شيء بلا اعتبار (والتعبير أن هذا الشيء يخص "الماضي" يعني إنه "بلا أهمية"). وفي هذه الظـروف، يعتبـر المستقبل مجرد امتداد للحاضر، وهذا يفسر نجاح أعمال ساذجة مثل "صـراع الحضـارات" لهنتينجتون. وأي كاتب عاش في القرن السادس عشر، أيام الحروب الدينية في أوروبا، كـان يمكن له، بنفس الأدوات الفكرية، أن يصل إلى الاستنتاج بأن أوروبا ستفني نفسها، إلا إذا نجح أحد المعسكرين الكاثوليكي أو البروتستانتي، في فرض سيطرته على القارة بأكملها.

أما فكرة أن التاريخ يمر بنقاط انفصال تنتج عن تفاقم التناقضات التي تحركه، وأنه ابتداء من هذه النقاط، يسير التاريخ في اتجاهات تختلف عن مجرد الامتداد للماضي/الحاضر، فهـي غريبة عن الفكر الأمريكي.

ولهذا السبب، ستكون الإمبريالية الأمريكية أكثر وحشـية بكثيـر مـن سـابقاتها مـن الإمبرياليات الأوروبية. والبريطانيون والفرنسيون، كان لديهم، إلى جانب خدمة مصالح رأس المال التي أخذتها دولهم على عاتقها عند القيام بمغامرة الإمبريالية، من الأدوات ما سمح لهم "بالتفكير في الإمبراطورية على المدى البعيد". والمقارنة بين ما بنوه ، على مستوى قـارة - بغض النظر عن رفضنا لما قاموا به - والفشل الكامل لواشنطن في إدارة مستعمرة صـغيرة مثل ليبيريا، يبين بؤس الفكر السياسي الأمريكي. والمبدأ الوحيد الذي تعرفه واشنطن لتوجيـه سياستها الإمبريالية الجديدة، هو النهب المباشر. وإذا خُيرت بين كسب إضافي مباشر قـدره 15 مليار دولار (من نهب بترول أحد البلدان مثلاً)، وبين البؤس الذي سيحل بثلاثمائة مليون

من البشر وما سينتج عن ذلك في المدى البعيد، فإن اختيارها سـيكون، ولا شـك، الكسـب المباشر.

ـ والأيديولوجية والفكر الأمريكيين لا يصلحان للتصدير، فعلـى الـرغم مـن نجـاح "الأمركة" يبدو أن الفكر الأوروبي كان له رد فعل صحي، تحت تأثير العنف غيـر المبـرر، الذي لا هدف له للمشروع الأمريكي الحالي ("الحرب الدائمة").

والخيار العسكري للولايات المتحدة يهدد جميع الشعوب، وهو ينبع من نفس المنطق الذي تبناه في يوم ما أدولف هتلر، وهو تغيير موازين القوى الاقتصـادية والاجتماعيـة، بـالعنف العسكري، لصالح "الشعب السيد" في أيامه. وهذا الخيار، بوقوفه في واجهة المسـرح، يحـدد مقدماً جميع الأوضاع السياسية، لأن تنفيذ هذا المشروع سيهدد جميع مـا تحققـه الشـعوب بنضالها الاجتماعي والديمقراطي. وعندها يصير الواجب الأول للجميع هو إفشال المشـروع العسكري للولايات المتحدة، وهو مسئوليتهم الرئيسية.

والواقع، كما يقول وليام بلوم، أن الولايات المتحدة هي الأولى بين "الدول المارقة"، فقـد تنكرت لكل تعهداتها باحترام الشرعية الدولية، وحقوق الآخرين، معلنة تمسكها بمبدأ واحد هو "سيادة القوة فوق الحق". وكون الذي يتبنى هذا المبدأ، الذي كان النازيون يفخرون به، نظـام يسير وفقاً لآليات السياسة الديمقراطية، لا يعتبر ظرفاً مخففاً، بل بالعكس، ظرفاً مشدداً.

وتتخذ المعركة لإفشال مشروع الولايات المتحدة الكثير من الأشكال، فهي تشمل الأوجـه الدبلوماسية (الدفاع عن القانون الدولي)، والعسكرية (يقتضي الأمر تسلح بقيـة دول العـالم لمواجهة العدوان المحتمل للولايات المتحدة ـ ولا ننسى أن الولايـات المتحـدة اسـتخدمت السلاح النووي عندما كانت تحتكره، وتخلت عنه عندما فقدت هـذا الاحتكـار)، والسياسـية (وخاصة فيما يتعلق بالبناء الأوروبي، وإعادة إحياء جبهة عدم الانحياز).

ونجاح هذه المعركة يتوقف على القدرة على التحرر من الأوهام اللبرالية، فلـن يكـون هناك أبداً اقتصاد معولم "لبرالي حقيقة"، ومع ذلك يحاولون بكل الطرق إقناعنا بذلك. وخطاب

البنك الدولي، الذي يعمل كنوع من وزارة الدعاية لواشنطن، بشأن "الديمقراطية"، و "الحكم الجيد"، و"تخفيف الفقر"، لا هدف له سوى ذلك. وكذلك الدعاية الإعلامية لجوزيف ستجلتز، الذي كشف بجرأة الساطة، بعض الحقائق الأولية، دون أن يستخلص منها أقل تشكيك في التحيزات العنيدة للاقتصاد الشائع. كذلك، تمر إعادة إحياء جبهة الجنوب، القادرة على منح تضامن شعوب آسيا وأفريقيا، وتضامن القارات الثلاث، القدرة على التحرك على المستوى العالمي، هي الأخرى بالتحرر من أوهام قيام نظام لبرالي معولم لا يعاني من "اللاتماثل"، ويسمح لبلدان العالم الثالث بالتغلب على "التخلف". أليس من المضحك أن نرى بلداناً من الجنوب تطالب "بتطبيق مبادئ اللبرالية، ولكن دون أي تمييز"، فيصفق لها البنك الدولي بحرارة؟ منذ متى صار البنك الدولي المدافع عن العالم الثالث في مواجهة الولايات المتحدة؟

ولا شك أن الكثير من حكومات العالم الثالث كريهة، ولكن الطريق نحو الديمقراطية الضرورية، لا يمر عبر أنظمة ألعوبة تأتي في أعقاب الغزاة، وتسلم ثروات بلادها للشركات متعدية الجنسية الأمريكية.

والنضال ضد إمبريالية الولايات المتحدة، واختيارها العسكري، هي معركة جميع الشعوب: معركة ضحاياها الأساسيين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وشعوب أوروبا واليابان الموعودين بالتبعية، وأيضاً شعب أمريكا الشمالية. ونحيي هنا شجاعة أولئك الذين، "في قلب الوحش"، يرفضون الخضوع، كما فعل رفاقهم السابقون الذين رفضوا الخضوع للمكارثية في خمسينيات القرن الماضي. ولن يتحرر شعب الولايات المتحدة من هذه الأيديولوجية إلا إذا وضع حد لمشروع الطبقة الحاكمة هناك.

هل تستطيع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة التراجع عن المشروع الإجرامي الذي التفت حوله؟ سؤال تصعب الإجابة عنه، ولكن من المفهوم أن بعض حالات الفشل السياسية، والدبلوماسية، بل ربما حتى العسكرية، قد تشجع الأقلية داخل المؤسسة الحاكمة الأمريكية التي تقبل التخلي عن المغامرات الحربية التي دخلتها بلادهم.

ـ وقد شجعت اختيارات الحكومات الأوروبية خلال عقـد التسـعينيات كثيـراً انـدفاع الولايات المتحدة. وبدلاً من أن يكون انهيار الاتحاد السوفييتي الفرصـة لليسـار الأوروبـي الحائز للأغلبية (كان الاشتراكيون يسيطرون على المسئولية في كل بلدان الاتحاد الأوروبـي تقريباً)، لكي يقيم نموذجه الاجتماعي الخاص، فقد انجرف هذا اليسار في الهـوس اللبرالـي، والسير في ذيل مشروع واشنطن للهيمنة. ولهذا السبب، تتحمل هذه الحكومات مسئولية ثقيلـة أمام التاريخ. لقد دعموا اختيارات واشنطن بجعل حلف شمال الأطلنطي أداتهـم العدوانيـة؛ وقدموا لها، على طبق من فضة، البوسنة، وكوسوفا، ومقدونيا، ومن ورائها بقية بلدان شـرق أوروبا، وذلك بمشاركتها في انتهاك القانون الدولي. وهكذا، فطوال ذلك العقد، أيـدوا تنفيـذ المشروع الأمريكي للسيطرة العسكرية على الكوكب، بدايـة مـن منطقـة البلقـان/الشـرق الأوسط/آسيا الوسطى.

وشجع هذا النجاح، اليمين المتطرف الأمريكي على الإمساك بزمام السيطرة في واشنطن. واليوم، صار الخيار واضحاً، فإما القبول بهيمنة الولايات المتحدة، والفيروس الليبرالي القوي، الذي تحول إلى مجرد "الجري وراء الربح"، أو رفضـهما معـاً. والاختيـار الأول، يعطـي واشنطن المسئولية الرئيسية "لإعادة تشكيل العالم" على صورة تكساس، أما الاختيار الثـاني، فهو وحده الذي يساهم في إعادة بناء عالم متعدد الأقطاب، وديمقراطي، ومسالم.

ولو كان الأوروبيون قد تحركوا في عام 1935، أو 1937، لكانوا قـد أوقفـوا الهـوس الهتاري، ولكن تأخرهم حتى سبتمبر 1939، كلفهم عشرات الملايين من الضحايا. فلنتحـرك حتى تكون الوقفة أمام التحدي النازي الجديد لواشنطن أكثر تبكيراً.

خامساً: التحدي الليبرالي اليوم

تمثل اللبرالية اليوم تحدياً خطيراً للبشرية جمعاء، حيث تهددها بالإفناء الذاتي. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع اللبرالية المعولمة إلا تدعيم سيطرة الإمبريالية الأمريكيـة علـى مجمـوع

الكوكب، باستتباع أوروبا، وإخضاع بقية العالم بوسائل وحشية لم يسبق لها مثيل في التاريخ، للنهب، دون استبعاد الإبادة الجماعية، إذا لزم.

وسنعرض فيما يلي الأوجه الثلاثة الرئيسية لهذا التحدي.

- التحدي الأول: إعادة تعريف مشروع الأوروبيين (أو البعض منهم)

تلتف جميع الدول الأوروبية حتى اليوم حول المفاهيم اللبرالية. وهذا الالتفاف من جانب الدول الأوروبية لا يعني أقل من التخلي عن المشروع الأوروبي، حيث يتعرض للذوبان المـزدوج اقتصادياً (فتذوب المزايا الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في العولمـة الاقتصـادية)، وسياسـياً (باختفاء الاستقلال السياسي والعسكري الأوروبي). ولم يعد هناك اليوم، مشروع أوروبي، فقد استبدل به مشروع الأطلنطي الشمالي (أو الثالوث في المستقبل)، تحت القيادة الأمريكية. فهذا المشروع، الذي كان قد اقترحه المفوض الأوروبي ليون بريتان، وأثـار فـي حينـه ضـجة استنكار (في فرنسا على الأقل)، هو الوحيد الذي يجري تنفيذه اليوم.

واختفاء المشروع الأوروبي والعودة للأطلنطية التي تعني الهيمنة الأمريكية، كـان مـن المفترض أن يثير المشاكل، على الأقل، لبعض قطاعات الـرأي العـام، وبعـض قطاعـات الطبقات السياسية في بعض البلدان الأوروبية، خاصة فرنسا. لقـد ارتـبط مشـروع البنـاء الأوروبي بأحلام الثروة، والقوة، والاستقلال، إلى الحد الذي يجعل من الصعب قبول ابـتلاع

الدواء المر، ألا وهو أن الحماية "العسكرية" للولايات المتحدة تبقى ضرورية اليوم أكثر مما كانت بالأمس!

وبالتأكيد، أثارت الحروب "صناعة أمريكية"، يقظة الرأي العام - في جميع أرجاء أوروبا، بالنسبة لآخرها وهي حرب العراق - وحتى بعض الحكومات، خاصة فرنسا، ولكن معها ألمانيا وروسيا ومن ورائهما الصين كذلك. ومع ذلك، فهذه الحكومات ذاتها لم تتخلَ عن انصياعها الأمين لمتطلبات الليبرالية. ويجب التغلب على هذا التناقض الرئيسي بطريقة أو بأخرى، وذلك إما بالخضوع لرغبات واشنطن (الأمر الذي يمكن لقادة آخرين غير فرقة بوش الابن أن "ييسروه" باتباع سياسات أقل غطرسة)، أو بانفصال حقيقي يضع حداً للأطلنطية. فهل يمكن تحقيق ذلك على نطاق المجموع الأوروبي؟ أو هل سيؤدي لإعادة التفكير في المشروع بشروط تسمح للدول/الأمم التي تتكون منها القارة بالاحتفاظ باستقلالها السياسي (أي "أوروبا الأمم" بتعبير الجنرال ديجول)؟ وقيام أشكال من الدبلوماسية المتغيرة تربط ما بين فرنسا وألمانيا وروسيا (ومن ورائهم الصين)، يمكن أن تنشئ كياناً يسمح بوجود هامش أوسع للاستقلال الاقتصادي للمجموع الأوروبي. وطالما لم يجرِ التعبير بشكل أكثر صراحة عن هذه الاختيارات، فستبقى شعوب أوروبا أسيرة لما أدعوه "الرمال المتحركة للمشروع الأوروبي".

والنتيجة السياسية الرئيسية التي أستخلصها من التحليل الذي رسمت هيكله الرئيسي أعلاه، هي أن أوروبا لا تستطيع أن تتخذ اختيارات مختلفة طالما استمرت التحالفات السياسية التي تحدد الكتل الممسكة بالسلطة، متمركزة حول رأس المال متعدي الجنسية المسيطر. ولن تستطيع أوروبا الابتعاد عن واشنطن بما يسمح بتجديد المشروع الأوروبي المحتمل، ما لم ينجح النضال الاجتماعي والسياسي في تغيير طبيعة هذه الكتل، وفرض حلول وسط تاريخية جديدة بين رأس المال والعمال. وفي ظل هذه الظروف، تستطيع أوروبا (بل يجب) أن تتبع، في علاقاتها مع الشرق والجنوب، طريقاً يختلف عن ذلك الذي ترسمه متطلبات الإمبريالية

الجماعية دون غيرها، وتشارك بهذا بنصيبها في المسار الطويل "لما بعد الرأسمالية". وبعبارة أخرى، على أوروبا أن تكون يسارية (بالمعنى الجاد للكلمة)، أو لا تكون على الإطلاق.

ولا زالت بعض أجزاء الطبقات السياسية الأوروبية المهتمة بالمحافظة على مواقف رأس المال الكبير، تهدف إلى الجمع بين التمسك بالليبرالية، وتأكيد الاستقلالية السياسية لأوروبـا أو لدولها، فهل ستتمكن من تحقيق ذلك؟ أشك في ذلك كثيراً.

وفي المقابل، هل تستطيع الطبقات الشعبية في أوروبا، في بعض البلدان على الأقـل، أن تتغلب على الأزمة التي تحيق بها، والتي رسمنا خطوطها أعلاه؟ أعتقـد أن ذلـك ممكـن، بالضبط للأسباب التي ذكرتها، والتي تعني أن بعض البلدان الأوروبية على الأقـل، والتـي تختلف عن الولايات المتحدة، تستطيع أن تعيد إحياء اليسار. وشرط ذلك طبعاً، هو تحرر ذلك اليسار من الفيروس الليبرالي.

ـ وأنا أستخدم هنا التعبيرات "أوروبا" و"المشروع الأوروبي" لأنها البادية فـي واجهـة المسرح السياسي، ولكنها محل تساؤلات جدية. فما هو "المشروع الأوروبي"، ولحسـاب أيـة مصالح قام؟ وهل هو مشروع "ممكن"؟ وإذا لم يكن، فما هو البديل الممكن اقتراحه؟

لقد نشأ "المشروع الأوروبي" بوصفه الوجه الأوروبي للمشروع الأطلنطي، الذي قام فـي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي إطار "الحرب الباردة". وقد وضعته واشنطن، وانضـمت إليه البرجوازيات الأوروبية ـ الضعيفة والخائفة في الوقت نفسه من طبقاتها العاملة ـ عملياً دون أية شروط. ويحتفظ هذا المشروع بطبيعته الأصلية تقريباً ضـمن اختيـارات الطبقـات الحاكمة، وقوى اليمين السياسية، واليسار في السلطة، على الأقل في بعض البلدان الأوروبية، وخاصة بريطانيا، وذلك بصراحة معلنة. ويظهر البعض تردداً بشأن هذه الطبيعـة، وربمـا كذلك في بلدان أوروبا الشرقية التي تحكمها طبقات سياسية تكونت في ظل ثقافة الخنوع.

ومع ذلك، فمجرد تنفيذ ذلك المشروع، رغم الشكوك التي تحيط بأصله، قد غير بالتدريج بعض المعطيات المهمة للمشكلة وكذلك التحديات. فقد نجحت أوروبا الغربية فـي "اللحـاق"

اقتصادياً وتكنولوجياً بالولايات المتحدة، أو امتلكت الوسائل لتحقيق ذلك. وفضلاً عـن ذلـك، "فالعدو السوفييتي" (وحليفه الشيوعي المحتمل داخل بعض البلدان الأوروبية) لم يعد موجوداً. وكذلك، أنهى هذا المشروع العداءات الرئيسية التي ميزت قرناً ونصف القرن مـن التـاريخ الأوروبي، فقد جرى الصلح بين القوى الرئيسية الأوروبية الـثلاث وهـي فرنسـا وألمانيـا وروسيا. وفي رأيي أن هذه جميعاً تطورات إيجابية، وتحمل إمكانيات أكثر إيجابية. ومـع أن تحقق هذا المشروع جرى على أسس اقتصادية تهتدي بمبادئ لبرالية، ولكنها لبراليـة كانـت حتى الثمانينيات، يخفف من ضراوتها البعد الاجتماعي الذي أُخذ في الاعتبار علـى أسـاس "الحل الوسط التاريخي الاشتراكي الديمقراطي" الذي فرض على رأس المال أن يتـأقلم مـع مطالبة الطبقات العاملة بالعدالة الاجتماعية. ولكن بعدها، يسير المشروع في إطار اجتمـاعي جديد يهتدي باللبرالية المعادية للمجتمع على الطريقة الأمريكية.

وهذا التحول الجديد أوقع المجتمعات الأوروبية في أزمة متعـددة الأبعـاد، فهنـاك أولاً الأزمة الاقتصادية، وهي لصيقة بالاختيار اللبرالي. وتزداد حدة هذه الأزمة بسبب سير بلدان أوروبا وراء المتطلبات الاقتصادية للقائد الأمريكي، حيث توافق أوروبا على سد العجز لهـذا الأخير على حساب مصلحتها الخاصة.وهناك كذلك الأزمة الاجتماعية التي تزداد حدة تحـت تأثير مقاومة الطبقات الشعبية ونضالها ضد النتائج المدمرة للاختيار اللبرالي. وأخيراً، هنـاك بداية أزمة سياسية، برفض السير، دون شروط على الأقل، وراء اختيار الولايـات المتحـدة بالحرب الدائمة ضد الجنوب.

فماذا ستفعل الشعوب والدول الأوروبية تجاه هذا التحدي الثلاثي؟

ينقسم الأنصار المبدأيون لأوروبا إلى أربع مجموعات مختلفة:

1- أولئك الذين يدافعون عن الخيار اللبرالي، ويقبلون قيادة الولايات المتحدة دون شـروط تقريباً.

2-أولئك الذين يدافعون عن الخيار اللبرالي، ولكنهم يتمنون الاحتفاظ باستقلال أوروبا بعيداً عن السير وراء أمريكا.

3-أولئك الذين يتمنون (ويناضلون من أجل) "أوروبا اجتماعية"، أي رأسمالية يحد من ضراوتها حل وسط اجتماعي جديد رأس المال/عمل على المستوى الأوروبي، دون الاهتمام بموقف أوروبا بالنسبة لبقية العالم الخارجي.

4-وأخيراً، أولئك الذين يربطون بين مطلب أوروبا الاجتماعية وبين أوروبا سياسية تمارس "علاقات مختلفة" (بمعنى أنها ودية وديمقراطية وسلمية) مع الجنوب ومع روسيا والصين.

وبالطبع يوجد إلى جانب هؤلاء، "اللاأوروبيون" بمعنى أنهم لا يريدون أيا من الأشكال أعلاه، أو لا يعتقدون بإمكانية حدوثها. وهؤلاء ما زالوا أقلية صغيرة، ولكنهم سيزدادون بالتأكيد، عبر أحد اختيارين أساسيين مختلفين:

1) اختيار "شعبوي" يميني يرفض تزايد السلطات فوق القومية السياسية ـ بل والاقتصادية ـ فيما عدا سلطة رأس المال متعدي الجنسية.

2) اختيار شعبي يساري، وطني، ديمقراطي، اجتماعي، لمصلحة المواطنين.

فما هي القوى التي يستند إليها كل من هذه الاتجاهات، وما الفرص المتوافرة أمامها؟

رأس المال السائد بطبيعته لبرالي، وتمشياً مع منطقه، يؤيد الاختيار الأول. ويمثل توني بلير التعبير الأكثر تماسكاً لما أسميه "الإمبريالية الجماعية للثالوث". وكما انتظمت بالأمس كتل بكاملها من الرأسمالية وراء هتلر خوفاً من الشيوعية، يعتقد المدافعون اليوم عن الإمبريالية الجماعية بضرورة الانتظام وراء بوش. وبهذا المعنى، لا يشبه توني بلير، تشرشل الذي رفض هتلر، ولكنه أقرب إلى نوع من تشامبرلين. وهذه الطبقة مستعدة عند الضرورة، "للتضحية بالمشروع الأوروبي" ـ أو على الأقل التخلي عن أية أوهام بشأنه ـ بإبقائه في ظل قيوده الأصلية، أي الوجه الأوروبي للأطلنطية. ولكن بوش، مثله مثل هتلر، لا يقبل حلفاء إذا

لم يكونوا تابعين دون شروط. وهذا هو السبب في أن قطاعات كبيرة من الطبقات السياسـية، بما فيها اليمين – رغم أنها تدافع عن رأس المال المسيطر من ناحية المبدأ – ترفض السـير وراء الولايات المتحدة، كما رفضت بالأمس السير وراء هتلر. ولو كان هناك تشرشـل فـي أوروبا اليوم، فهو شيراك، فهل سيلعب هذا الدور؟

ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تتفق مع العداء اليميني للأوروبية، وهنا ستكتفي بالطنطنـة الديماجوجية القومية (باستخدام موضوع المهاجرين، من الجنوب طبعا، مـثلاً)، فـي حـين تخضع لمتطلبات لبرالية غير "أوروبية" بالذات، بل عولمية. ويمثـل أزنـار وبيرلوسـكوني عينات من هؤلاء الحلفاء لواشنطن، وكذلك الطبقات السياسية الخانعة لأوروبا الشرقية.

ومن هنا أعتقد أن من الصعب التمسك بالاختيار الثاني، ومع ذلك، فهو اختيـار البلـدان الأوروبية الرئيسية – فرنسا وألمانيا. فهل يعبر عن طموح رأسمال على درجة مـن القـوة تسمح بالتحرر من التبعية للولايات المتحدة؟ وهو سؤال لا أمتلك الإجابة عنه. ولعله ممكـن، ولكنني بداهة، أعتقد أنه قليل الاحتمال.

ومع ذلك، فهذا الاختيار يمثل الحلفاء الممكنين في مواجهة الخصم الأمريكـي الشـمالي الذي يعتبر العدو الرئيسي للإنسانية جمعاء. وأتحدث عن حلفاء بالفعل، لأنني مقتنع بـأنهم إذا تمسكوا باختيارهم فسيتجهون إلى الخروج من دائرة التبعية للمنطق الأوحـد لـرأس المـال (اللبرالية)، والبحث عن تحالفات مع اليسار (الجهة الوحيدة التي يمكن أن تمنح القوة لمشروع استقلالهم عن واشنطن). والتحالف بين المجموعات 2، و3، و4، ليس مستحيلاً، كمـا كـان الحال مع التحالف الكبير ضد النازية.

فإذا تشكل هذا التحالف، هل من الضروري، والممكن، أن يعمل داخل الإطار الأوروبـي دون غيره، حيث يستحيل على الأوروبيين أن يتخلوا عن أولوية هذا الإطار؟ لا أعتقد ذلـك، لأن هذا الإطار، كما هو عليه الآن، وفي المستقبل المنظور، لا يشجع سوى الاختيـار الأول الممالئ للولايات المتحدة. فهل يجب عليه تفكيك أوروبا، والتخلي عن مشروعها نهائياً؟

لا أعتقد أن ذلك ضروري أو حتى مرغوب فيه، فهناك استراتيجية أخرى ممكنة، وهـي ترك المشروع الأوروبي مجمداً في مستواه الحالي لفترة ما، وتطوير محاور لتحالفات أخرى موازية.

وأعطي الأولوية الأولى هنا لبناء تحالف سياسي واستراتيجي باريس/برلين/موسكو، يمتد إلى بكين إن أمكن. وأركز هنا على الجانب السياسي الذي يهدف إلى إعادة إعطاء التعدديـة الدولية، والأمم المتحدة، كافة وظائفها، واستراتيجي، بمعنى بناء قوة عسكرية على مسـتوى التحدي الأمريكي. وتمتلك هذه القوى الثلاث أو الأربع، جميع الوسائل التكنولوجية والماليـة لتحقيق ذلك، بالإضافة لتقاليدها العسكرية التي تشحب أمامها الولايـات المتحـدة. ويفـرض التحدي الأمريكي بطموحاته الإجرامية هذا الاختيار. ولكن هذه الطموحات عالية جداً، ويجب إثبات جديتها. وإقامة جبهة ضد الهيمنة اليوم، يمثل أولوية أولى، كما كانـت الجبهـة ضـد النازية بالأمس.

وهذه الاستراتيجية تجمع بين "الأوروبيين" من المجموعـات 2، و3، و4، وبـين "الـلا أوروبيين" من اليسار. وهي لذلك تخلق الظروف التي تسمح، في وقت لاحق، بإعادة مشروع أوروبي، قد يشمل حتى بريطانيا بعد تحررها من التبعية للولايات المتحدة، وأوروبا الشـرقية التي تخلصت من ثقافة الخنوع. ولكن هذا سيستغرق الكثير من الوقت، فلنتحلى بالصبر.

وهناك عوائق خطيرة تقف في طريق هذه الاستراتيجية:

العقبة الأولى هي الفيروس الليبرالي، الذي يجب أن تتحرر منه المجموعة التـي تتكـون منها حالياً حكومات فرنسا، وألمانيا، وروسيا. ومن الممكن لها أن تعطي لسياساتها الاقتصادية الوطنية محتوى اجتماعياً مقبولاً، ويمكن لفرنسا وألمانيا أن تفرضا على الاتحـاد الأوروبـي قبول ذلك، فنصوص المعاهدة تسمح بذلك. وفضلاً عن ذلك، فاتخاذ هذين البلدين قراراً حاسماً بذلك سيقلب علاقات القوى داخل الكثير من بلدان أوروبا لصالحهما.

والعقبة الثانية هي اليورو. فوجود هذه العملة الموحدة دون وجود دولة موحـدة، حتـى بشكل جنيني، وهو أمر غير مرغوب فيه في الوقت الحالي (لأن أي تقدم في هذا الاتجاه فـي الظروف الحالية، سيدعم المعسكر الممالئ لأمريكا)، يمثل بعداً قوياً للتحدي الوارد في العقبـة الأولى المشار إليها أعلاه. لأن التحكم في اليورو حالياً يتم بشكل جماعي ولبرالي. ومن حسن الحظ أن بريطانيا لا تشارك فيه. ويمكن لفرنسا وألمانيا أن تعيدا توجيه هذا التحكم إلى وجهة أخرى. ويسمح مشروع يهتدي بضريبة توبين بذلك، كما يسمح بالتحرر من الجزيـة الماليـة التي يفرضها تنفيذ الاستراتيجية العدوانية للولايات المتحدة.

والعقبة الثالثة هي مشروع "الدستور الأوروبي" (الذي وضعه جيسكار ديسـتان). وهـذا يجب رفضه ببساطة، لأن الظروف الحالية لا تسمح بقيام سلطة فوق قومية أوروبيـة، إلا أن تكون امتداداً لسلطة الولايات المتحدة. وأي تقدم الآن نحو بناء سياسـي أوروبـي، سـيدعم سيطرة واشنطن على حلفائها التابعين، بدلاً من تدعيم استقلالية أوروبا. ولذلك يجـب تأجيـل هذا المشروع إلى مرحلة بعيدة من تقدم الوحدة الأوروبية، حيث تكون القـوى الاجتماعيـة، والسياسية، وتعبيراتها الأيديولوجية على درجة من التقدم تسمح به.

والعقبة الرابعة التي تشمل الكل، هي أمركة الأفكار التي يجب محاربتها ودحرها، وقـد تقدمت هذه الأمركة خلال نصف القرن الماضي بالتأكيد. وهي تشوه أوروبا، وتدفعها للوراء، وتجعلها تتخلى عن كل ما هو تقدمي ساهمت به في المرحلة الرأسمالية من تطور الإنسـانية (وأتحدث هنا عن مرحلة، أي مجرد مرحلة وليست نهاية التاريخ)، أي الترياق الذي سـاعدها على مقاومة الفيروس اللبرالي، ودفع الديمقراطية رغماً عنه.

"وأوروبا العجوز" ليس لديها ما تتعلمه من "أمريكا الفتية". ولا يمكـن تحقيـق أي تقـدم لمشروع أوروبي دون هزيمة الاستراتيجية الأمريكية.

2-التحدي الثاني: إعادة تضامن شعوب الجنوب

الخطوط التوجيهية للتحالف الكبير الذي يمكن، على أساسه، إعادة بناء تضامن شعوب ودول الجنوب.

يمكن أن نرى بداية رسم الخطوط التوجيهية لإمكانية إعادة "جبهة الجنـوب"، علـى أساس الأفكار التي تظهر مجدداً، ومواقف بعض دول الجنوب. وهـذه المواقـف تمـس المجال السياسي، وكذلك عملية الإدارة الاقتصادية للعولمة.

أ) فعلى المستوى السياسي، نجد إدانة للمبدأ الجديد لسياسة الولايات المتحدة وهو "الحرب الاستباقية"، والمطالبة بإخلاء جميع القواعد العسكرية الأجنبية في آسيا، وأفريقيـا، وأمريكـا اللاتينية.

وقد اختارت الولايات المتحدة لتدخلها العسكري الذي لم يتوقف منذ عام 1990، منطقـة الشرق الأوسط العربية: العراق وفلسطين (لهذه الأخيرة، عن طريق الدعم غيـر المشـروط لإسرائيل)، والبلقان (يوغوسلافيا، والتدخلات الجديدة للولايات المتحدة في المجر، ورومانيـا، وبلغاريا)، وآسيا الوسطى والقوقاز (أفغانستان، وآسيا الوسطى، والقوقاز السوفييتي سابقاً).

ولأهداف الولايات المتحدة عدة أوجه، وهي: 1) وضع اليد على أهـم منـاطق وجـود البترول في العالم، وعن طريق ذلك القدرة على فرض الضغوط علـى أوروبـا، واليابـان، والاحتفاظ بها في وضع الحليف التابع؛ 2) إقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في قلب العالم القديم (تقع آسيا الوسطى على مسافات متساوية من باريس، وجوهانسبرج، وموسكو، وبكين، وسنغافورة)، والتحضير بذلك لحروب استباقية قادمة، موجهة بالدرجة الأولى إلـى البلـدان الكبرى التي يمكن أن تكون شركاء "يتوجب التفاوض معهم" (الصين أولاً، ولكن روسيا والهند كذلك). وتحقيق هذا الهدف يعني ضمناً إقامة حكومات ألعوبة في البلدان المعنيـة، تفرضـها الولايات المتحدة بالقوة المسلحة. ويتأكد لدى بكين، وموسكو، ودلهي كل يـوم، أن الحـروب الأمريكية، تمثل، في نهاية المطاف، تهديداً للصين، وروسيا، والهند، أكثـر منـه للضـحايا المباشرين مثل العراق.

واليوم، أصبح على جدول الأعمال، العودة إلى مواقف باندونج - لا قواعـد عسـكرية أمريكية في آسيا أو أفريقيا - حتى وإن كانت دول عدم الانحياز قد تغاضت عن تحويل دول الخليج إلى محميات أمريكية.

وفي هذا المجال، اقتربت دول عدم الانحياز إلى المواقف التي دافعت عنها فرنسا وألمانيا في مجلس الأمن، فساهمت بذلك في العزلة الدبلوماسية، والأخلاقية، للمعتدي. ومن جانبهـا، ساهمت القمة الفرنسية الأفريقية في دعم التحالف الممكن الذي بـدأ يرتسـم بـين أوروبـا والجنوب، فحضور البلدان الأفريقية الناطقة بالإنجليزية لهذه القمة، جعلها تختلف عن القمـم الفرنسية/الأفريقية.

ب) وفي مجال الإدارة الاقتصادية للنظام العالمي، بدأت ترتسم كذلك، الخطوط التوجيهية لبديل يمكن للجنوب الدفاع عنه بشكل جماعي؛ لأنه يمثل نقطة التقاء لمصالح جميع بلدانه.

1- لقد عادت فكرة التحكم في التحركات الدولية لرؤوس الأموال إلـى الظهـور. وفـي الواقع، فإن حرية الحسابات الرأسمالية التي فرضها صندوق النقـد الـدولي كعقيـدة جديـدة "لليبرالية" ليس لها إلا هدف واحد، وهو تسهيل انتقال رؤوس الأموال بكثافة للولايات المتحـدة لتغطية العجز الأمريكي المتزايد، والناتج عن نقاط الضعف في اقتصاد الولايات المتحدة، إلى جانب استراتيجيتها للتحكم عسكرياً في العالم.

ولا مصلحة لبلدان الجنوب في أن تسهل بذلك نزيف رؤوس أموالها، ولا التدمير الناشئ عن المضاربات المحتملة. وعليه فلا بد من مراجعة مخاطر "حرية تحويل رءوس الأمـوال" الناتجة عن تطبيق منطق حرية الحسابات الرأسمالية، وبدلاً منها يمكن النظر، بين الدول غير المنحازة، ومجموعة السبعة والسبعين، في نظام للمؤسسات الإقليمية التي يمكن أن تحقق قدراً من الاستقرار النسبي لحرية التحويل. ونُذَكر بأن ماليزيا قد اتخذت المبادرة، إبـان الأزمـة

المالية الآسيوية عام 1977، بفرض القيود على التحويلات، وكسبت المعركة، حيث اعترف صندوق النقد الدولي بحقها في ذلك.

2-كذلك عادت فكرة تقنين الاستثمارات الأجنبية. وبالتأكيد لا تفكر بلدان العالم الثالث فى أن تغلق أبوابها أمام جميع الاستثمارات الأجنبية، كما كان البعض منها يعمل في الماضي، وبالعكس، فهي تسعى وراء الاستثمارات الأجنبية، ولكن شروط استقبالها أصبحت من جديد، محل الانتقاد، وبعض الأوساط الحكومية في العالم الثالث تشعر بوجاهة ذلك.

وفي ارتباط وثيق مع هذا التقنين، يجري الآن التشكيك في حقوق الملكية الفكرية والصناعية، التي تعمل منظمة التجارة العالمية على فرضها. فقد صار واضحاً أن هذه الفكرة بدلاً من تعزيز المنافسة "الشفافة" في أسواق حرة، تعمل بالعكس، على تدعيم احتكارات الشركات متعدية الجنسية.

3-تشعر الكثير من بلدان العالم الثالث من جديد، بأنها لا تستطيع الاستغناء عن سياسة وطنية للتنمية الزراعية، تأخذ في الاعتبار ضرورة حماية الفلاحين من النتائج المدمرة لتسارع انهيارهم أمام "المنافسة الجديدة" التي تعمل منظمة التجارة العالمية على تعزيزها في هذا المجال، وعلى ضمان الأمن الغذائي الوطني في الوقت نفسه. وفي الواقع، فإن انفتاح أسواق المنتجات الزراعية التي تسمح للولايات المتحدة، وأوروبا، وبعض البلدان النادرة من الجنوب (بلدان المخروط الأمريكي الجنوبي)، بأن تصدر فائضها في العالم الثالث، تهدد بذلك أهداف الأمن الغذائي الوطني دون مقابل، في حين تواجه منتجات الفلاحين في العالم الثالث منافسة لا يمكن التغلب عليها في الشمال. وهذه الاستراتيجية الليبرالية التي تدمر الفلاحين وتعجل بالهجرة من الريف إلى المدن العشوائية في الحضر، تثير من جديد صراعات الفلاحين في الجنوب، الأمر الذي يثير قلق السلطات.

وكثيراً ما تناقش المشكلة الزراعية في منظمة التجارة العالمية، ولكن فقط فيما يتعلق بالدعم الذي توجهه أوروبا والولايات المتحدة، لا فقط لمنتجات فلاحيها، وإنما لصادراتها

الزراعية كذلك. وهذا التركيز على قضايا التجارة العالميـة فـي المنتجـات الزراعيـة دون غيرها، يلغي الشواغل الأساسية التي ذكرناها أعلاه، بل إنه يؤدي لبعض الالتباسـات حيـث يدفع بلدان الجنوب إلى الدفاع عن مواقف أكثر لبرالية في الواقع من مواقف حكومات الشمال، الأمر الذي ينال استحسان البنك الدولي (ومنذ متى يدافع البنك الدولي عن مصالح الجنوب في مواجهة الشمال؟) ولا شيء يمنع من الفصل بين دعم حكومات الشمال للفلاحين (وبالطبع فما دمنا ننادي بإعادة توزيع الدخل لدينا، فلا بد أن نسمح بنفس الحق لبلدان الشمال!) وبين الدعم الموجه للإغراق بالنسبة للمنتجات الزراعية.

4-لم تعد الديون مجرد عبء لا يمكن احتماله، بل أصبحت شرعيتها ذاتها محـل شـك. وهكذا بدأ تظهر المطالبة بإلغاء الديون الكريهة، وغير الشرعية، من جانب واحـد، وكـذلك صياغة قانون دولي ـ جديد بهذا الاسم ـ بشأن الديون، وهو أمر غير موجود حالياً. وإجراء عملية مراجعة محاسبية للديون ستبين أن نسبة ذات مغزى من الديون إما غيـر شـرعية، أو كريهة. وقد وصلت الفوائد المدفوعة مبلغاً يجعـل المطالبـة ـ ذات الأسـاس القـانوني ـ باعتبارها قد سددت، مشروعة تماماً، وتكشف عملية النهب البدائي التي تجري بهذا الشأن.

ولتحقيق ذلك، يجب القيام بحملة لوضع تشريع دولي يخضع الديون الأجنبية للتقنين مثـل الديون الداخلية، وتتسق هذه الحملة مع هدف تدعيم شرعية القانون الدولي. ومن المفهـوم أن سكوت القانون الدولي عن هذه القضية هو الذي يجعل موضوع تسوية الديون يخضع لعلاقات القوى الوحشية. وهذه العلاقات هي التي تسبغ الشرعية على ديون دولية، كان من الممكن لو كانت داخلية (أي أن كلاً من الدائن والمدين ينتميان لجنسية واحدة)، أن تـدخل تحـت بـاب "الاتفاق الجنائي".

3-التحدي الثالث: إعادة بناء التضامن الدولي بين الشعوب

الرؤى الدولية الجديدة

يختلف النظام العالمي اليوم كثيراً في أساسياته عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما لا يسمح بمجرد "تكرار" باندونج مرة أخرى.

لقد وجدت دول عدم الانحياز في عالم ثنائي القطبية عسكرياً، الأمر الذي منـع مـن أي تدخل فظ من جانب البلدان الإمبريالية في شئونها. وفضلاً عن ذلك، فتلـك القطبيـة الثنائيـة ربطت بين الشركاء في المراكز الرأسمالية - الولايات المتحدة وأوروبـا واليابـان - فـي معسكر موحد. وهكذا قام الصراع السياسي والاقتصادي من أجل التحرر والتنمية، بين آسـيا وأفريقيا، وبين معسكر إمبريالي موحد. وكان تصور التنمية المعتمـدة علـى الـذات، وفـك الارتباط، والاستراتيجيات المبنية عليها تقابل ذلك التحدي في تلك الظروف.

والعالم اليوم أحادي القطبية العسكرية، وفي الوقت نفسه بدأت تظهر بعض الشروخ بـين الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية فيما يختص بكيفية الإدارة السياسية لنظام عـولمي منتظم في مجموعه حول مبادئ الليبرالية، نظرياً على الأقل. فهل هذه الشروخ مؤقتـة وذات مدى محدود، أم أنها تعبر عن تغيرات بعيدة المدى؟ ولا بد من تحديد الفروض التـي تنبنـي عليها الاستراتيجيات المقترحة في هذا الإطار، بطريقة تسمح بمناقشة صحتها المحتملة.

الفرض الأول: أصبحت الإمبريالية الآن جماعية (إمبريالية الثالوث)

في المراحل السابقة من العولمة الرأسمالية، كانت المراكز دائماً متعددة، وكانـت بينهـا باستمرار علاقات تنافس عنيفة لدرجة أن الصراع بين الإمبرياليات احتل دائماً مكاناً مركزياً على مسرح التاريخ. وتفرض العودة إلى الليبرالية المعولمة منذ عام 1980، إعادة النظر فـي تركيب المركز المعاصر للنظام، لأنه في مستوى إدارة العولمة الاقتصادية على الأقل، تبـدو دول الثالوث المركزي على شكل كتلة متماسكة ظاهرياً.

وعلى ذلك فالسؤال الذي لا بد من الإجابة عنه هو معرفة ما إذا كانت التطورات المعنية ذات طبيعة كيفية دائمة - أي إن المركز لم يعد متعدداً، بل أصبح "جماعياً" - أو أنها مؤقتة.

ويمكن إرجاع هذا التطور إلى التغير في ظروف المنافسة، فمنذ بضعة عقود قليلة كانـت الشركات الكبرى تمارس معاركها التنافسية أساساً على الأسواق القومية، سواء أكان ذلك فـي الولايات المتحدة (أكبر سوق قومي في العالم)، أم في البلدان الأوروبية (رغماً عـن حجمهـا المحدود، الأمر الذي جعلها في وضع أسوأ بالنسبة للولايات المتحـدة). والمنتصـرون فـي "المباراة" القومية، يحصلون على وضع أفضل بالنسبة للسوق العالمي. واليوم، صـار حجـم السوق الواجب خوض المرحلة الأولى من المباراة فيه يتراوح بين 500، و600 مليون مـن "المستهلكين المحتملين". وهنا أصبح من الضروري خوض المعركة، وكسـبها، علـى هـذه الأرضية، ومن ينتصرون في هذا السوق، يكسبون فوق ذلك، سوقهم القومي. وهكذا فالعولمة العميقة هي الإطار الأول لنشاط الشركات الكبرى. وبعبارة أخرى، انقلبت أوضاع السببية في المزدوج قومي/عالمي، ففي السابق، كانت القوة القومية تحقق الوجود العالمي، ومـا يحـدث اليوم هو العكس. ومن هنا فالشركات متعدية الجنسية، مهما كانت جنسـيتها، لهـا مصـالح مشتركة في إدارة السوق العالمي. وهذه المصالح المشتركة تأتي فوق الصـراعات التجاريـة الدائمة، التي تميز جميع أشكال المنافسة المرتبطة بالرأسمالية مهما كانت.

الفرض الثاني: في نظام الإمبريالية الجماعية، لا تملك الولايات المتحدة أفضلية اقتصادية حاسمة

يقول الرأي السائد إن القوة العسكرية للولايات المتحدة، ما هي إلا قمة جبل الجليـد، وإن هذه القمة هي امتداد لتفوق ذلك البلد في جميع المجالات، الاقتصادية بالأساس، ولكن السياسية والثقافية كذلك. وبذلك يكون الخضوع للهيمنة التي تعمل على فرضها أمراً لا يمكن تجنبه.

وفي الواقع، فإن النظام الإنتاجي للولايات المتحدة أبعد من أن يكون "الأكثر كفـاءة فـي العالم"، وبالعكس، فإن أياً من قطاعاته تقريباً، لن يضمن التفوق على منافسيه في سوق حـر بمعنى الكلمة كما يتصوره الاقتصاديون الليبراليون. والشاهد على ذلك العجز التجاري الـذي

يزداد من عام لآخر، فارتفع من 100 مليار دولار في عام 1989 إلى 450 مليار دولار في عام 2000. وفضلاً عن ذلك، فهذا العجز يشمل جميع قطاعات النظـام الإنتـاجي، وحتـى الفائض الذي كان يتمتع به قطاع سلع التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحـدة، وبلـغ 35 مليار دولار عام 1990، قد تحول إلى عجز اليوم. والمنافسة بين صواريخ آريـان وناسـا، وكذلك بين إيربوس وبوينج، تدل على هشاشة الأفضلية الأمريكية علـى أوروبـا أو اليابـان لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة. ونفس الوضع في مواجهة الصـين وكوريـا، وبقيـة الـدول الصناعية في آسيا وأمريكا اللاتينية، بالنسبة للمنتجات العادية، وكذلك في مواجهـة أوروبـا وبلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، بالنسبة للمنتجات الزراعيـة. ولعـل الولايـات المتحدة لن تكسب المعركة دون الالتجاء لوسائل "تتخطى الاقتصاد"، وتخرق مبادئ الليبراليـة التي تفرضها على منافسيها!

والواقع، أن الولايات المتحدة لا تتمتع بأفضلية نسبية مؤكدة سـوى فـي قطـاع إنتـاج السلاح، وذلك بالدقة لأن هذا القطاع لا يخضع لقواعد السوق، ويستفيد مـن دعـم الدولـة. وبالطبع تعود بعض هذه المزايا للقطاع المدني (وأشهر مثال على ذلك هو الإنترنت)، ولكنـه يتسبب كذلك، في تشويهات خطيرة تؤدي لتعويق الكثير من القطاعات الإنتاجية.

ويعيش اقتصاد أمريكا الشمالية عالة على شركائه في النظام العالمي، مـتطفلاً علـيهم. "تعتمد الولايات المتحدة في استهلاكها من المنتجات الصناعية على 10% من المنتجات التـي لا يغطيها إنتاجها القومي"، فالعالم ينتج، والولايات المتحدة (التي يصل معدل الادخار بها إلى الصفر تقريباً) تستهلك. "والميزة" التي تتمتع بها الولايات المتحدة هي ميـزة السـلاب الـذي يغطي العجز لديه بما ينتزعه من الآخرين رضاء، أو عنوة. وتتنوع طبيعة الوسـائل التـي تستخدمها الولايات المتحدة لتغطية العجز لديها: الانتهاكات المتكررة من جانب واحد لمبـادئ الليبرالية، وتصدير السلاح، وتحقيق ريع مضاعف من النفط (باستغلال المنتجين، وهو الـدافع الحقيقي وراء حرب آسيا الوسطى أو العراق). ولكن أغلب العجز الأمريكي يغطى بـرؤوس

الأموال الواردة من أوروبا، واليابان، ودول الجنوب (بلدان النفط الغنية، والطبقات الكومبرادورية من جميع بلدان العالم الثالث بما في ذلك الأكثر فقراً)، ويضاف إلى ذلك الاستنزاف المستمر على شكل خدمة الديون المفروضة على جميع بلدان التخوم في العالم الرأسمالي تقريباً.

والتضامن بين القطاعات المسيطرة من رأس المال متعدي الجنسية لجميع الشركاء في الثالوث حقيقي، ويتمثل في انضمامها جميعاً للنيولبرالية المعولمة. وينظر إلى الولايات المتحدة في هذا الإطار كالمدافع (عسكرياً إذا لزم) عن هذه "المصالح المشتركة". ويبقى أن الولايات المتحدة لا تنوي أن "تقتسم بعدالة" المكاسب المترتبة على قيادتها، ولكنها بالعكس تفرض التبعية على حلفائها، ومن هذا المنطلق، ليست مستعدة لإعطاء حلفائها التابعين سوى أقل التنازلات. فهل هذا التناقض في المصالح داخل رأس المال المسيطر مدعو للتزايد إلى درجة تؤدي لانفجار حلف الأطلنطي؟ هذا أمر غير مستحيل، وإن كان بعيد الاحتمال.

الفرض الثالث: الهدف من مشروع التحكم العسكري في الكوكب هو التعويض عن النقص في اقتصاد الولايات المتحدة. وهذا المشروع يهدد جميع شعوب العالم الثالث.

وهذا الفرض ينتج بشكل منطقي من الفرض السابق. فالقرار الاستراتيجي لواشنطن بالاستفادة من تفوقها العسكري الساحق، وفي إطار ذلك، القيام "بحروب استباقية" بقرارها المنفرد، إنما يهدف إلى خنق أي أمل في وصول "أمة كبيرة" (مثل الصين أو الهند أو روسيا أو البرازيل)، أو تحالف إقليمي في العالم الثالث، إلى وضع الشريك الفاعل في تشكيل النظام العالمي، حتى لو كان رأسمالياً.

الفرض الرابع: على الجنوب أن يتحرر من أوهام الليبرالية، وهو يستطيع ذلك، وأن يبدأ في أشكال مجددة من التنمية المعتمدة على الذات.

لا شك أن حكومات الجنوب تبدو في الوقت الحـالي، منشـغلة بالصـراع مـن أجـل "نيوليبرالية حقيقية"، يقبل في إطارها الشركاء من الشمال والجنـوب أن يتمسـكوا "بقواعـد اللعبة". ولكن بلدان الجنوب لا يمكنها إلا أن تقر بأن هذا الأمل وهم كامل.

وعليها إذن، أن تعود إلى الإدراك الذي لا فكاك منه، وهو أن أية تنمية يجب أن تكـون معتمدة على الذات. وأن تحقق التنمية الذاتية، يعني أولاً تحديد الأهداف الوطنية التي تسـمح بتحديث النظام الإنتاجي، وخلق الظروف الداخلية التي تضع هذا التحديث في خدمـة التقـدم الاجتماعي، وبعد ذلك إخضاع علاقات الأمة مع المراكز الرأسمالية المتقدمة لمتطلبات هـذا المنطق. وهذا التعريف "لفك الارتباط" (وهو تعريفي) ـ وهو ليس "الاكتفاء الذاتي" ـ يضـع هذا التصور في الوضع المضاد للتصور المعارض (لليبرالية) "للتكيف الهيكلي" مع متطلبات العولمة، وبالتالي الخضوع لمتطلبات توسع رأس المال متعدي الجنسية المسيطر، التي تعمـق اللامساواة على المستوى العالمي.

الفرض الخامس: اختيار الولايات المتحدة عسكرة العولمة يضرب في مقتل مصالح أوروبا واليابان.

وينتج هذا الفرض من الفرض الثاني. فهدف الولايات المتحدة بوضـع اليـد بالوسـائل العسكرية على جميع الموارد الأساسية للكوكب (وخاصة البترول)، ضمن أهداف أخرى، هو وضع شركائها الأوروبيين واليابانيين في وضع التابع. فحروب أمريكـا للاسـتحواذ علـى البترول، هي حروب "ضد أوروبا".

وتستطيع أوروبا (واليابان) أن تتغلب جزئياً على هذه الاستراتيجية، بالتقارب مع روسيا، التي تستطيع تزويدها جزئياً بالبترول، وبعض المواد الأولية الأساسية الأخرى.

الفرض السادس: يجب على أوروبا أن تتخلص من الفيروس اللبرالي، ويمكنها ذلك، ولكـن هذه المبادرة لا يمكن أن تنشأ عن قطاعات رأس المال المسيطر، وإنما عن الشعوب.

والقطاعات المسيطرة من رأس المال، التي تعتقد الحكومات الأوروبية حتى اليوم أن من واجبها الدفاع عن مصالحها قبل أي شيء، هي بالطبع المدافعة عن النيولبراليـة المعولمـة، وهي لهذا السبب، مستعدة لدفع الثمن بتبعيتها للقائد الأمريكي الشمالي.

أما الشعوب في أوروبا بكاملها فلها نظرة مختلفة، من ناحية للمشروع الأوروبـي الـذي تريده اجتماعياً، ومن ناحية أخرى لعلاقاتها مع بقية العالم، التي تريدها أن تتبع مبادئ القانون والعدالة، كما عبرت عنها مؤخراً بمعارضتها بالأغلبية الساحقة، لاندفاعات الولايات المتحدة. فإذا ما نجحت هذه الثقافة السياسية الإنسانية والديمقراطية لأوروبا العجـوز - وهـو أمـر ممكن- فسيصير التقارب الحقيقي بين أوروبا، وروسيا، والصين، وكـل آسـيا وأفريقيـا، الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه عالم متعدد الأقطاب، وديمقراطي، وسلمي.

وعلى ذلك فالتناقض الرئيسي بين أوروبا والولايات المتحدة، ليس القائم بين مصالح رأس المال المسيطر هنا وهناك، ولكنه يقوم في مجال الثقافة السياسية.

والصراع المأمول يقوم في المجال الثقافي، وهناك إمكانية لقيام يسار بديل في أوروبـا. وهذا البديل سيفرض في الوقت نفسه القطيعة مع النيولبرالية (والتخلي عـن الأمـل الكـاذب لإخضاع الولايات المتحدة لمتطلباتها، وبذلك يعطي الفرصـة لـرأس المـال الأوروبـي أن يتصارع على أرض المعركة الاقتصادية الخالية من الألغام)، ومع الاستراتيجيات السياسـية للولايات المتحدة. وعندئذ يمكن توجيه فائض رأس المال الذي تكتفي أوروبا اليوم "بتوظيفـه" في الولايات المتحدة، إلى إعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، الذي لا يمكن تحقيقـه دون هذا. ولكن بمجرد أن تختار أوروبا أن تعطي الأولوية لازدهارها الاقتصادي والاجتمـاعي، فستنهار الصحة المفتعلة لاقتصاد الولايات المتحدة، وتواجه الطبقة الحاكمة الأمريكية مشاكلها

الاجتماعية الخاصة. وهذا هو ما أعنيه عندما أصل للنتيجة بأن "أوروبا ستكون يسارية، أو لا تكون أبداً".

وللوصول لهذا، على الأوروبيين أن يتخلوا عن الوهم بأنه من الممكن أن يلعب الجميـع بورقة الليبرالية "بأمانة"، وأن ذلك ممكن، وأنه في هذه الحالة ستسير الأمور إلـى الأفضـل. فالولايات المتحدة لا يمكن أن تتخلى عن ممارسة الليبرالية بشكل غير متكافئ، لأن تلك هـي الوسيلة الوحيدة المتاحة لتعويض أوجه النقص لديها. إن ثمن الرفاهية الأمريكية هو الركـود لدى الآخرين.

توجد "ثقافات سياسية أوروبية" متعددة، مع أنها بقدر ما، تختلف عن مثيلتها في الولايات المتحدة. توجد في أوروبا قوى سياسية واجتماعية وأيديولوجية تؤيد - بوضوح فكـري فـي كثير من الأحيان - رؤية "لأوروبا مختلفة" (اجتماعية وصديقة للجنـوب). وهنـاك كـذلك بريطانيا التي اتخذت منذ عام 1945، الاختيار التاريخي بالارتباط غير المشروط بالولايـات المتحدة. وتوجد كذلك الطبقات الحاكمة في أوروبا الشرقية، التي تربت على سياسة الخضوع بالأمس لهتلر، ثم لستالين، والآن لبوش. وتوجد الثقافات الشعبوية لليمين (الذين يحنون لنظـام فرانكو في إسبانيا، أو موسوليني في إيطاليا) "الميالة لأمريكا". فهل سيؤدي الصراع بين هـذه الثقافات إلى تفجر أوروبا؟ أو هل ستنتهي بالارتباط بواشنطن؟ أو بانتصار الثقافات الإنسانية الديمقراطية المتقدمة؟

الفرض السابع: إن بناء جبهة متماسكة للجنوب يفترض ضمناً مشاركة شعوبه.

الأنظمة السياسية في الكثير من بلدان الجنوب ليست ديمقراطية، إن لم نقل صراحة إنهـا كريهة. وهذه الأبنية الاستبدادية للسلطة تقف إلى جانب القطاعات الكومبرادورية التي تـرتبط مصالحها بالتوسع الرأسمالي الإمبريالي العالمي.

أما البديل، وهو بناء جبهة لشعوب الجنوب، فيجب أن يمر عبر طريق الديمقراطية. وهذا الطريق سيكون طويلاً وشاقاً، ولكنه بالتأكيد، لا يمر عبر إقامة الحكومات الألعوبة التي تسلم موارد بلادها للشركات متعدية الجنسية الأمريكية، وهي أنظمة أضـعف، وأقـل مصـداقية وشرعية، حتى من تلك التي تحل محلها في حماية الغازي الأمريكي. وعلى أية حال، فهـدف الولايات المتحدة ليس تعزيز الديمقراطية في العالم كما يدعي خطابها المنافق بهذا الشأن.

الفرض الثامن: من الممكن قيام تضامن دولي بين شعوب أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وأمريكا

وهذا الفرض الذي ينتج مما سبق، ويعتبر نتيجته، يعني أن الظـروف تسـمح بحـدوث تقارب، على الأقل بين شعوب العالم القديم. وهذا التقارب يتبلور على مسـتوى الدبلوماسـية الدولية بإعطاء محور باريس/برلين/موسكو/بكين تماسكاً يقويه تنمية علاقات ودية بين هـذا المحور، وبين الجبهة الأفرو آسيوية المعاد تكوينها.

ولا شك في أن التقدم في هذا الاتجاه سيضع حداً نهائياً للطموح الإجرامي المبـالغ فيـه للولايات المتحدة، حيث ستضطر إلى قبول التعايش السلمي مع الأمم المصممة علـى الـدفاع عن مصالحها الخاصة.

وفي الوقت الحالي، يجب إعطاء هذا الهدف أولوية مطلقة، فتنفيذ المشـروع الأمريكـي يحدد بشكل قاطع الهدف من جميع النضالات، إذ لا يمكن لأي تقدم اجتماعي أو ديمقراطي أن يبقى ثابتاً إلا بهزيمة الخطة الأمريكية.

الفرض التاسع: يجب مناقشة القضايا المتعلقة بالتنوع الثقافي في إطار الرؤى المستقبلية الجديدة التي رسمناها هنا.

التنوع الثقافي حقيقة واقعة، ولكنها حقيقة مركبة وملتبسة. فالتنوع الموروث من الماضي، رغم ما له من شرعية، ليس بالضرورة التنوع في بناء المستقبل الذي لا يكفي الاعتراف به، وإنما يجب البحث عنه.

والإشارة إلى التنوع الموروث من الماضي (الإسلام السياسي، والهندوتفا، والكونفوشيوسية، والزنوجة، والإثنية الشوفينية،..)، يمثل في كثير من الأحوال عملاً ديماجوجياً من السلطات الاستبدادية والكومبرادورية، تسمح لها بتفريغ تحدي عالمية الحضارة من مضمونه، والخضوع في الوقت نفسه، لتحكم رأس المال متعدي الجنسية المسيطر. وفضلاً عن ذلك، فالتأكيد على هذه الموروثات دون غيرها، يقسم العالم الثالث بوضعه الإسلام السياسي في مواجهة الهندوتفا في آسيا، والمسلمين والمسيحيين وأتباع بقية الأديان في مواجهة بعضهم البعض في أفريقيا. وإعادة إقامة الجبهة السياسية المتحدة للجنوب، هي الوسيلة لتجاوز هذه التقسيمات التي تدعمها الإمبريالية الأمريكية. إذن، ما "القيم العالمية" التي يمكن على أساسها بناء المستقبل؟ إن التفسير الضيق والمرتكز على الغرب، لهذه القيم يضفي الشرعية على التنمية غير المتساوية، وهي الناتج اللصيق للتوسع المعولم للأمس واليوم، ويجب رفضه. كيف إذن، يمكن تقديم تصورات عالمية حقاً، يساهم الجميع في إثرائها؟ هذا لعمري جدل لا يمكن إغفاله بعد اليوم.

مراجع مقترحة

مؤلفون أشير إليهم أعلاه

- Gilbert Achcar, Le choc des barbaries, Complexe, Bruxelles 2002.
- William Blum, L'Etat voyou.
- Fernand Braudel, Civilisation matérielle, économie et capitalisme XV-XVIIe siècle, Armand Colin 1979.
- Manuel Castells, La société en réseau, Fayard 1958.
- Francis Fukuyama, The End of history, Washington 1989.
- Michael Hardt et Antoni Negri, Empire, Exils 2000.
- Samuel Huntington, The Clash of civilizations, New York 1996.
- Karl Kautsky, La question agraire, 1ere Ed. allemande, 1898.
- John Rawls, Théorie de la justice, Seuil 1993.
- Jeremy Rifkin, La fin du travail, Découverte 1996.
- Emmanuel Todd, Après l'Empire ,
- Alain Touraine, Critique de la modernité, Seuil 1994.
- Immanuel Wallerstein, The modern world system, Academic Books 1974.

إن الطبيعة المختصرة لهذا الكتيب، رغم تعقد القضايا الأساسية التي بني عليها التحليـل، تعني إحالة القارئ المهتم، إلى بعض أعمالي ومقالاتي الحديثة.

أعمال أخر للمؤلف

Samir Amin, L'Eurocentrisme, 1ere Ed. Anthropos-Economica 1988, en voie de réédition.

Samir Amin, Critique de l'Air du Temps, L'Harmattan, 1997.

Samir Amin, Au delà du capitalisme sénile, pour un XXIe siècle non américain, Actuel Marx, PUF, 2002.

مقالات منشورة

- Judaïsme, Christianisme, Islam : Réflexion sur leurs spécificités réelles ou prétendues ; Social Compass, vol 46, N° 4- 1999.
- Mondialisation et Démocratie, une contradiction majeure de notre époque ; Recherches Internationales N° 55, 1999.
- Quelles alternatives à la dimension destructive de l'accumulation du capital ? Alternatives Sud, vol VIII N° 2, 2001.
- Marx et la démocratie, La Pensée, N° 328, 2001.
- Mondialisation ou apartheid à l'échelle mondiale ; in, *Le capital et l'humanité*, Actuel Marx N° 31, 2002.

مقالات تحت النشر

L'ambition démesurée et criminelle des Etats Unis, le contrôle militaire de la planète (publié en anglais, Ahram Weekly 2003).

La Raison (La Pensée).

Enfin dans l'ouvrage édité par Samir Amin et François Houtart, Mondialisation des résistances, l'état des luttes 2002, L'Harmattan 2002 ; Cf. Sections trois et quatre.

أخيراً، في كتاب "عولمة المقاومات، وأوضاع النضال 2002" تحرير سمير أمين، وفرانسوا أوتار، نشر لارماتان 2002، الجزءين الثالث والرابع

أقدم في هذه النصوص القضايا الأساسية التي اكتفيت في هذا الكتيب بذكر النتائج النهائية لها، وهي تتعلق بالآتي:

1-الرأسمالية والمادية التاريخية

توضيحات بشأن مفهوم السوق والرأسمالية، وارتباطهما؛ مفهوم الانحراف الاقتصادي؛ مفهوم سيطرة المرجعية الاقتصادية (الخاص بالرأسمالية)، وسيطرة المرجعية السياسية (الخاص بالأنظمة السابقة).

المادية التاريخية والحتمية؛ مفهوم فوق الحتمية، وتحت الحتمية (استقلالية المنطق الخاص بكل مرجعية).

2-تكوين الحداثة. الارتباط بين مفهومات الحداثة والديمقراطية والعلمانية - علاقات الحداثة/التفسيرات الدينية.

3-النظرية والأيديولوجية السائدتان. نقد الاقتصاد المجرد (النقي)، وما بعد الحداثة.

4-خصائص الرأسمالية القائمة بالفعل. الاستقطاب العالمي اللصيق بتوسع الرأسمالية. الإفقار اللصيق بتراكم رأس المال. المشكلة الزراعية الجديدة، ومستقبل الفلاحين في العالم الثالث. المشكلة العمالية الجديدة.

5-خصائص المرحلة الجديدة للرأسمالية. وضع الثورة التكنولوجية وحدودها. الإمبريالية الجماعية للثالوث. أعراض شيخوخة الرأسمالية.

6-اللحظة الراهنة: مشروع الولايات المتحدة غير المحدود؛ الرمال المتحركة للمشروع الأوروبي؛ إحياء حركة عدم الانحياز.

والمراجع المتعلقة بهذه الموضوعات متوافرة في الكتب والمقالات المشار إليها أعلاه.